

7A07



٢١٧

ف غ

فتح القريب المجيب في شرح الفاظ التقريب . تأليف

الغزي، محمد بن قاسم - ٩١٨ هـ . كتب سنة ١١٧٢ هـ .

٢١٠ ق ١٥ س ١٦ × ٢١ سم

نسخة حسنة ، تنقص بأولها قليلا ، خطها نسخ معتاد ،

طبع عدة مرات آخرها سنة ١٩٧٠ م .

الأعلام ٢٢٨ : ٧ النشرة المصرية للمطبوعات سنة ١٩٧١ م .

٦٨٥٦

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - شرح غاية الاختصار

د - القول المختار ه - شرح غاية الاختصار

١٢٨٦٧

ه - شرح ابن قاسم الغزي على متن أبي شجاع .

٨ - ٩ - ١٠ هـ

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم الخطوط"

الرقم:	٦٨٥٦ - ف ١٣٨٦
العنوان:	فتح القريب المحيى في شرح الحفاظ المتريب
المؤلف:	المصري محمد بن محمد خاتم - ٥٩١٨
تاريخ النسخ:	١٢٧٤ هـ
اسم الناسخ:	-----
عدد الأوراق:	٩١٠ هـ
ملاحظات:	جاء أولاً نسخة قلم

في غايته الاختصار والتهذيب
 وضعته على الكتاب المسمى
 بالتقريب لينتفع به المحتاج من المبتدئين
 لفروع الشريعة والدين وليكون
 وسيلة لنجاتي يوم الدين ونفعاً
 لعباده المسلمين انه سميع لدواعيهم
 وقريب مجيب ومن قصده لا يجيب
 واذا سالك عيادي عني فاني
 قريب واعلم انه يوجد في بعض
 نسخ هذا الكتاب في غير خطبته
 تسميته بالتقريب وتارة بغاية الاختصار
 فلذلك سميته باسمين **احدهما** فتح
 القريب المجيب في شرح الفاظ
 التقريب **والثاني** القول المختار
 في شرح غايته الاختصار **قال** الشيخ

في غايته الاختصار والتهذيب
 وضعته على الكتاب المسمى
 بالتقريب لينتفع به المحتاج من المبتدئين
 لفروع الشريعة والدين وليكون
 وسيلة لنجاتي يوم الدين ونفعاً
 لعباده المسلمين انه سميع لدواعيهم
 وقريب مجيب ومن قصده لا يجيب
 واذا سالك عيادي عني فاني
 قريب واعلم انه يوجد في بعض
 نسخ هذا الكتاب في غير خطبته
 تسميته بالتقريب وتارة بغاية الاختصار
 فلذلك سميته باسمين **احدهما** فتح
 القريب المجيب في شرح الفاظ
 التقريب **والثاني** القول المختار
 في شرح غايته الاختصار **قال** الشيخ

قوله ولدين وهو وضع اليه سائر ما يقدروا
 العقول باختياده المأمور به الي ما هو
 بالذات ويراد في الشريعة والملة لا يقتضيان
 الدين املاء الشرع علينا عن جبريل ام ق
قوله من المبتدئين المبتدعي هو من لم يصل
 يتقدم الي تصوير المساله فان وصل اليه
 متوسط ان لم يصل الي الترجيح والافضل الي
 وعطف الدين على الشريعة مراد في كل امر
قوله وليكون مختاراً على عطف ينتفع بقدر
 اللام ادكونه متعلقاً بوضعته بزياده احوال
قوله وسيلة هي في الاصل ما يكون سبباً للتوجه
 ولما كانت النجاة هي المخرج من الكبر واللام
 لها هذا الفوز بالمطلوب وهو دخول الجنة
 الاتيان بما فيها **قوله** ونما الخ حوا
 من التمتع قبله كقولهم لغير التعليم والتعمير
قوله ومن قصده في حوايج تخصيلا او
 لا يجيب اي يفوز براده **قوله** واذا
 عيادي الي هوديل علي دعواه القرب و
 قبله والمراد الخ لايه **قوله** واعلم خوصصة
 به لشدة الاعتناء بما بعده وقوة التوجه الي
 والمخاطبة به كل واقف عليه **قوله** باسمين
 اي باحد اسمين **قوله** الشيخ هو المقدم على
 سنا او فضلا كما هنا والامام المقتدي به
قوله ايضا من احق بالمداد ارجع الي اشتقاق
 بابي شعاع كما اشترى بابي الطيب فيما كسبه
 وانتهاب الكوكب او ما انفصل عنه والمو
 به التورث الناشي عن العلم **قوله** الا صغرها
 بالفاو والموجه اسم بده او بده

مختصره باوصاف منها انه في غاية
 الاختصار ونهاية الإيجاز والفا
 والنهاية متقاربان وكذا الاختصار
 والإيجاز ومنها انه ليقرّب علي المتعلم
 لفروع الفقه **درسه** ويسهل علي
 المبتدي حفظه اي استحضاره من
 ظهر قلب لمن يرغب في حفظ مختصره
 في الفقه **وسألني** بعض الأصدقاء
 ان أكثر فيه اي المختصر من التقسيمات
 لأحكام الفقهية **ومن حصر** اي ضبط
المضال الواجبة والمندوبة وغيرها
 فاجبته الي ذلك اي في سؤاله في ذلك
 لما بالشواهد من الله تعالى جراً علي
 تصنيف هذا المختصر **واعيا** الي الله
 سبحانه وتعالى في الاعانة من فضله

مختومه

علي تمام هذا المختصر في التوفيق للتوفيق
وهذا ضد الخطا انه علي ما يشاء
اي يريد قدير اي قادر وبعباده
لطيف خبير باحوال عباده والاول
مقتبس من قوله تعالى وهو الحكم الخبير المطبق
اسمان من اسمائه تعالى ومعني الاول
العالم بدقايق الامور ومشكلاتها
ويطلق ايضا معني الرقيق قاله
تعالى عالم بعباده وبمواضع حوائجهم
رقيق بهم ومعني الثاني قريب من
الاول وخبرت الشئ خبره قاتا
به خبير اي عليم قال المص رحمه الله
تعالى **كتاب احكام الطهارة**
والكتاب لغة بمعنى الضم والجمع واصطلاحا
اسم لحبس من الاحكام اما الباب قاسم

نوع

واللطيف والخبير

لنوع مما دخل تحت ذلك والطهارة
بفتح الطاء لغة النظافة وامثاله
شرعا فقيها ثقافا سير كثيرة منها قولهم
فعل ما يستباح به الصلاة اي من
وضوء وغسل وتيمم وازالة نجاسة
اما الطهارة بالضم قاسم لبقية الماء
ولما كان المالة للطهارة استطرده
المص لا انواع المياه فقال المياه التي
تجاوز التطهير بها سبع مياه ما السماء
اي النازل منها وهو المطر وما البحر
اي الملح وما النهر اي الجاري وهو
الحلو وما البئر وما العين وما الثلج
وما البرد وتجمع هذه السبع مياه
قولك ما نزل من السماء وتبع من
الارض علي اي صفة كانت من اصل

اي هو الذي في عبادة

نقد على اربعة اقسام
ربيع كان المولى

الخلقة ثم المياه تنقسم على اربعة
اقسام احدها **طاهر** في نفسه **مطر**
لغيره **غير مكروه** استعماله **وهو الماء**
المطلق عن قيد لازم فلا يضر القيد
المنفك كما الير في كونه مطلقا و
الثاني **طاهر مطهر مكروه** استعماله
في البدن لا في الثوب **والما المشمس**
اي المسخن بتاثير الشمس فيه واقما
يكروه شرعا بقطر حار في اناه متطبق
الا انا النقدين لصفا واذ ابرد زالت
الكراهة واختار النوي عدم الكراهة
مطلقا ويكره ايضا شديد السخونة
والبرودة والقسم الثالث **طاهر**
في نفسه **غير مطهر** لغيره **وهو الماء**
المستعمل في رفع حدث او ازالة نجس

ان

ان لم يتغير ولم يزد وزنه بعد
انقضائه عما كان بعد اعتبار مقدار
ما يتشربه المقسول من الماء **والمتغير**
اي ومن هذا القسم الماء المتغير
احدا وصاقه **بما** اي بشي **خالطه**
من الطاهرات تغير يمنع اطلاق اسم
الماء عليه فانه طاهر غير طهور حيا
كان التغير او تقديره كما اختلط بالماء
ما وافقه في صفاته كما الورد المنقطع
الرايحة والماء المستعمل فان لم يمنع
الهلاك اسم الماء عليه بان كان تغيره
بالتأثير سيرا او بما يوافق الماء وقد
مخالفا وسطا ولم يتغير فلا يسلب
طهوريته فهو مطهر لغيره واحترز
بقوله خالطه من الطاهرات المجاور

له **معه** شيء فانه باق علي ظهوريته ولو
 كان التغير كثيرا وكذا المتغير لمخالط
 لا يستغني الماعنه كطين وطحلب وما
 قول مستقر الذي في مقره وممره والمتغير بطول مكثه
 نقف عليه الما
 والممر اي الذي فانه طهور والقسم الرابع **ما بخمس**
 تجري عليه الما
 اي متنجس وهو قسمان احدها قليل
وهو الذي حلت فيه نجاسة تغیرام
 لا وهو اي والحال انه ما **دون قليلين**
 ويستثنى من هذا القسم الميتة التي
 لادم لها سائل عند قتلها او شق عظم
 منها كالذباب ان لم تطرح فيه ولم
 تغيره وكذا النجاسة التي لا يدركها
 الطرف فكل منها لا ينجس المايع ويستثنى
 ايضا صور مذكورة في المبسوطات واشك
 الي القسم الثاني من القسم الرابع بقوله

او كان

او كان كثيرا وهو قليلين فاكثر فتغير
 يسيرا او كثيرا **والقلتا** **احسماية رطل**
بالبغداد **اي تقريبا في الاصبع** فيهما اي
 في الحسماية رطل والرطل البغداد اي عند
 النوي هاية وثمانية وعشرون درهما
 واربعة اشباع درهم وترك المصنف
 قسما خامسا وهو الما المطهر الحرام كالو
 بيا مخصوب او مسبل للشرب **فصل**

في ذكر شي من الايمان المتنجس وما يطهر
 منها بالدياغ وما يطهر **وحلوه الميتة**
 كلها **تطهر بالدياغ** سوا في ذلك الميتة
 ما كول اللحم او غيره وكيفية ان يتزع
 فضول الجلد ما يعفنه من دم ونحوه
 بشي حريق كعفص وشب وكان الحريق الذي لا يستعمل
 نجسا كزرق طبر كفي في الذبح **الاجلد**
 ويؤلفي من الهشي حافيا في الطرقات الجافة نواله
 الطاهر

وقوله المتنجس من الايمان المتنجس وما يطهر
 منها بالدياغ وما يطهر وحلوه الميتة
 كلها تطهر بالدياغ سوا في ذلك الميتة
 ما كول اللحم او غيره وكيفية ان يتزع
 فضول الجلد ما يعفنه من دم ونحوه
 بشي حريق كعفص وشب وكان الحريق الذي لا يستعمل
 نجسا كزرق طبر كفي في الذبح الاجلد
 ويؤلفي من الهشي حافيا في الطرقات الجافة نواله
 الطاهر

من جهة الدليل لا مخرجة المذهب
واختار التووي عدم الكراهة مطلقا
وهو اي السواك في ثلاثة مواضع

اشد استحبابا من غيرها احدها عند
تغيير الفم من ازم قيل هو السكوت الطويل

وقيل ترك الاكل وانما قال وغيره ليشمل
تغيير الفم بغير ازم ككل ذي زبح كريمة

من ثوم او بصل وغيرها **الثاني**
القيام عند القيام اي الاستيقاظ من النوم

والثالث عند القيام الى الصلاة فوضا
او نظلا ويتاكد ايضا في غير الثلاثة

او نظلا ويتاكد ايضا في غير الثلاثة
او نظلا ويتاكد ايضا في غير الثلاثة

او نظلا ويتاكد ايضا في غير الثلاثة
او نظلا ويتاكد ايضا في غير الثلاثة

او نظلا ويتاكد ايضا في غير الثلاثة
او نظلا ويتاكد ايضا في غير الثلاثة

قوله في ثلاثة مواضع اي بالنسبة لما ذكر في محصر
ايضا في لانه اجمع لفكر المستدي وفي حديث
السواك مظهر للعلم مرضاة للرب اي الله
اي اله تنظيفه وبرصه بها الله والحمد
اشترط طهارته وقاربه في يتاني به اصل
النية وان كان متنجسا او امار غي اصيل
يان المراد الطهارة للقوة وفي حديث
ام رماني وموت الطهارة للقوة وفي حديث
الصداع ويذهب وجع القوس ويسكن
الحزن ويبيض المعدة وينفوسها ويوسع
الذوق ويسير ويذهب في الحناش
ويخرج الملأله ونفا في الحناش
المعش عند الصلوة وتور وجهه وتبع
وا لوس ونفخ له ايضا وتنشغل له حلة
مقعد له نيبا وتعلق عنه ابواب النيران هذا
ويطرد عنه الشيطان ولا يخرج من دار الدنيا
الا طاهها مطهرا وتخرج من دار الدنيا
ويقطع اية من كل دار ويكسي اذا كسي الانبياء
ويكون اذا الرمواد يدخل معهم الجنة بغير حساب
ويجوز رعا الصلوات كاللوق الحافظ ويعطى
الكتاب يا يميني وتقوي البدن على طاعة
الله ونفسي الاولاد والاموال هكذا نقل
من هو يشتر بعض الفضلا

انما كان علمه انما كان علمه انما كان علمه

انما كان علمه انما كان علمه انما كان علمه

انما كان علمه انما كان علمه انما كان علمه

اولا واجب
والا واجب
والا واجب

والا واجب
والا واجب
والا واجب

والا واجب
والا واجب
والا واجب

والا واجب
والا واجب
والا واجب

والا واجب
والا واجب
والا واجب

والا واجب
والا واجب
والا واجب

والا واجب
والا واجب
والا واجب

والا واجب
والا واجب
والا واجب

والا واجب
والا واجب
والا واجب

طولا ما بين منابت شعر الرأس غالبا
واخر اللحيين وهما عظام ^{الذقن} عظام عظام
السفلي تجتمع مقدمهما في الرقن ومؤخرهما
في الاذنين وحده عرضا ما بين الاذنين
واذا اُعلى الوجه شعر خفيف او كثيف

مع

مع المرفقين فان لم يكن له مرفقات
اعتبر قد ردها ويجب غسل ما على اليدين
من شعر وسلعة واصبع زائده وظاير
ويجب ازالة ما تحتها من وسم يمنع
وصول الماء والرابع **مسح بعض الرأس**
من ذكر او انثي او خنثي او مسح
بعض شعر في الرأس ولا تتعین
اليدين للمسح بل يجوز تحرقه وغيرها ولو
غسل رأسه بدل مسحها جاز وكذا لو
وضع يده المبلولة ولم يجرها والخامس
غسل الرجلين مع الكعبين ان لم يكن
المتوضي لابسا للتحفين فان كان لابسهما
وجب عليه مسح التحفين او غسل الرجلين
ويجب غسل ما عليهما من شعر وسلعة واصبع
زائدهما سبق في اليدين والسادس

الترتيب في الوضوء على أي الوجه
 الذي **ذكرناه** في عد الفروض ولو
 نسي الترتيب لم يلف ولو غسل أربعة
 أعضائه دفعة واحدة بأذنه ارتفع
 حدث وجهه فقط **وسنة** أي الوضوء
عشرة أشياء وفي بعض نسخ المائتين
 عشرة خصال **التسمية** أوله وأقلها
 بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم
 فإن ترك التسمية في أول الوضوء ياتي بها
 في اثنا عشر مرة فإن فرغ من الوضوء لم ياتي بها
وغسل الكفين إلى الكوعين ويغسلهما
 قبل المضمضة ثلاثا إن تردد في طهرهما
غسلهما **الأنا** المشغل على ما دون
 القلتين فإن لم يغسلهما كره له غسلهما
 وإن يتقن طهرهما لم يكره له غسلهما **والمضمضة**

بعد

بعد غسل الكفين ويحصل أصل السنة
 فيها بأدخال الماء في الفم سواء أداره فيه
 وجهه أم لا فإن أراد الأكل أداره فيه
 وجهه **والاستنشاق** بعد المضمضة
 ويحصل أصل السنة فيه بأدخال الماء في
 الأنف سوا جذبه بنفسه إلى خياشيمه
 ونثره أم لا فإذا أراد الأكل نثره ونجده
 واجمع بين المضمضة والاستنشاق بثلاث
 غرف **المضمضة** بكل منها ثم يستنشق أفضل
 من الفضل بينهما **ومسح جميع الرأس**
 وفي بعض نسخ المائتين واستيعاب الرأس
 بالمسح أما بعض الرأس فواجب كما سبق
 ولو لم يرد ترغ ما على رأسه من عمامة
 ونحوها حمل بالمسح عليها **ومسح جميع الأيدي**
ظاهرها وباطنها بما جدي أي غير بلل

جذبه بنفسه إلى خياشيمه
 ونثره

الراس والسنة في كيفية مسحهما ان
يدخل مسبحته في صماخيه ويديرهما
علي العاطف ويمر بهما مية علي ظاهرهما ثم
يلصق كفيه وهما ميلولتان بالاذنين ^{استظهرها}
وتخليل الحية الكثة بثلاثة من الرجل
اما الحية الرجل الخفيفة وحية المرأة والخنثي
فيجب تخليهما وكيفية ان يدخل الشخص
اصابعه من اسفل الحية **وتخليل اصابع**
اليدين والرجلين ان وصل الما اليهما
من غير تخليل فان لم يصل الا به كالأضغ
الملتفة وحب تخليلهما وان لم يتاخر تخليلهما
لا تمامها حرم فتقها للتخليل وكيفية تخليل
اصابع اليدين بالتشبيك وتخليل اصابع
الرجلين ان يبدأ بختصر يده اليسرى من
اسفل رجليه اليمنى مبتدأ بختصر الرجل
اليمنى

اليمنى خاتما بختصر الرجل اليسرى
وتقدّم اليمنى من يديه ورجليه **علي**
اليسرى منهما اما العضوان اللذان
يسهل غسلهما معا كالحذين فلا يقدم
اليمنى منهما بل يطهران دفعة واحدة
وذكر المصنف سنة تثليث العضو
المعقول والمسوح في قوله **ثلاثا** ^{والبطارة}
ثلاثا وفي بعض النسخ والتكرار اي
للمعقول والمسوح **والموالات** ويعبر
عنها بالتتابع وهي ان يحصل بين العضو
تفريق كثير بل يظهر العضو بعد العضو
بحيث لا يحف المعقول قبله مع اعتدال
الهوي والمزاج والزمان واذا ثلث
فلا اعتبار باخر غسلة وانما تندب
الموالات في غير وضو صاحب الضرورة

اما هو فالمولات واجبة في حقه وبقي
 للوضوء من اخرى مذكورة في المطولات
فصل في الاستنجاء واداب قاضي الحيا
والاستنجاء وهو من نجوت الشيء اي
 قطعه فكان المستنجي يقطع به الاذي
 عن نفسه **واجب** من خروج البول
والغائط بالما او الحجر وما في معناه من
 كل جامد طاهر قانع غير محترم ولكن
الافضل ان يتنجى بالاحجار ثم يتبعها بالما
 والواجب ثلاث مسحات ولو بثلاثة اطراف
 وهو الشجر واحد **وتجوز ان يقتصر المستنجي على**
الما او على ثلاثة احجار يتقي بهن المحل
 ان حصل الاتقا بها والا زاد عليها حتي
 ينقي ويسن بعد ذلك التيميم **واذا**
اراد الاقتصار على احدها فالما افضل

قوله في الاستنجاء
 قوله في الادب
 قوله في القبول
 قوله في التيميم
 قوله في الاقتصار

كحل القبول
 ما ليس به

لا نه عين النجاسة وانثرها وشرط اجزا
 الاستنجاء بالحجر ان لا يحف الخارج النجس
 وان لا يستقل عن محل حر وجه وان لا يطرأ
 عليه نجس اخر اجنبي وان لا يتقطع عنه
 قال انتفي شرط من ذلك تعين الماء **وتجيب**
 وجوب قاضي الحاجة **استقبال القبلة**
 الا ان وهي الكعبة **واستدبارها في**
الصحرا ان لم يكن بينه وبين القبلة ست
 او كان ولا يبلغ ثلثي ذراع او بلغها حرمة شرا
 وبعد عنه اكثر من **ثلاثة** اذرع يذرع للملح
 الادمي كما قال بعضهم والبيان في
 هذا كما لصحرا بالشرط المذكور الا البنية
 المعد لقضا الحاجة فلا حرمة فيه
 مطلقا وخرج بقولنا الا ان ما كان قبلة او لا
 كبيت المقدس فاستقباله واستدباره

قوله اسوال القبلة
 اي منها اي يقينا او ظنا
 ويجوز على الولي منه مولى
 مما عزم ويبدد منه
 مما لم يمسسه ويؤخذ منه
 او كان ولا يبلغ ثلثي ذراع او بلغها حرمة شرا
 وبعد عنه اكثر من ثلاثة اذرع يذرع للملح
 الادمي كما قال بعضهم والبيان في
 هذا كما لصحرا بالشرط المذكور الا البنية
 المعد لقضا الحاجة فلا حرمة فيه
 مطلقا وخرج بقولنا الا ان ما كان قبلة او لا
 كبيت المقدس فاستقباله واستدباره

مكروه **ويجتنب** اديا قاضي الحاجة
البول والغايط **في الماء الراكد** قليلا
كان او كثيرا وقد نص الشافعي رضي الله
عنه على كراهة البول في الماء الراكد القليل
ونقل في شرح المذهب اتفاق الاصحاب
عليه اما الجاري فيكره في القليل منه
دون الكثير ولكن الاولي تركه وسردا
التواني حرمه في القليل جاريا كان اورا
ويجتنب البول والغايط **تحت الشجرة**
المقبرة وقت ثمرها وغيره **ويجتنب**
ما ذكر في الطريق السلوك للناس
و في موضع الظل صيفا **و** في موضع الشمس
شتا **و** الثقب في الارض وهو التازل
المستدير لغط الثقب ساقطة في بعض
النسخ المتن **ولا يحكم** ادا بالغير ضرورة
قاضي

منه
نقل
في

في موضع الظل صيفا
في موضع الشمس شتا
والتقب في الارض وهو التازل
المستدير لغط الثقب ساقطة في بعض
النسخ المتن ولا يحكم ادا بالغير ضرورة

قاضي الحاجة **علي البول والغايط** فان
دعته ضرورة الى الكلام مكن راي حية
تقصدا انسانا لم يكره بل يجب الكلام
حينئذ **ولا يستقبل الشمس والقمر**
ولا يستدبرهما ولا يتنجس بيمينه اي
يكره له ذلك حال قضا حاجته كونه النوى
في الروضة وفي شرح المذهب قال ان
استدبارهما ليس بمكروه **قال** في شرح
الوسيط ان ترك استقبالهما واستدبارهما
سواء فيكون مباحا **وقال** في التحقيق
ان كراهة استقبالهما لا اصل لها وقوله لا يستقبل
الشمس والقمر ساقط في بعض نسخ المتن
فصل في نواقض الوضوء وهي المساءات ايضا
باسباب الحدث **والذي يتنقض الوضوء**
اي يبطله **خية اشيا** احدها ما خرج يقينا

من احد السبيلين اي القبل والدين من
 متوض حي واضح معتاد اكان الخارج كالبلو
 والغايط او نادر اكالدم والحصا انجسا
 كهذه الامثلة او طاهر اكدود الا المني
 الخارج من متوض ممكن مقعده فلا يتقضم
 والخنثي المشكل انما يتقضم وضوه
 بالخارج من فرجيه جميعا **والثاني التوم**
على غير هئية المتكمن من الارض مقعده
 وهذه زيادة في بعض نسخ المتن والارض
 ليست بقيد والارض وخرج بالممكن ما لو
 اقام قايما او على قفاه ولو متمكنا **والثالث**
زوال العقل اي الغلبة عليه **بسكر او**
مرض او جنون او اغماء او غير ذلك
الرابع لمس الرجل المرأة الاجنبية غير
 المحرم ولو ميتة والمراد بالرجل والمرأة ذكر
 كان

هذا هو المقصود من قوله
 من احد السبيلين اي القبل والدين
 من متوض حي واضح معتاد اكان
 الخارج كالبلو والغايط او نادر
 اكالدم والحصا انجسا كهذه الامثلة
 او طاهر اكدود الا المني الخارج من
 متوض ممكن مقعده فلا يتقضم
 والخنثي المشكل انما يتقضم وضوه
 بالخارج من فرجيه جميعا والثاني
 التوم على غير هئية المتكمن من الارض
 مقعده وهذه زيادة في بعض نسخ
 المتن والارض ليست بقيد والارض
 وخرج بالممكن ما لو اقام قايما
 او على قفاه ولو متمكنا والثالث
 زوال العقل اي الغلبة عليه بسكر
 او مرض او جنون او اغماء او غير
 ذلك الرابع لمس الرجل المرأة
 الاجنبية غير المحرم ولو ميتة
 والمراد بالرجل والمرأة ذكر كان

كان
 هذا هو المقصود من قوله
 من احد السبيلين اي القبل والدين
 من متوض حي واضح معتاد اكان
 الخارج كالبلو والغايط او نادر
 اكالدم والحصا انجسا كهذه الامثلة
 او طاهر اكدود الا المني الخارج من
 متوض ممكن مقعده فلا يتقضم
 والخنثي المشكل انما يتقضم وضوه
 بالخارج من فرجيه جميعا والثاني
 التوم على غير هئية المتكمن من الارض
 مقعده وهذه زيادة في بعض نسخ
 المتن والارض ليست بقيد والارض
 وخرج بالممكن ما لو اقام قايما
 او على قفاه ولو متمكنا والثالث
 زوال العقل اي الغلبة عليه بسكر
 او مرض او جنون او اغماء او غير
 ذلك الرابع لمس الرجل المرأة
 الاجنبية غير المحرم ولو ميتة
 والمراد بالرجل والمرأة ذكر كان

كان او انثى بلغا حد الشهوة عرفا والمراد به
 بالمحرم انهما على التاييد بسبب مباح
 لاجل نسب او رضاع او مصاهرة وقوله
من غير حائل يخرج ما لو كان حائل فلا
 ينقض حينئذ **والخامس** وهو اخر النواقض
مس فرج الادمي بباطن الكف
 من نفسه او غيره ذكر او انثى صغير او
 كبير احيانا كان او ميتا ولفظ الادمي ساقط
 من بعض نسخ المتن وكذا قوله **ومن حلقة**
دبره اي الادمي ينقض على القول **الجديد**
 علي القديم لا ينقض مس الحلقة والمراد بها
 ملتقي المنفذ وباطن الكف الراحة مع
 بطون الاصابع وخرج بباطن الكف الر
 ظاهرها وحروفها وروس الاصابع وما بينهما
 فلا ينقض بذلك التحامل اليسير **فصل**
 اي بعد



الحائض من غسلها في كل وقت من وقتها
 الا ان كان الشك في وقتها او في مكانها
 او في شيء من ذلك لم يغسلها
 والاشكال لا يخرج به من غسلها

في موجب الغسل الغسل لقعة سيلان
 الماء على الشيء مطلقا وشرعا سيلانه على
 جميع البدن بنية مخصوصة **والذي**
يوجب الغسل ستة اشياء ثلاثة تشتركون
فيها الرجال والنساء في التقالط
 ويعبر عن الالتقاء بالايلاج حتى واصبح
 غيب حشفة لذكر منه او قدرا من
 مقطوعها في فرج ويصير الاردمي الموج فيه
 جنبيا بايلاج ^{وان لم يزل} ما ذكر اما الميت فلا يعاد
 غسله بايلاج فيه واما الخنثي المشكل
 فلا يغسل عليه بايلاج حشفة ولا بايلاج
 في قبله **ومن المشترك انزال** اي خروج
المني من شخص بغير ايلاج وان قل المني
 كقطرة ولو كانت على غير لون الدم ولو
 كان الخارج بجماع او غيره في نقطة او نوم

بشهوة

من غسله بايلاج فيه واما الخنثي المشكل
 فلا يغسل عليه بايلاج حشفة ولا بايلاج
 في قبله ومن المشترك انزال اي خروج
 المنى من شخص بغير ايلاج وان قل المني
 كقطرة ولو كانت على غير لون الدم ولو
 كان الخارج بجماع او غيره في نقطة او نوم

بشهوة او غيرها من طريقه المعتاد او
 غيره كان قد انكسر صلبه فخرج منه
 منيته **ومن المشترك الموت** الا الشهيد
وثلاثة تخص بها النساء هي الحيض
 اي الدم الخارج من امرأة بلغت تسع
 سنين **والنفاس** وهو الدم الخارج عقب
 الولادة فانه يوجب الغسل قطعاً **والولا**
 المصحوبة بالبلل موجبة والمجردة عن البلل
 موجبة له في الاصح **فصل وفرايض الغسل**
ثلاثة اشياء احدها النية فينوي الجنب
 رفع الجنابة او رفع الحدث الاكبر ونحو
 ذلك وتنوي الحائض او النفسار رفع
 حدث الحيض او النفاس وتكون النية
 مقرونة باول العرض وهو اول ما يغسل
 من اعلى البدن او اسفله فلو نوي بعد

علم فنون الحط
 ياذ التادير ولا نرم
 التعليم في كل مكتسب فاد

الاشكال لا يخرج به من غسلها
 والاشكال لا يخرج به من غسلها
 والاشكال لا يخرج به من غسلها

غسل جزو وجب اعادته **وازاله النجاسة**
ان كانت علي بدنة المغتسل وهذا ما روي
 الرافي ونصر عليه فلا تكفي غسلة واحدة
 عن الحدث والنجاسة وزحج التوقي ^{بعمه} لاكتفا
 بغسلة واحدة عنهما ومحل ما اذا كانت
 حكمية اما اذا كانت عينية وجب
 غسلتان عنهما **وايصال الماء الى جميع**
الشعر والبشرة وفي بعض نسخ المتن
 بدل جميع اصول ولا فرق بين شعر
 الراس وغيره ولا بين الخفيف منه
 والكثيف والشعر المصفور ان لم يصل الماء
 الى باطنه الا بالنقض وجب النقض
 والمراد بالبشرة ظاهر الجلد ويجب غسل
 ما ظهر من صاحي اذ نيه ومن انفق
 مجدوع ومن شقوق بدن ويجب ايصال

الماء

الماء الى تحت القلعة من الاقلف والي ما
 يبدو ومن فرج المرأة عند قعودها
 لقضاء حاجتها وما يجب غسله ^{تعودها} المسربة
 لانها تظهر في وقت قصير من ظاهر البدن
وسننه اي الغسل **خمس اشيا التسمية**
 اوله فان نسيها الي بها في اثنايه فان
 فرغ لم يات بها كما في الوضوء **والوضوء كاملا**
قبله وينوي المغتسل سنة الغسل ان تجردت
 جنابته عن الحدث الاصغر والا نوي به
 الاصغر **وامرار اليد علي** ما وصلت اليه
 من الجسد ويعبر عن الامرار بذلك
والحوالات ويبقى معناها في الوضوء
وتقديم اليمنى من شقيه **علي اليسرى**
 وبقي من سنن الغسل امور مذكورة
 في المبسوطات منها التثليث والتحليل

قوله المسربة وقوله في القلعة
 الاصل من الاجسام والاحياء سواء الجسد والجلد
 مع انهما من الاجسام التي من الابدان لان البدن من
 الجسد ما هو من الارض والامراق وقيل البدن اعاني الجسد
 وهذا اسفله

فصل والاغتسالات المستونة سبعة
عشر غسلا غسل الجمعة لحاضرها ووقتها
من الفجر الصادق **وغسل العيدين** الفطر
والايضي ويدخل هذا الغسل بنصف
الليل **والاستسقا** اي طلب السقيا من
الله **والخسوف** للقمر **والكسوف**
للمشمس **والغسل من اجل غسل الميت** لما
او كافر **وغسل الكافر اذا اسلم** ان لم يتجنب
في كفره ولم تحض المرأة الكافرة والا وجب
الغسل بعد الاسلام في الإصح وقيل بسقط
اذا اسلم **والمجنون والمغيب عليه اذا افاقا**
ولتحقق منهما اترال فان تحقق منهما وجب
علي كل منهما الغسل **والغسل عند ارادة**
الأحرام ولا فرق في هذا الغسل بين
بالغ وغيره ولا بين مجنون وعاقل ولا بين
حايض

حايض ونفسا فان لم يجد المحرم الماتيم
والغسل لدخول مكة لمحرم الحج او عمرة **و**
للقوف ^{١٣} **يعرفه** في تاسع ذي الحجة **والمبيت**
بمزدلفة ^{١٥} **ولرمي الجمار الثلاث** في ايام
التشريق الثلاثة فيغتسل لرمي كل يوم منها
غسلا اما رمي جمرة العقبة في يوم النحر
فلا يغتسل له لقول **يرمونه** من غسل الوقوف
والغسل للطواف الصادق بطواف قدوم
واقاضة ووداع وبقية الاغتسالات **٩**
المستونة من كورة في المطولات **فصل المسح**
علي الخفين جابين في الوضوء لا في غسل فرض
او نفل ولا في ازالة نجاسة فلو اجنب او
دمت رجله فاراد المسح يدا عن غسل
الرجلين لم يجز بل لا بد من الغسل واشعر
قوله جابين ان غسل الرجلين افضل من المسح

وانما يجوز صريح الخفين لأحدهما فقط
الا ان يكون فاقد الآخر **بثلاثه** مع
شرايط الأول **ان يتدي** الشخص
لبسهما بعد كمال الطهارة فلو غسل رجلا
وليس خفاه فعمل بالآخرى كذلك لم يكف
ولو ابتدي لبسهما بعد كمال الطهارة ثم
احدث قبل وصول الرجل قدم الخف لم
يجزله المسح **وان يكونا الختان ساترين**
لمحل غسل القرص من القدمين بكعبيهما
فلو كانا دون الكعبين كالمدا من لم يكف
المسح عليهما والمراد بالساترين الحائل
لأمانع الروية وان يكون الساتر من
جوانب الخفين لا من أعلاهما **وان**
يكونا متمايكن تتابع المشي عليهما
لتردد مسافر في حوائجه من حط وتر حال

ويؤخذ

ويؤخذ من كلام المصنف كونها قوين
بحدت يمنعان نفوذ الماء ويشتراط طهارتهما
ولو خفا فوق خف لشدة البرد مثلا **ص**
المسح على الأعلى وان كان الأسفل صالحا
للمسح دون الأعلى **ص** المسح على الأسفل
او الأعلى فوصل البلل في الأسفل **ص** ان
قصد الأسفل او قصد كلاهما كان قصد الأعلى
فقط وان لم يقصد واحدا منهما بل قصد
المسح في الجملة اجزا في الأصح **والمسح المقيم**
يوما وليلة ويمسح **المسافر** **ثلاثة ايام**
وليلتين المتصلة بهن **سوا** تقدمت او تأخرت
وابتدا المدة من حين يحدث اي من
انقضا الحدث الحايث **بعد تمام لبس**
الخفين لا من ابتدي الحدث ولا من وقت
المسح ولا من ابتدا اللبس والعاصي بسفر

دون الأسفل **ص**

والهايم يسميان مسيح مقيم ودايم الحدث
اذ الحدث بعد لبسه اي الحنف حدثا
اخر مع حدثه الدائم قبل ان يظلي به فرضا
يسمح ويستبيح ما كان يستبيحه لو بقي طهر
الذي ليس عليه خفينة وهو فرض وتوافل
قلو صلي بطهر فرضا قبل ان يحدث مسيح واستباح
توافل فقط **قان مسيح** الشخص في الحضر
ثم سافر او مسيح في السفر ثم اقام قبل
مضي يوم وليلة **انتم مسيح مقيم** والواجب
في مسيح الحنف ما يطلق عليه اسم المسح
اذا كان على ظاهر الحنف ولا يجزي المسح على
باطنه ولا على عقب الحنف ولا حروقه ولا
اسفله والسنة في مسحه ان يكون خطوطا
بان يفرج الما بين اصابعه ولا يضمها **م**
ويطيل المسح على الحنفين **ثلاثة اشيا**
يخلعها

يخلعها او خلع احدها او اخلعها او خروج

الحنف عن صلاحية المسح كخرقه **وانقضا**

المدة وفي بعض النسخ مدة المسح يوم وليلة

للمقيم وثلاثة ايام بليا يلبسها للمسافر **ويجوز**

باب وجب الغسل كجناية او حيض او

نفاس لا لبس الحنف **فصل** في التيمم وفي بعض النسخ

بفتح الما تن تقديم هذا الفصل على الذي قبله

والتيهم لغة المقصد وشرعا ايصال تراب طهور

لوجه واليدين لا عن ضرورة وضوء او غل لا يكون الا

عضو بشرائط مخصوصة **وشرائط التيمم** قوله لا قامة

حسة اشيا وفي بعض نسخ الما تن خمس اشيا

احدها **وجود العذر** يسفر او **مراش**

والثاني دخول وقت الصلاة فلا يصح الا جبر

التيمم لها قبل دخول وقتها **والثالث** ولا يحدث

طلب الما بعد دخول الوقت بنفسه او بمن

هو رايدي قوله المعتد بالقراب

ركب في التيمم بخلاف الما في الوضوء

قوله شرائط مخصوصة

هي النية والنفق والقصد

النفق قوله مثال الرخصة

مغوبة الي سهولة كالتيهم

والقصر في السفر والجمع ومثال

الي سهولة كاستقاء الصلاة عن

التيمم لغة المقصد وشرعا ايصال تراب طهور

لوجه واليدين لا عن ضرورة وضوء او غل لا يكون الا

عضو بشرائط مخصوصة **وشرائط التيمم** قوله لا قامة

حسة اشيا وفي بعض نسخ الما تن خمس اشيا

احدها **وجود العذر** يسفر او **مراش**

والثاني دخول وقت الصلاة فلا يصح الا جبر

التيمم لها قبل دخول وقتها **والثالث** ولا يحدث

طلب الما بعد دخول الوقت بنفسه او بمن

هو رايدي قوله المعتد بالقراب

ركب في التيمم بخلاف الما في الوضوء

اذن له في طلبه فيطلب الما من رحله ورفقته
فان كان منفردا نظر حواليه من اي الجهات
الاربعة ان كان مستويا من الارض فان كان
فيها ارتفاع وانخفاض تردد قدر نظره **و**
الرابع **تعذر استعماله** اي الما بان يخاف
من الما على ذهاب نفسه او منفعة عضو
ويدخل في العذر ما لو كان بقره مأوؤخاف
على نفسه لو قصده من عدو او سبيع
او على ماله من سارق او غاصب ويوجد
في بعض نسخ المتن في هذا الشرط زيادة
باعتذر استعماله وهي واعوانه بعد الطلب
والشرط الخامس من التراب الطاهر اي
الطهور غير المندي ويصدق الطاهر
بالمغصوب و تراب مقبرة لم تلبس و يوجد
في بعض النسخ زيادة في هذا الشرط وهي

له غبار فان خالطه جص او رمل لم
يجز وهو موافق لما قاله النووي في طرح
المهذب والتصحيح لكنه في الروضة
والفتاوي جوز ذلك ويصح التيمم
ايضا برمل فيه غبار وخرج بقوله
المصنف التراب غيره كورة ومحاكة
حذف وخرج بالطاهر النجس واما
التراب المستعمل فلا يصح التيمم به **و**
فرايضه اربعة اشيا احدها **النية**
وفي بعض النسخ اربعة خصال نية
الغرض فان نوى المتيهم الغرض والنقل
استباحهما او الغرض فقط استباح معه
النقل وصلاة الجنازة ايضا والنقل فقط
لم يستباح الغرض معه وكذا لو نوى الصلاة
ويجب قرآن نية التيمم بنقل التراب للوجه

في بعض النسخ
انما هو التراب
الطاهر

واليدتين واستدامة هذه النية الى مسح
شي من الوجه ولو احدث بعد ثقل التراب
لم يمسح بذلك التراب بل ينقل ترابا غيره
والثاني والثالث **مسح الوجه ومسح**
اليدين مع المرفقين وفي بعض النسخ
الي المرفقين ويكون مسحهما بضربتين
ولو وضع يده على تراب ناعم فعلق بهما
ترابا غير ضرب كفي **والرابع الترتيب**
فيجب تقديم مسح الوجه على مسح اليدين
سوا تيمم عن حدث اصغرا واكبرا ولو
ترك الترتيب لم يصح واما احدث التراب
للوجه واليدين فلا يشترط فيه ترتيب
فلو ضرب بيده دفعة واحدة ومسح
بيمينه وجهه ويساره بيمينه جاز
وسننه اي التيمم **ثلاثة** وفي بعض
اشياء النسخ

النسخ ثلاث خصال **التسمية وتقديم**
اليمنى من اليدين **علي اليسرى** منها
وتقديم اعلا الوجه على اسفله **والمولا**
وسبق معناها في الوضوء وبقي للتيمم
سنة اخرى مذكورة في المطولات منها
نزع المتيمم خاتمه في الضربة الاولى اما
الثانية فيجب نزع الخاتم فيها **فصل**
والذي يبطل التيمم ثلاثة اشياء احدها
ما يبطل الوضوء قبله وسبق بيانه في
اسباب الحدث فمقي كان متيمما ثم
احدث بطل تيممه **والثاني روية**
الماء وفي بعض النسخ وجود الماء في
غير وقت الصلاة فمن تيمم لفقد ماء
ثم راي الماء او توجهه قبل دخوله فيها
او كانت الصلاة مما لا يسقط فرضها بالتيمم

والصلاة بطلان تيممه

كسلاة مقيم بطلت في الحال او مها يسقط
فرضها كسلاة مسافر فلا تبطل فرضا كانت
او تغلا وان كان يتيم الشخص لمريض ونحوه
ثم رالمافلا اثر لرويته بل يتممه ياق
بحاله **والثالث الردة** وهي قطع الاسلام
واذا امتنع شرعا استعمال الماء في عضو
فان لم يكن عليه ساتر وجب التيمم وغسل
الصحيح ولا ترتيب بينهما للجنب اما
المحدث فاما يتيم وقت دخول غسل
العضو العليل وان كان على العضو ساتر
فحكمه مذكور في قول المصنف **وصاحب**
الجباير جمع جبيرة وهي بفتح الجيم
وهي اخشاب او قصب تشوي وتشد
على موضع الكسر ليتم **يسع عليها** ان
لم يمكنه تزعمها الخوق ضرر كما سبق **وتيمم**

صاحب

صاحب الجباير في وجهه ويديه كما سبق
ويصلي ولا اعادة عليه ان كان وضعها
اي الجبيرة **علي طهر** وكانت في غير اعضا
التيمم ولا اعاد وهذا ما قاله النووي
في الروضة لكنه قال في المجموع ان
الطلاق الجمهور يقتضي عدم الفرق
بين اعضا التيمم وغيرها ويشترط
في الجبيرة ان لا تأخذ من الصحيح الا ما لا
بد منه للاستمسك واللعوق والعضا
والمرهم ونحوها على الجرح كما في الجبيرة
وتيمم لكل قريضة ومنذورة ولا
يجمع بين صلاتي فرض بتيمم واحد
ولا بين طوافين وصلاة وطواف جمعة
وخطبتين واللمرة اذا يتممت لتمكين
الزوج ان تفعله مرارا وتجمع بينه وبين

الصلاة بذلك التيمم وقوله **ويصلي يتيم**
واحد ما شأنا من النوافل ساقط في
بعض نسخ المتن **فصل** في بيان النجاسة
واذا التمسها وهذا الفصل مذكور في
بعض النسخ قبيل كتاب الصلاة والنجاسة
لغة المستقدر وشرع كل عين حرم تناولها
على الإطلاق حالة الاختيار وهي سهولة
التمييز لا حرمتها ولا استقذارها
ولا ضررها في بدن او عقل ودخل
في الإطلاق قليل النجاسة وكثيرها
وخرج بالاختيار الضرورة فانها تيمم
تناول النجاسة وبسهولة التمييز
اكل الدود الميت في جبن او فلكه ونحو
ذلك وخرج بقوله لا حرمتها ميتة الا
وبعد الاستقذار المني ونحوه وبقي

الضرر

الضرر المحر والنبات المضرين لبدن
او عقل ثم ذكر المصنف ضابطا للنجس
الخارج من القتل والدير بقوله **وكل**
ما يعخرج من السبيلين نجس
هو صادق بالخارج المعتاد كالبول
والغائط والنادر كالدم واليقح **الا**
المني من ادمي وحيوان غير النكاح
والخنزير وما تولد منهما او من احدهما
مع حيوان طاهر وخرج بما يع الدود
وكل متصل لا تحله **ما يع** المعدة وليس
نجس بل متنجس يطهر بالغسل وفي
بعض النسخ وكلما يخرج بلفظ مضارع
واستقاط ما يع **وغسل جميع الابوال**
والاروات ولو كان من ما كول لحمه
واجب وكيفية غسل النجاسة

ان كانت مشاهدة بالعين وهي السمات
بالعينية تكون بزوال عينها ومحاولة
ذوال او صافهما لا يكون اوريدج فان
بقي طعم النجاسة ضرر وكون اوريدج عسر
ذواله لم يضر فان كانت النجاسة غير
مشاهدة بالعين وهي السمات بالحكم
فيكفي اجري الماعلي المتنجس بها ولو
مرة واحدة ثم انتشني المصنف
من الايوال قوله **الا يبول الصبي الذي**
لم ياكل الطعام اي لم يتناول ما كولا ولا
مشروبا على جهة التغذية **فانه** اي يبول
الصبي **يطهر برش الماعليه** ولا يشترط
في الرش سيلان الماء فان اكل الصبي الطعام
على جهة التغذية غسل بوله قطعا وخرج
بالصبي الصبية والخثي المشكل فيحصل

من طعم

من

من بولها ويشترط في المتنجس ورود
الماعليه ان كان قليلا فان عكس لم
يطهر اما الماء الكثير فلا فرق بين ان
يكون المتنجس واردا او موردا **ولا**
يعني عن شيء من النجاسات الا اليسير
من الدم والقيح فيعفي عنهما في ثوب
او بدن ونضح الصلاة معهما **والاما**
اي شيء لا تقس له سيالة كذباب ونمل
اذا وقع في الاثامات فيه فانه
لا ينحسه وفي بعض النسخ اذامات
في الاثامات فله قوله وقع بنفسه انه
لو طرح ما لا تقس له في المايع ضرر
وهو ما جزم به الرافعي في الشرح الصغير
ولم يتعرض لهذه المسئلة في الكبير
واذا كثرت ميتة ما لا تقس له

وغيرت ما وقعت فيه نجسته وإذا نشأت
هذه الميتة من المايع كدود دخل وقلمة
لم تنجسه قطعاً ويستني مع ما ذكرهنا
مسائل في المبسوطات سبق بعضها في
كتاب الطهارة **والحيوان كله طاهر**
إلا الكلب والخنزير وما تولد منهما
إدمن أحدهما مع حيوان طاهر وعبارته
نصدق بطهارة الدود المتولد من
النجاسة وهو كذلك **والميتة كلها نجسة**
إلا السمك والجراد والادمي وفي بعض النسخ
وابن آدم أي ميتته كل منهما فإنها طاهرة
ويغسل الأنامن ولوغ الكلب والخنزير
سبع مرات بما طهر أحدهن مصحوبة
بالتراب الطهور يعمر **التراب** محل المتنجس
فإن كان المتنجس بما ذكره في ما ذكره
مروره

٢٥
مروره سبع جريات عليه بلا تغبير وإن
لم تزل عين النجاسة الطهارة لا يست
غسلات متلاحمة ^{كلها} مرة واحدة
والارض الترابية لا يجب التراب فيها
علي الأصح **ويغسل من سائر** باقي
النجاسات مرة واحدة وفي بعض
النسخ **مرة تأتي عليه والثلاث**
وفي بعض النسخ **والثلاثة** **يا التا أفضل**
واعلم أن غسالة النجاسة بعد طهارة
المحل المغسول طاهرة إن انفصلت غير
متغيرة ولم يزد وزنها بعد انفصالها
عن ما كان بعد اغتبار مقدار ما يتشبه به
المغسول من الما هذا إن تبلغ قلتي
فإن بلغتتهما فالشرط عدم التغير ولما
فرغ المصنف مما يطهر بالغسل شرع

فيما يظهر بالاستحالة وهي انقلاب الشيء
 من صفة الى صفة اخرى فقال **واذا**
تخللت الحرة وهي المتخذة من ما العنب
 محترمة كانت الحرة اولى ومعنى تخللت
 صارت خلا وكانت صبر ورطها خلا
بنفسها طهرت وكذا التخللت بنقلها
 من شمس الى ظل وعكسه **وان لم** لتخلل
 الحرة بنفسها بل **تخللت بطرح** شي فيها
لم تطهر واذا طهرت الحرة طهرت فأتبعها
فصل في بيان الحيض والنقاس
 والاستحاضة وتخرج من الفرج ثلاثة
دماء دم الحيض والنقاس والاستحاضة
فالحيض هو الدم الخارج في سنين
 الحيض وهو تسع سنين فاكثر من فرج
 المرأة **على سبيل الصحة** لا لعله بل للحيلة

وقد يظن ذلك العلل منه الالهي
 ولدي الذي سمى بها اول
 والاعمال في كل الايام فيها
 من الممل المتروك والحقا بل خلافا

من

من غير سبب الولادة وقوله **واو**
اسود مجتهد لذاع ليس في اكثر النسخ
 المتن وفي الصحاح اختم الدم
 اشتدت حمرة حتى بسود ولذعته
 النار حرقة **والنفاس هو الدم الخارج**
عقب الولادة فالخارج مع الولد او
 قبله لا يسمى نفاسا ونيادة البيا في
 عقب الولادة لغة قليلة والاكثر
 حذفها **والاستحاضة** اي دمها هو
 الخارج في غير ايام الحيض والنقاس
 لا على سبيل الصحة **واقل الحيض** اي
 يوم وليلة اي مقدار ذلك وهو
 اربعة وعشرون ساعة على الاتصال
 المعتاد في الحيض **واكثره خمسة عشر**
يوما بل يالها فان زاد فهو استحاضة



وقال به ستا وسبع والمعتمد في ذلك
الاستقرار **واقل النفاس لحظة** واو يد
بها زمانا يسير وابتد النفاس من
انفصال الولد واكثره ستون يوما **وعاليه**
اربعون يوما والمعتمد في ذلك الا
ستنقر ايضا **واقل الطهر الفاصل بين**
الحيضتين خمسة عشر يوما واحترز
بين الحيضتين عن الفاصل بين حيض
ونفاس اقلنا بلاصح ان الحامل تحيض
فانه يجوز ان يكون دون خمسة عشر
يوما **ولا حد لاكثره** اي الطهر فقد تمكث
المرأة دهرها بلاحيض اما غالب
الطهر فيعبر به بالغالب الحيض فان كان
الحيض ستا كان الطهر اربعة وعشرون
يوما او كان لحيض سبع فالطهر ثلاثة وعشرون
يوما.

يوميا **واقل زمان تحيض فيه المرأة**
وفي بعض النسخ الجارية **تسعة سنين**
قمرية فلوراته قبل تمام التسع برهن
بضيق عن حيض وطهر هو حيض والا
فلا **واقل الحمل زمانا ستة اشهر** ولحظنا
واكثره زمانا ربيع سنين وعاليه زمانا
تسعة اشهر والمعتمد في ذلك الوجود
ويحرم بالحيض وفي بعض النسخ ويحرم
على الحيض **ثمانية اشيا** احدها **الصلاة**
فرضا كانت او تقلا وكذا سجدة التلاوة
والشكر والثاني **الصوم** فرضا كان
او تقلا والثالث **قراءة القرآن** والرابع
مس المسحوق وهو اسم للمكتوب من كلام
الله تعالى بين الدفتين **وحمله** الا
اذا خافت عليه **والخامس دخول**

المسجد للمحايض اذا خافت تلويثه و
السادس **الطواف** فرضا او تفلأ **السابع**
الوطي ويسن لمن وطئ في اقبال الدم
التصدق بدينار ومن وطئ في اربار
الدم التصديق بنصف دينار **الثامن**
الاستمتاع بما بين السرة والركبة من
المرأة فلا يحرم الاستمتاع بها ولا بهل
فوقهما على المختار في شرح المذهب
واستطرد المصنف لذكر ما حقه ان يذكر
بذكر فيما سبق في موجب الفصل فقام
ويحرم على المحب خمسة اشياء احدها **الصلاة**
فرضا او تفلأ والثاني قراءة
القرآن غير مستوخ التلاوة اية كان
او حرفا سرا او جهرا وخرج بالقرآن التور
والانجيل اما اذا كان القرآن فتحملا لا يقصد
القرآن

٢٨
القرآن **والثالث من المصحف وحمله** من
باب اولى **والرابع الطواف** فرضا او
تفلأ **والخامس اللبث في المسجد** الجنب
سلم الا لضرورة كمن احتلم وتعدر
خروجه منه لخوف علي نفسه او ماله
اما عبور المسجد مارا به من غير لبث
فلا يحرم بل ولا يكره في الاصح ونورد
الجنب في المسجد بمنزلة اللبث وخرج
بالمسجد المدارس والرباط ثم استطرد
المصنف ايضا في احكام المحدث
الاكبر الى احكام الاصغر فقال
وتحرم على المحدث حديثا اصغرا **ثلاثة**
اشياء الصلاة والطواف ومن المحدث
وحمله وكذا اخر بيله وصندوق
فيهما مصحف ويحمل حمله في امتعة

وتفسير أكثر من القرآن وفي دنانير
ودراهم وخواتم نقش على كل منهما قرآن
ولا يمنع المميز المحدث من مس مصحف
ولوح لدراسة وتعليم **كتاب**
أحكام الصلاة كوهي لغة الدعاء بخير
وشر علكا قال الرافي أقوال وأفعال
مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم
بشرائط مخصوصة **الصلاة المفروضة**
وفي بعض النسخ الصلوات المفروضة
خمس يجب كل منهما بأول الوقت
وجوبا موسعا لي أن يبقى من الوقت
ما يسعها فتضييق جيتيد **النظر** أي
صلاة قال النووي سميت بذلك لأنها
ظاهرة في وسط النهار **أول وقتها** أي
ميل الشمس عن وسط السماء بالنظر
لنفس

لنفس الأمر بل لما يظهر لنا ويعرف ذلك
بمحول ميل الظل إلى جهة المشرق بعد تها
قصره الذي هو غابت أو ارتفاع الشمس
وأخر أي وقت الظهر **أما رطل كل**
ثي مثله بعد أي غير ظل الزوال والظل
لغة الستة تقول أنا في ظل فلان أي سترة
وليس الظل عدم الشمس كما يتوهم بل هو امر
وجودي بخلة الله تعالى لنفع البدن
وبغيره **والعصر** أي صلاتها وسميت بذلك
لمعاصرتها وقت الغروب **أول وقتها**
الزيار على ظل المثل وللعصر
خمسة أوقات أحدها وقت الضليلة
وهو فعلها أول الوقت والثاني وقت
الاختيار وأشار له المصنف بقوله
وأخره في الاختيار إلى ظل المثل

۲۹

ကျေးဇူးတင်စွာ ခံယူရန် ခံနိုင်ရန်

پہلے سے

والقلاية

احدها وقت الفضيلة وهو اول الوقت
والثاني وقت الاختيار و اشار له المصنف
بقوله **واول وقتها طلوع الفجر الثاني واخره**
في الاختيار والى الاسفار وهو الاضائة
والثالث وقت الجواز و اشار له
المصنف بقوله **وفي الجواز** اي بكمراهة
الى طلوع الشمس والرابع جواز بلا كراهة
الى طلوع الحمرة والخامس وقت تحريم
وهو تاخيرها الى ان يبقى من الوقت
ما لا يسعها **فصل** **وشرايط وجوب**
الصلاة ثلاثة اشياء احدها **الاسلام**
فلا تجب على الكافر الاصل ولا يجب
عليه قضاؤها ان علم بالاسلام واما
المرتدي فيجب عليه الصلاة وقضاؤها
ان عاد الاسلام **والثاني البلوغ** فلا
تجب

٢١
تجب على صبي وضيئة لكن يومران
بها بعد كمال سبع سنين ان حصل
التمييز بها والا فبعد التمييز ونسبها
ن
على تركها بعد كمال عشر سنين **والثالث**
العقل فلا تجب على مجنون ولا يجب عليه
قضاؤها اذا افاق وقوله **وهو محط**
التكليف ساقط في بعض نسخ المتن
والصلوات المستونيات خمس العبد
اي صلاة عيد الفطر وعيد الاضحى
والكسوفان اي صلاة كسوف الشمس
وكسوف القمر **والاستسقاء** اي صلاة
والسنن التابعة للقرآن ويعبر
عنها بالسنن الراقية وهي **سبعة عشر**
ركعة ركعتا الفجر واربع قبل الظهر
وركعتان بعد ها واربع قبل العصر

ورکعتان بعد المغرب وثلاثة بعد
 سنة العشاء يوتر بواحدة منهما
 والواحدة هي اقل الوتر وأكثره احدي
 عشر ركعة ووقته بين صلاة العشاء
 وطلوع الفجر فلو اوتر قبل العشاء عمدا
 او سهوا لم يعتد به والرواتب الموكدة
 من ذلك كله عشر ركعات ركعتان
 قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان
 بعدها وركعتان بعد المغرب و
 ركعتان بعد العشاء **ثلاث نوافل**
موكدات غير تابعة للفريضة احدها
صلاة الليل والنفل المطلق في الليل افضل
 من النفل المطلق في النهار والنفل وسط
 الليل افضل ثم اخره افضل وهذا المنقسم
 الليل

الليل اثلاثا والثاني **صلاة الضحى**
 واقلها ركعتان وأكثرها اثني عشر
 ركعة ووقتها من ارتفاع الشمس الى
 زوالها كما قال النووي في التحقيق
 وشرح المذهب **والثالث صلاة**
الترقيح وهي عشرون ركعة بعشر
 تسليمات في كل ليلة من رمضان
 وحملتها خمس تروحيات وينوي
 الشخص بكل ركعتين فيها التراويح
 او قيام رمضان ولو صلى منه ٩
 اربعاً بتسليمة واحدة لم تصح ووقتها
 بين صلاة العشاء وطلوع الفجر **فصل**
وشروط الصلاة قبل الدخول فيها
خمس اشياء والشروط جمع شرط وهو
 لغة العلامة وشروطها تتوقف صحة

صلاة التراويح في كل ليلة من رمضان
 عشر ركعات بعشر تسليمات في كل ركعة
 وتسليمات في كل ليلة من رمضان
 وحملتها خمس تروحيات وينوي الشخص
 بكل ركعتين فيها التراويح او قيام
 رمضان ولو صلى منه ٩ اربعاً بتسليمة
 واحدة لم تصح ووقتها بين صلاة
 العشاء وطلوع الفجر

الصلاة عليه وليس جزأمنها وخرج
بهذا القيد الركن فانه جزأمن الضل
الشرط الاول **طهارة الاعضاء من الحدث**
والنجس الاصغر والاكبر عند القدرة
اما فاقد الطهورين فصلاته صحيحة
مع وجوب الاعادة عليه وطهارة
النجس الذي لا يغني عنه في ثوب
وبدن ومكان وسيد ذكر المصنف
هذا الاخير قريبا **والثاني ستر لون**
العورة عند القدرة ولو كان الشخص
خاليا في ظلمة فان عجز عن سترها صلى
عاريا لا يومي بركوعه وسجوده بل
يتمها ولا اعادة عليه ويكون ستر
العورة **بلباس طاهر** ويجب سترها
ايضا في غير الصلاة عن اعين الناس
وفي

٢٢
وفي الخلوة الحاجة من اغتسال وغر
واما سترها عن نفسه فلا يجب
ولكن يكره نظره اليها وعورة الذكر
ما بين سرقه وركبته وكذا الامنة
وعورة الصلاة ما سوا وجهها وكفيها
ظهرها وبطنها الى الكوعين اما عورة
المرءة خارج الصلاة فجميع بدنها
وعورتها في الخلوة كالذكر والعورة
لغة النقص ويطلق علي ما يجب
ستره وهو المراد هنا وعلي ما يحرم
نظره وذكره الاصحاب في كتاب
النكاح **والثالث الوقوف على**
مكان طاهر فلا تصح صلاة شخص
يلاقي بعض بدنه او لباسه نجسا
في قيامه او قعوده او ركوعه او

سجوده **والرابع العلم بدخول الوقت**
 او ظن دخوله بالاجتهاد فلو صلي
 بغير ذلك لم تقع صلاته وان صلا
 الوقت **والخامس استقبال القبلة**
 اي الكعبة وسميت قبلة لان المصلي
 يقابلها وكعبة لارتفاعها واستقبالها
 بالصد وشرط لمن قدر عليه واستثنى
 المصنف من ذلك ما ذكره في قوله
وتجوز ترك استقبال القبلة في الصلاة
في حالتين في شدة الخوف في قتال
 مباح فرضا كانت الصلاة او نفلا
وفي النافلة في السفر على الرحلة
 فلمسا فرسفا مباحا ولو قصير النفل
 صوب مقصده وراكب الدابة لا يجب
 عليه في سجوده وضع جبهته على سرجها
 مثلا

في بعض النسخ وفي اخرها هـ

مثلا بل يومى بركوعه ويكون سجوده
 اخفض من ركوعه واما الماشي
 فيتم ركوعه وسجوده ويستقبل القبلة
 فيهما ولا يمشي الا في قيامه وتشهده
 واعتداله **فصل اركان الصلاة**
ثمانية عشر ركنا وفي بعض النسخ
 سبعة عشر احدها **النية** وهي قصد
 الشيء مفترنا بفعله ومحلها القلب
 فان كانت الصلاة فرضا واجب
 نية الفرضية وقصد فعلها وتعيينها
 من صبح او ظهر مثلا او كانت النفل
 نفلا ذات وقت كراتبة او ذات
 سبب كاستقرا وجب قصد فعلها
 وتعيينها لانية النفلية **والثاني القيام**
مع القدرة عليه **والثالث تكبيرة الاحرام**

في اركان الصلاة وتقدم
 في الصلاة لغة وشرعا مع

يا سادتي في شروء النبي الفصل في النية

من لا يركع ولا يسجد ولا يركب الدابة ولا يمشي ولا يقف ولا يجلس ولا يركب الدابة ولا يمشي ولا يقف ولا يجلس ولا يركب الدابة ولا يمشي ولا يقف ولا يجلس

فتعين على القادر النطق بها ان يقول
الله اكبر فلا يصح الرحمن اكبر ومحوه
ولا يصح فيها تقديم الخبر على المتدي
لقوله اكبر الله ومن عجز عن النطق بها
بالعربية ترجم عنها بأي لغة شاؤ ولا
يعدل عنها الي ذكر اخر ويجب قرن
النية بالتكبير وما النوي فاختار
الاكتفاء بالمقارنة العرفية بحيث يعد
عرفانه مستحض للصلاة **والرابع**
قراءة الفاتحة او بدلها لمن لم يحفظها
فرضا كانت الصلاة او نفلا **وليس**
الله الرحمن الرحيم اية منها كاملة ومن
اسقط من الفاتحة حرفا او تشديدا
او بدل حرفا منها بحرف لم تصح قراته
ولا صلاته ان تعمد ولا واجب اعاده
القراءة

القراءة وتجب ترتبها بان يقرأ اياها تعلم
على نظمها المعروف وتجب ايضا مواضع
بان يصل بعض كلماتها ببعض من
غير فصل الا بقدر التنفس فان تحلل
الذكر بين مولاتها قطعها الا ان يتعلق
بمصلحة الصلاة كتأمين المأموم في
اثنا فاتحة لقراءة امامه فانه لا يقطع
الموالة ومن جهل الفاتحة او تعذرت
عليه لعدم معلم مثلا فان احسن
غيرها من القرآن وجب عليه سبع
ايات متوالية عوض الفاتحة او
متفرقة فان عجز عن القرآن اتي بذكر
بدل عنها بحيث لا ينقص عن حروفها
فان لم يحسن قرانا ولا ذكرا وقف قدر
الفاتحة وفي بعض النسخ وقراءة

الذكر

الفاتحة بعد بسم الله الرحمن الرحيم وهي
 آية منها وهذه لا تقصر **والخامس**
الركوع وأقل فرضه لقيام قادر علي
 الركوع معتدل الخلقة سليم يديه
 وركبتيه أن ينحني انحنا انحناس **السادس**
 قدر بلوغ راحتيه ركبتيه لو أراد
 وضعهما عليهما فإن لم يقدر علي هذا
 الركوع انحني مقدوره وأوما بطرفه
 وأكمل الركوع بتسوية الركع ظهره
 بحيث يصيران كصفحة واحدة و
 نصب ساقيه وأخذ ركبتيه بيديه
والسادس الطائفة وهي سكون **بسم**
 بعد حركة أعضائه **فيه** أي الركوع
 والمصنف يجعل الأركان ركنا مستقلا
 ومشي عليه النوي في التحقيق وغير

المصنف

المصنف يجعلها هيئة تابعة للأركان
والسابع الاعتدال قائما علي الهيئة
 التي كان عليها قبل ركوعه **الثامن**
 وقعود عاجز عن القيام **والثامن**
الطائفة فيه أي الاعتدال **والسابع**
السجود مرتين في كل ركعة وأقله مبتدأ
 بعض جهت المصلي موضع سجوده
 من أرض أو غيرها وأتمه أن يكبر لوجه
 للسجود بلا رفع يديه ويضع ركبتيه ثم
 شرجيته وأنفه **والعاشر الطائفة**
فيه أي السجود بحيث ينال موضع سجوده
 ثقل رأسه ولا يكفي أساس رأسه موضع
 سجوده بل بحيث يتحمل لو فرض تحته
 قطن مثلا لا أنكسر وظهر أثره علي يد
 لو فرض تحته **الحادي عشر الجلوس**

الأول من سجود الجبهة مستوي
 الثاني من سجود الجبهة مستوي
 الثالث من سجود الجبهة مستوي
 الرابع من سجود الجبهة مستوي
 الخامس من سجود الجبهة مستوي
 السادس من سجود الجبهة مستوي
 السابع من سجود الجبهة مستوي
 الثامن من سجود الجبهة مستوي
 التاسع من سجود الجبهة مستوي
 العاشر من سجود الجبهة مستوي
 الحادي عشر من سجود الجبهة مستوي
 الثاني عشر من سجود الجبهة مستوي
 الثالث عشر من سجود الجبهة مستوي
 الرابع عشر من سجود الجبهة مستوي
 الخامس عشر من سجود الجبهة مستوي
 السادس عشر من سجود الجبهة مستوي
 السابع عشر من سجود الجبهة مستوي
 الثامن عشر من سجود الجبهة مستوي
 التاسع عشر من سجود الجبهة مستوي
 العشرون من سجود الجبهة مستوي

بين السجدين في كل ركعة سوا صلي قائما
او مضطجعا واقله سكون بعد حركة
اعضائه واحمله الزيادة علي ذلك بالدعا
الوارد فيه فلو لم تجلس بين السجدين
بل صار الي الجلوس اقرب لم يصح والثاني
عشر **الطائفة فيه** اي الجلوس بين
السجدين والثالث عشر **الجلوس**
الاخير اي الذي يعقبه السلام والرابع
عشر **التشهد فيه** اي الجلوس الاخير واقل
التشهد التحيات لله سلام عليك ايها
النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا
وعلي عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله
واشهد ان محمدا رسول الله واحمل التشهد
التحيات المباركات الصلوات الطيبات
لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله
وبركاته

السجدة وطائفة عشر وشروط التشهد

وهو الترتيب والترتيب وسهات النقص وليست بغيرها
والحقائق للفقهاء الفاضلة وهذا صيغتها المشهورة
فلا حقا رتب فيه والتوقيت ان به برهانا

وبركاته السلام علينا وعلي عباد الله
الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد
ان محمدا رسول الله والخامس عشر
الصلاة علي النبي صلي الله عليه وسلم فيه
اي الجلوس الاخير بعد الفراغ من التشهد
واقل الصلاة علي النبي صلي الله عليه وسلم
اللهم صلي علي محمد واشعر كلام المصنف بان
الصلاة علي الال لا تجب وهي كذلك بل هي
سنة والسادس عشر **التسليم الاولى**
وتجب ايقاع السلام اقله السلام
عليكم مرة واحدة واحمله السلام عليكم
ورحمة الله وبركاته مرتين عينا وعملا
والسابع عشر **نية الخروج من الصلاة**
وهذا وجه مرجوح وقيل لا يجب ذلك
اي نية الخروج وهذا الوجه هو الصحيح

الجلوس

والثامن عشر ترتيب **الاركان** حتي
يبين التشهد الاخير والصلاة علي
النبي وقوله **علي ما ذكرناه** يتسنى منه
وجوه مقارنة النبي لتكبيرة الاحرام ومقارنة
الجلوس الاخير للتشهد والصلاة علي النبي
والسلام للصلاة **سنتها قبل الدخول**
فيها شيان اذان وهو لغة الاعلام
وشرعا ذكر مخصوص للاعلام بدخول
وقت صلاة مفروضة والفاظه
مشي التكبير واوله فاربع والآل الوحيد
اخره فواحدة **والاقامة** وهي مصدر
اقام ثم سمي بها الذكر المحض لانّه
يقيم الي الصلاة وانما يشرع كل من
الاذان والاقامة للصلاة المكتوبة
واما غيرها فينادي لها الصلاة جامعة
وسنتها

وسنتها بعد الدخول **فيها شيان التشهد**
الاول والقنوت في الصبح اي في اعتدال
الركعة الثانية منه وهو لغة الدعاء
وشرعا ذكر مخصوص وهو اللهم اهدنا الصراط
فيمن هديت وعافيتي فيمن عافيت الي
اخره والقنوت في آخر **الوتر في النصف**
الثاني من شهر رمضان وهو كقنوت
الصبح المتقدم في محله ولفظه ولا تتقين
كلمات القنوت السابقة فلو قنت بآية
تتضمن دعا وثنا وقصد القنوت سنة
حصلت سنة القنوت **وهياتها اي**
الصلاة واداديهياتها ما ليس ركنا
فيها ولا بعضا يجبر بالسجود **خسة**
عشر خصله رفع اليدين عند تكبيرة
الاحرام الي حذو منكبيه ورفع اليدين

عند الركوع وعند **الرفع منه** ووضع
اليدين على الشمال ويكونان تحت صدره
توق سرته **والتوجه** اي قول المصلي
عقب المحارم وجهت وجهي للذي فطر
السماوات والارض الى اخره والمراد ان
يقول المصلي بعد التحريم دعاء الافتتاح
هذه الابه او غيرها بما ورد في الافتتاح
والاستعاذه بعد التوجه وتحصل بكل
لفظ يشتمل على التعوذ والافضل اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم **والجهر في**
موضعه وهو الصبح واولتنا المغرب
والعشا والجمعة والعبدان **والاسرار**
في موضعه وهو ما عدا الذي ذكر
والتامين اي قول المصلي امين عقب
الفاتحة لقاريها في صلاة وغيرها لكن

في

٢٩
في الصلاة **أو كذا** ويوم من المأموم مع تامين
امامه ويحمله **وقراءة السورة** لامام
ومنفردي ركعتي الصبح واولتي غيرها
وتكون قراءة السورة **بعد الفاتحة** فلو
قدم السورة عليها لم تحسب **والتكبير**
عند الخفض للركوع والرفع اي رفع
الصلب من الركوع **وقوله سمع الله**
من حمده حين يرفع راسه من الركوع
ولو قال من حمد الله سمع له كفي ومعني
سمع الله تقبل الله منه حمداً وجازاه
عليه وقول المصلي **ربنا لك الحمد**
اذ انتصب قائماً **والتسبيح** وادني
الكمال في هذا التسبيح سبحان ربي
العظيم ثلاثاً والتسبيح في السجود
وادني الكمال فيه هذا سبحان ربي الاعلى

ثلاثا واكمل في تسبيح الركوع والسجود
مشهور **ووضع اليدين على الخدين**
في الجلوس للتشهد الاول والاخير
يبسط اليد اليسرى بحيث تساوت
روسها الركبة **ويقبض** اليد اليمنى
اي اصابعها **الا المسبحة** من اليمنى
فلا يقبضها **فانه يشير بها** واقفا
له حال كونه **متشهدا** او ذلك عند
قوله الا الله ولا يحركها فتوحركها
كره ولم تبطل صلاته في الاصح **والا**
فتراش في جميع الجلوس من
جلسات الصلاة وهي جلوس
الواقعة في الصلاة كجلوس الاستراحة
والجلوس بين السجدين وجلوس
التشهد الاول والافتراش ان تجلس

الشخص

الشخص على كعب اليسرى جاعلا ظهره
للارض وينصب قدمه اليمنى ويضع بالار
اطراف اصابعها جهة القبلة **والنور**
في الجلسة الاخيرة من جلسات الصلاة
وهي جلوس التشهد الاخير والنور كمثل
للافتراش الا ان المصلي يخرج يساره عن
هيئاتها في الافتراش من جهة يمينه **ويقلب**
وركه بالارض اما السبوق والساي **نبة**
فيفترشان ولا يتوركبان **والقسمة الثا**
اما الاولى فيسبق لها من الاركان **فصل**
في تخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة
وذكر المصنف ذلك في قوله **والمرأة تخالف**
الرجل في خمسة اشياء وفي بعض النسخ
اربعة اشياء **فالرجل يجافي** اي يرفع **من**
تقاي عن جنبيه ويقل اي يرفع **بطنة**

عن مخذيه في الركوع والسجود ونحوه
في موضع الجهر وتقدم بيان موضعه
وإذا أتاه أصابه شيء في الصلاة سجد
فيقول سبحان الله يقصد الذكر فقط
أو موضع الأعلام فإن قصد الأعلام
فقط بطلت أو أطلق لم تبطل ^{وعورته}
بين سرته وركبته أما ما فليسا من
العورة ولا ما فوقهما والمرأة تخالف
الرجل في الخمسة المذكورة فإنها تضم بعضها
إلى بعض وتلتصق بطنها بفخذ يها
في ركوعها وسجودها ^{الاجاب} وتخفي صوتها
أن صلت بحضرة الرجال فإن صلت
منفردة عنهم جهرت وإذا أتاه شيء
في الصلاة صفقت بضرب يمين
على ظهر اليسار فلو ضربت بطنها لبطن يقصد
اللعب

٤١
اللعب ولو قليلا مع علم التحريم بطلت
صلاتها والخنثي كالأنثي وجميع
بدن المرأة الحرة عورة الأوجهها
وكفيها وهذه عورتها في الصلاة
أما خارجها فعورتها جميع بدنها
والأمة كالرجل فتكون عورتها ما
بين سرتها وركبته **فصل**
في عدد مبطلات الصلاة والذي
يبطل الصلاة أحد عشر شيئا
وفي بعض النسخ عشرة أشياء الكلام
العمد الصالح لخطاب الأديبين سوا
تعلق بمصلحة الصلاة أم لا والعمل
الكثير المتوالي كثلث خطوات عمدا
كان ذلك أو سهوا ما العمل القليل
فلا تبطل الصلاة به **والحدث** الأصغر

والأكبر **وحدوث النجاسة** التي لا يعفى
عنها فلو وقع على ثوبه نجاسة يابسة
فمنفص ثوبه حالاً لم تبطل **والنكشاف**
العورة عمدان كشفها ^{لغير قيدا} الریح فترها
في الحال لم تبطل صلاته **وتغيير النية**
كان ينوي الخروج من الصلاة
واستدبار القبلة كان يجعلها خلف
ظهره **والأكل والشرب** كثيرا كانت
الماكول والمشروب او قليلا الا ان
يكون الشخص في هذه الصورة جاها
بتحريم ذلك **والقهقهة** ومنهم يعبر
عنها بالضحك **والردة** وهي قطع
الاسلام بقول او فعل **فصل**
وركعات وفي بعض النسخ عدد
ركعات **الفرايض** اي في كل يوم ليلة

في

في صلاة الحضر الا يوم الجمعة **السبعة**
عشر ركعة اما يوم الجمعة **ورد ركعتان**
فرايض يومها خمسة عواما
عدد ركعات صلاة السجدة في كل
يوم للقاصر فا حدي عشر ركعة
وقوله **فيها اربع وثلاثون سجدة**
واربع وتسعون تكبيرة وتسع
تشهدات وعشر نيات ومائة
وثلاث وخمسون نية وحمل
الاركان في الصلاة مائة وستة
وعشرون ركعتان في الصبح ثلاثون
ركعا وفي المغرب اثنان واربعون
ركعا وفي الرباعية اربع وخمسون
ركعا ظاهرا غني عن الشارح ومن
غفر عن القيام في الفرائض لمشفقة

تلتحق قيامه **صلي جالس** على اي هبة
شاؤن افتراشه في موضع قيامه
افضل تر بعه في الاظهر **ومن عجز**
عن الجلس صلي مضطجعا فان عجز عن
ذلك صلي ملقيا على ظهره ورجلاه مرفوعة
للقبلة **عجز** عن ذلك كله او ما
بطرفه يوي بقلبه وتجب عليه
استقبال وجهه بوضع شي تحت
رأسه ومي برأسه في ركوعه
وسجوده **فان عجز** عن الايماء برأسه
او ما باجفته **فان عجز** عن الايماء بها
اجري اركان لصلاة على قلبه والمصل
تقاعدا لا قضاياه ولا ينقص اجره لانه
معدور واما قوله **صلي الله عليه وسلم** من
صلي قاعدا فله نصف اجر القائم ومن
صلي

صلي نائما فله نصف اجر القائم **فحول**
على النقل عند القدرة **فصل**
والمتركون من الصلاة ثلاثة اشياء
فرض ويسمى بالركن ايضا **وسنة**
وهبة وهما ما عدلن بين المصنف
الثلاثة بقوله **قال فرض لا يتوب**
عنه سجود السهو بل ان ذكره اي
الفرض وهو في الصلاة التي به تمت
صلاته او ذكره بعد السلام **والزما**
قريب اي به **ونفي** عليه ما بقي من
الصلاة **وسجد السهو** وهو سنة كما
سيا في لكن عند ترك ما موريه في
الصلاة او فعل سمي عنه فيها
والسنة اذا تركها المصلي لا يعود
اليها بعد التلبس **بالفرض** فمن

المفروض

ترك تشهد الاول مثلاً فذكره بعده
اعتده مستويا لا يعود اليه فان عا
اليه عالم اعلم بما تحريمه بطت صلاته
او ناسيانه في الصلاة او جاهلا فلا
تتطل صلاته ويلزمه القيام عند تذكره
وان كانها موماعاد وجوب المتابعة
امامه **لكنه يسجد السهو** في صورة
عدم العود والعود ناسيا و اراد
المصنفها بالنسبة الابعاض الستة وهو
التشهد الاول وقعوده والقنوت
في الصبح وفي اخر الوتر من النصف
الاخير من شهر رمضان والقيام
للقنوت والعود للصلاة على النبي
صلي الله عليه وسلم في تشهد الاول
وللصلاة على الال في تشهد الاخير

والهبة

٢٤
والهبة كالتييمحات ونحوها مما لا يجز
بالسجود لا يعود المصلي اليها بعد
تركها ولا يسجد للسهو عنها سوا
تركها عمدا او سهوا **واذا شك المصلي**
في عدد ما اتي به من الركعات كمن
شك هل هو صلي ثلاثا ام اربعا **بني**
على البقين وهو الاقل كالثلثة في
هذه المثال واتي بركعة **وسجد للسهو**
وفي بعض النسخ وسجد للسهو ولا
ينفعه غلبة الظن انه صلي ~~لله عليه~~
~~وسلم~~ انه صلي اربعا ولا يعمل بقول غيره
له انه صلي اربعا ولو بلغ ذلك القابل
عدد التواتر **وسجود السهو ستة** سما
سبق **ومحله قبل السلام** فان ~~هو~~ سلم
المصلي عامدا عالما بالهو او ساهيا

وطال الفصل عرفا فان محله وان
 قصر الفصل عرفا لم يفت وجب ذلك لغير
 وتركه **فصل** في الاوقات التي
 تكروه الصلاة فيها تحريمها في الروضة
 وشرح المذهب هنا وتنزيهاها في
 التحقيق وشرح المذهب في توافر
 الموضوع **وخمسة اوقات لا يصلي فيها**
الاصلاة لها سبب اما تقدم كالغايتة
 او مقارن كصلاة الكسوف والاستسقا
 فالاول من الخمسة الصلاة التي لا سبب
 لها اذا فعلت **بعد صلاة الصبح** وتتم
 الكراهة **حتى تطلع الشمس** والثاني
 الصلاة **عند طلوعها حتى تكامل وترفع**
قد روي في راي العين والثالث
 الصلاة **اذا استوت حتى تزول**
 عن

عن وسط السماء ويستتي من ذلك يوم
 الجمعة فلا تكروه الصلاة فيه وقت الاستوا
 وكذا حرم مكة **والرابع من بعد العصر**
حتى تغرب الشمس والخامس عند
الغروب للشمس واذا دنت للغروب
حتى ينكأ ما غروبها فصل
وصلاة الجماعة للرجال في الفرائض
 غير الجمعة **سنة** عند المصن والرافعي
 والاصح عند النووي انها فرض كفاية
 ويدرك المأموم الجماعة مع الامام
 في غير الجمعة ما لم يسلم الامام التلبية
 الاولى وان لم يقعد معه اما الجماعة
 في الجمعة ففرض عين ولا تحصل باقل
 من ركعة **وتحب على المأموم ان**
ينوي الا يقام او لا قد ايا الامام
 في غير الجمعة ما لم يسلم الامام التلبية
 الاولى وان لم يقعد معه اما الجماعة
 في الجمعة ففرض عين ولا تحصل باقل
 من ركعة **وتحب على المأموم ان**
ينوي الا يقام او لا قد ايا الامام

في الصلاة فيه في هذه الاوقات سواء صلى سنة التطواف او غيرها

وقد نظم بعضهم شروط
 القدوة السبعة بقوله
 ووافق النظر وتابع واعلم
 افعال متبوع مكان يحسن
 واحذر متخلف فاحش
 تاخير في موقف مع نية
 فخر وبقى من شروط
 القدوة امور ذكرها شرح
 لا بعنوان الشريعة
 كونها منها احدها ان لا
 يعلم بطلان صلاته من يريد
 الاقتران به كحفي من فرجة ثانيا
 ان لا يكون صلاة الامام ناقصة
 موجبة للعصاة لانها ان لا يقبل
 للمأموم عليها الامام بصفة ذل في

ولا يجب الاقتداء بتعيينه بل يكفي الاقتداء
بالحاضر وان لم يعرفه فان عينه
واخطا بطلت صلاته الا ان انضمت
اليه اشارة لقوله نويت الاقتداء ^{هذا} بغير يد
فبان عمر فتصح دون الامام فلا يجب
في صحة الاقتداء به في غير الجمعة
نية الامامة بل هي مستحبة في حقه
فان لم ينو هي فصلاته فرادا **وتجوز**
ان ياتم الحرك العبد والبالغ ^{في كل ما لم يمتنع}
بالمراهق اما الصبي غير المميز
فلا يصح الاقتداء به **ولا** تصح قدوة ^{في الاقتداء}
رجل بامرأة ولا بخنثي مشكل
بامرأة ولا بمشكول **ولا قاري** وهو من
يحسن الفاتحة لا يصح اقتداؤه **ياي**
وهو من يخل بحرف او تشديدا من
الفاتحة

٤٦
الفاتحة ثم اشارة المصدا لشروط القدوة
بقوله **واي موضع صلي في المسجد بطلا**
الامام فيه اي المسجد وهو اي المأموم
عالم **بصلاته اي الإمام** شاهد المأموم
له او يحشاه **بعض صف اجزاه**
اي كفاه ذلك في صحة الاقتداء به
ما لم يتقدم عليه فان تقدم عليه
بعقبه في جهته لم تنعقد صلاته ولا
يضر مساواته لالمامه فان كانت
الصلاة حول الكعبة فلا يضر تقدم
المأموم على امامه في غير جهته
ويندب تخلفه عن امامه قليلا
ولا يصير **المتخلف** بهذا المتخلف متفرقا
عن الصف حتي لا يجوز فضيلة
الجماعة **وان صلي الامام في المسجد**

والمأموم خارج المسجد حال كونه **قريبا**
منه أي الإمام بأن لم تزد مسافة
ما بينهما على ثلثاية ذراع **تقريبا وهو**
أي المأموم **عالم بصلاته** أي الإمام
ولا حایل هناك أي بين الإمام والمأموم
جاء لاقتداد وتعتبر المسافة المذكورة
من آخر المسجد وإذا كان الإمام والمأموم
في غير المسجد أما فضا أو بنا فالشرط
أن لا يزيد على ما بينهما على ثلثاية
ذراع وإن لا يكون بينهما حایل
فصل في قصر الصلاة الرباعية
وجمعها **وتجوز للمسافر** أي
المتلبس بالسفر **قصر الصلاة**
الرباعية لا غيرها من ثلاثية و
ثنائية وتجوز قصر الرباعية **بخمسة**
شرابيل

٤٧
شرابيل الأول أن يكون سفره أي
الشخص في غير معصية هو شامل
للوأجب كقضا دين وللمندوب
كصلة الرحم والمباح كسفر تجاره أما
سفر المعصية كالسفر لقطع الطريق فلا
يتروخض فيه بقصر ولا جمع والثاني
أن تكون مسافته أي السفر **ستة**
عشر فرسخا تحديدا في الأصح ولا
تحسب مدة الرجوع منها والفرسخ
ثلاثة أميال وحينئذ فمجموع الفرائض
ثمانية وأربعون ميلا والميل أربعة
الآف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام
والمراد بالأميال الهاشمية **والثالث**
أن يكون القاصر **مرديا للصلاة**
الرباعية في أوقاتها أما الفايضة

حضر فلا تقضي في السفر مقصورة
والفائتة في السفر تقضي فيه مقصورة
لا في الحضر **والرابع ان ينوي القصر**
للمصلاة **مع الاحرام بها** والخامس
ان لا ياتم في جوف من صلاة **بمقيم**
اي بمن يصلي صلاة تامة ليدخل
المسافر المتم **وتجوز للمسافر** سفرا
طويلا مباحا **ان يجمع بين** صلاتي
الظهر والعصر تقديمها وتاخيرها وهو
معني قوله **في وقت ايها اشأ** وان
يجمع **بين** صلاتي **المغرب والعشاء**
تقديمها وتاخيرها وهذا معني قوله
في وقت ايها اشأ وشروط جمع
التقديم ثلاثة الاول ان يبدأ بالظهر
قبل والعصر والمغرب قبل العشاء
فان

تقديمها او تأخيرها
في وقت ايها اشأ
ان يجمع بين صلاتي
المغرب والعشاء
فان

فان عكس كان بدا بالعصر قبل الظهر
لم يصح ويعيدها بعدها ان اراد
الجمع والثاني نية الجمع اول الصلاة الاولى
بان تقترن نية الجمع بتحرهما فلا يكفي تقديمها
على التحريم ولا تاخيرها على السلام من الاولى
ويجوز في اثنايهما على الاظهر والثالث
الموالاتة بين الاولى والثانية بان لا يقطع
الفصل بينهما فان طال عرفا ولو بعدد
كثور وجب تاخير الصلاة الثانية الى
وقتها ولا يضر في الموالات بينهما فصل
يسر عرفا كطلب نعيم خفيف وكما جمع
التماخير فيجب فيه ان يكون بنية
الجمع وتكون هذه النية في وقت الاولى
وتجوز تاخيرها الى ان يبقى من الوقت
الاولي زمن لو ابتدأ الاولى فيه كانت
ادا ولا يجب في جمع التاخير ترتيب

امامه

ولا مولاة ولا نية جمع على الصحيح في الثلاثة
ونحو ذلك للحائض أي المقيم في وقت **المطر**
 أن تجمع بينهما أي الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء في وقت الثانية بل في وقت
الأولى منهما أن بل المطر على الثوب أو
 أسفل النعل ووجدة الشروط السابقة
 في جمع التقيم ويشترط أيضا وجود المطر
 أول الصلاتين ولا يكفي وجوده في أثناء
 الأولى منهما ويشترط وجوده عند
 السلام من الأولى سواء استمر المطر
 بعد ذلك أم لا وتختص الجمع بالمطر بالمصلي
 في جماعة مسجد أو غيره من مواضع الجماع
 بعيد أعرقا ويتأذي الذهاب للمسجد
 أو غيره من مواضع الجماعات بالمطر
 في طريقه **فصل** **وشريط وجود الجمعة**
 سبعة أشيا الإسلام والبلوغ والعقل

وهذه

الجمعة

وهذه الشروط أيضا لغير الجمعة والصلوات
والحرية والذكورية والصحة والأداء
والاستطيان فلا تجب الجمعة على
 كافر صبي ومجنون ورقيق وأنثى ومريضة
 ونحوه ومسافر **وشريط صحة فعلها** **الثلاثة**
 الأولى دار الإقامة التي يستوطنها العدد
 المجمعون سوا في ذلك المدن والقرى
 التي تتخذ وطنا وعبر المص من ذلك بقوله
أن تكون البلد مفسر كانت أو قربة
والثاني أن يكون العدد في جماعة لجمعة
أربعين من أهل الجورة وهم المكفون الذكور
 الأحرار المستوطنون بحيث لا يطعنون
 مما استوطنوه شتاء ولا صيفا إلا حاجه
والثالث أن يكون الوقت باقيا وهو وقت
 الظهر **عنها** بان لم يبق منه ما لا يسع الذي

فإن كان المطر سميعة وسكن
 من أمهات سميعة

فصل في شروط الجمعة
 وقتها وأركانها

غسلها من الفجر الثاني وتقرئ به من ذهابه
افضل فان عجز عن غسلها يتيم بنية الغسل
لها **والثاني تنظيف المسجد** بآزالة الریح
الكرهية من صنان فيتعالج ما يزيله من
مرتك ونحوه **والثالث لبس الثياب**
البيضاء فانها افضل الثياب **والرابع**
اخذ الظفر ان طال والشعر كذلك فينتف
ابطله ويقصر شاربه ويجلو عانته **والطيب**
يا حسن ما وجد منه **ويستحب الانصات**
وهو السكوت مع الاصغاء في **وقت الخطبة**
ويستسني من الانصات امور كثيرة مذكورة
في المطولات منها انذار الاعمي ان يقع
في بير ومن داب اليه عقرب مثلا **ومن**
دخل المسجد والامام يخطب يصلي ركعتين
خفيفتين ثم يجلس وتعبير المصم بدخل

يفهم

٥١
يفهم
ان الحاضر لا يشتي صلاة ركعتين سوا صلي
سته للجمعة ام لا ولا يظهر من هذا المفهوم
ان فعلها حرام او مكروه لكن النووي في
شرح المذهب صرح بالحرمه ونقل الاجماع
عليها من الماوردي **فصل وصلاة**
العبد اي الفطر والافهي **سنه موعدة**
وتشرع جماعة ومنفرد ومسافر وعبد وم
وخنتي وامرأة لاجيله وذات هيبة
اما العجز فحضر في العبد في يتيمها في
يطلب بلا طيب ووقت صلاة العبد ما
بين طلوع الشمس وزوالها **وي** اي صلاة
العبد **ركعتان** يحرم بها بنية عبيد
لفطر الاضحي وياقي بدعاء الافتتاح
ويكبر في الركعة **للاولي سبعا** سوا تكبيرة
الاحرام ثم ينعوذ من الشيطان الرجيم ويقرأ



سورة الفاتحة ثم يقرأ بعدها سورة ق جهرًا
ويكبر في الركعة **الثانية خمسًا سوا تكبيرًا**
القيام ثم يتعوذ ثم يقرأ الفاتحة وسورة الفجر
جهرًا **ويخطب** ندبًا **بعدها** أي الركعتين
خطبتين يكبر في ابتداء الأولى تسعًا ولا
ويكبر في ابتداء الثانية سبعًا والأولى
فصل بينهما بتحميد وتثنية وتناء كان حسنا
والتكبير على قسمين مرسل وهو ما لا يكون
عقب صلاة ومقيد وهو ما يكون عقبها
وبدأ المصنف الأول فقال **ويكبر** ندبًا لكل من
ذكر أو انحنى وحاضر ومسافر وفي المنازل
والطرق والمساجد والأسواق **من غروب**
الشمس من ليلة العيد أي عيد الفطر ويستمر
هذا التكبير إلى أن يدخل الإمام في الصلاة
للعيد ولا ينقطع التكبير ليلة عيد الفطر عقب
الصلاة

الصلاة لكن النووي في الإنكار واختار
أنه سنة ثم شرع بالتكبير المقيد فقال
ويكبر في الأولى خلف الصلوات المفروضة
من موادات وفائتة وكذا خلف راتبة
ونافلة مطلقة وصلاة جنازة **من صبح**
يوم عرفه إلى العصر من آخر أيام التشريق
الثلاث وصفة التكبير الله أكبر الله أكبر
الله أكبر لا اله إلا الله والله أكبر الله
أكبر ولله الحمد الله أكبر كبيراً ولله الحمد
كثيراً وسبحان الله بكراً وأصيلاً لا اله إلا
الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز
جنده وهزم الأحزاب وحده **فصل**
وصلاة الكسوف للشمس وصلاة الخسوف
للقمر كل منهما لم ينقض أي لم يشرع قضاؤها
ويصلي الكسوف الشمس وخسوف القمر ركعتين

سنة مؤكدة وإن فاتت هذه الصلاة

٧٨
يحرم بنية الكسوف كل منهما ثم بعد الافتتاح
والتعوذ يقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع رأسه
من الركوع ثم يعتدل ثم يقرأ الفاتحة ثانيا
ثم يركع ثانيا أخف من الذي قبله ثم يعتدل
ثانيا ثم يسجد السجدة الأولى بتمامه في
الحل ثم يصلي ركعة ثانية بقيامتين
وقرائتين وركوعين واعتدالين وسجودين
وهذا معنى قوله في كل ركعة منهما قيامتان
يطيل القراءة فيهما كما سيأتي وفي كل ركعة
منهما ركوعان **يطيل التشيع دون**
السجود فلا يطيله وهذا الحد وجهان
لكن الصحيح أنه يطيله نحو الركوع الذي قبله
ويخطب الإمام **بعدها** أي صلاة الكسوف
أو خسوف **خطبتين** كخطبتي الجمع في
الأركان والشروط وحيث الناس في الخطبتين
علي

علي التوبة من الذنوب وعلي فعل الخير
من صدقة وعق وخود لك **ونيسر**
بالقراءة **في كسوف الشمس ويحمر** بالقراءة
في خسوف القمر وتقوت صلاة الكسوف
بالاعتدال للمتكسف وبغروبها كاسفة
وتقوت صلاة خسوف القمر بالاعتدال
وطلوع الشمس لا بطلوع الفجر ولا بغروب
خاسفا فلا تقوت الصلاة **فصل في**
احكام صلاة الاستسقاء أي طلب السقيا
من الله **وصلاة الاستسقاء مستورة**
لمقيم ومساقر عند الحاجة من انقطاع
غيث أو غيرهما وخودك وتعاد صلاة
الاستسقاء ثانيا وثالثا وأكثر من ذلك
إن لم يسقوا حتى يسقيهم الله **فيا مريم**
ندب الإمام ونحوه **يا توبة** ويلزمهم

امثال امره كما اوتي به النور والتوبة من
الذنب واجبة امر بها الامام ام لا **والصدق**
والخروج من المظالم للعباد ومصالحه
الاعداء وصيام ثلاثة ايام قبل ميعاد
الخروج فيكون به اربعة ثم يخرج بهم في
اليوم الرابع صيًّا ما غير مطيبين ولا هـ
متزنيين بل يخرجون في ثياب بذله
بوحدة وذل معجمة هـ ايلبس من ثياب
المهنة وقت العمل **واستكانة** اي خشوع
وتضرع اي خضوع وتضرع بخصوع وذل
ويخرجون معهم الصبيان والشيوخ والعجائز
والسبايم ثم يصلي بهم **ركعتين كسلاة**
العبيدين في كيفيتهما من الافتتاح والتعوذ
والتكبير سبعاً في الركعة الاولى وخمساً
في الثانية فيرفع يديه ثم يخطب ندباً
خطبتين

مكتوب في اليوم

سكانة

خطبتين كخطبتي العيد في الاركان وغيرها
لكن يستغفر الله في الخطبتين بدل التكبير
اولها في خطبتي العيدين فيفتح الخطبة
الاولى بالاستغفار تسعاً والخطبة الثانية
سبعاً وصيغة الاستغفار استغفر الله
العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم واتوب
اليه وتكون الخطبتان **بعدها** اي الركعتين
ويحول الخطيب **رداه** فيجعل يمينه يساره
ويجعل اعلاه اسفله ويحول الناس ارجلهم
مثل تحويل الخطيب **ويكثر من الدعاء سرّاً**
وجهرًا حيث اسر الخطيب اسر في القوم
بالدعاء وحيث جهريه امنوا على دعايه
ويكثر الخطيب من الاستغفار ويقرأ
قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفاراً
اليه وفي بعض النسخ زياده وهو **يدعوا**

بسم الله رسول الله صلى الله عليه وسلم

فيقول اللهم اجعلها سقيا رحمة ولا تجعلها

سقيا عذاب ولا محق ولا بلا ولا هدم

ولا غرق اللهم على الظراب والاكمام ومنايات

الشجر ويطون الاودية اللهم حولينا ولا

علينا اللهم اسقنا عنتا معيتنا هنيئا

مربيا مريغا سحرا غاما عرقا طبقا مجللا

دايما ابد الى يوم الدين اللهم اسقنا العنت

ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان بالعباد

والبلاد من الحمى والجوع والضنك

ما لا نشكو الا اليك اللهم انت لنا

الزرع وادرك لنا الصرع وانزل علينا

من بركات السماء وانت لنا من بركات

الارض اللهم اكشف عنا من البلاد ما لا

يكشفه الا انت غيرك اللهم انا نستغرك

انك

سبح لله

في السجود بالظهر

انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا

ويغتسل في الوادي اذا سال وسبح للوعد والوف

انتم الزيادة وهي لطوها لا تناسب حال المتق

من الاختصار والله اعلم **فصل في كيفية**

صلاة الخوف وانما افرد بها المص عن غيرها

من الصلوات بترجمة لانه يختلف في اقامة الفرض

في الخوف مما لا يختلف في غيره **وصلاة الخوف**

انواع كثيرة تبلغ ستة اضراب بذكر كما في

صحيح مسلم اقتصر منها المص **على ثلاثة اضراب**

احدها ان يكون العدو في غير جهة

القبلة وهو قليل وفي المسلمين كثره بحيث

تقاوم كل فرقة منهم العدو فيفرقهم **الامام**

فرقتين فرقة تقف في جهة العدو وتحرس

وفرقة تقف خلفه اي الامام فيصلي

بالفرقة التي تقف خلفه ركعة ثم بعد

قيامه للركعة الثانية تتم لنفسها بقية
الصلاة وتتمضي بعد فراغ صلاتها الي
وجه العدو وتخرسه وتأتي الطائفة الاخرى
التي كانت حارسه فيصلي امام بها ركعة
فاذا اجلس الامام للتمشيد تقارقه وتتم
لنفسها ثم ينتظرها الامام ثم يسلم بها
وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بذات الرقاع سميت بذلك لانهم رقعوا
فيها راياتهم وقيل غير ذلك **والثاني**
ان يكون العدو في جهة القبلة في مكان
لا يسترم عن ابصار المسلمين شي وفي المسلمين
كثره تخمل تقربهم فيصنعهم الامام صفين
مثلا ويجرم جميعا فاذا سجد الامام في
الركعة الاولى سجد معه احد الصفيين
سجدتين ووقف الصف الاخر يحرمهم فاذا
رفع

رفع الامام رأسه سجدوا ولحقوه ويتشهد
الامام بالصفيين ويسلم بهم وهذه صلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان
وهي قرية في طريق الحاج المصري بينهما
وبين مكة مرحلتان سميت بذلك فسمي
لعسف السيول فيها **والثالث**
العدو في شدة الخوف والتخام لحرب
هو كناية عن شدة الاختلاط بين القوم
بحيث يلتصق بعضهم ببعض فلا
يتمكنون من ترك القتال ولا يقدر
على النزول ان كانوا ركبا نارا ولا على
الانحراف ان كانوا مشاة فيصلي كل
من القوم كيف أمكنه **راجلا** اي ماشيا
او ركبا مستقبلا القبلة وغير مستقبلا
لها ويعذرون في الافعال الكثير كضرب

توالت **فصل في اللباس** ويجرم على الرجال
لبس الحرير والقن **والنختم بالذهب** في حال
الاختيار وكذا يحرم استعمال ما ذكر على جهة
الاقتراض وغير ذلك من وجوه الاستعمالات
ويحل للرجل لبسه لضروفاً محرمة وبرء مهلكين
ويحل للنساء لبس الحرير وكذا **النختم بالذهب**
والفضة ما لم تشرف واقتراسته ويحل للولي
اللباس الصبي الحربي قبل سبع سنين وبعدها
وقليل الذهب وكثيره أي استعمالهما
في التحريم سواء إذا كان بعض الثوب **أبيض**
يسما أي حريراً وبعضه الآخر قطناً أو كتافاً
مثلاً **جاء للرجل لبسه ما لم يكن للابريسم**
غالباً على غيره فإن كان غير الابريسم غالباً
حل وكذا استويا في الأصح **فصل فيما يتعلق**
بالميت من غسله وتكفينه والصلاة عليه
ودفنه

ودفنه **ويلزم** على سبيل فرض الكفاية في
الميت المسلم غير المحرم والشهيد **اربعة**
اشياء غسله وتكفينه والصلاة عليه
ودفنه وإن لم يعلم بحال الميت إلا واحد
تعيين عليه ما ذكر وأما الميت الكافر
فالصلاة عليه حرام حريماً كان أو زمياً
وتجوز غسله في الحالين وتجب تكفين الزمي
ودفنه دون الحربي والمرتد وأما المحرم
إذا كفن فلا يستتر رأسه ولا وجه المحرمة
واثنان لا يغسلان ولا يصلي عليهما
أحدهما الشهيد في معركة المشركين
وهو من مات في قتال الكفار بسببه
سوا قتله كافر مطلقاً أو مسلم خطاً أو عاد
سلاحه إليه أو سقط عن دابته ونحو
ذلك فإن مات بعد انقضاء القتال

وكان
على
الميت
فصل
فيما
يتعلق
بالميت

بجراحة فيه يقطع موته فغير شهيد في
الاضر وكذا لو قتل في قتال البغاة
او مات في قتال لا بسبب القتال والثاني
السقط الذي يستعمل اي لم يرفع صوته
صار خافا ان استعمل صار خافا وبكى فحكم
كالكبير والسقط بتسليط السنين الولد النازل
قبل تمامه الشهر **ويفصل الميت ويتر**
ثلاثا او خمسا او اكثر من ذلك **ويكون في**
اول غسله سدر اي يسن الفاسل في
الفصله الاولى من غسلات الميت سدر
او خطمي **ويكون في اخره** اي اخر غسل
الميت غير الحرم **شي قليل من كافتور**
حيث لا يغير الماء واعلم ان اقل غسل
الميت تعميم بدنه بالماء واحدة واحدة
واما الحمله فمن كور في المبسوطات **ويكفن الميت**

الكفار

ما خوذ من السقوط

ذكر

ذكر لكان او انثى بالمكان او **في ثلاث**
اثواب بيض وتكون كلهما القاييف مساوية
طولا وعرضا وتؤخذ كل واحدة منها جميع
البدن **ليس فيهما قميص ولا عمامة**
وان كفن الميت في خمسة في الثلاثة المكفون
وقميص وعمامة او المرأة في خمسة ازار وخمار
وقميص ولفافتان واقل الكفن ثوب
واحد يستر عورة الميت على الاصح في
الروضة وشرح المذهب ويختلف قدره
لأنه لو كونه الميت وانوشته ويكون الكفن
من جنس ما يليسه الميت حيا **ويكفن عليه**
اي الميت اذا صلى عليه **ارب تكبيرات**
بتكبير الاحرام ولو كبر خمسا لم تبطل
يقر المصلي القائمه بعد التكبيرة الاولى
وتجوز قرائتها بعد غير الاولى **ويصلي على**

كفن الميت في خمسة في الثلاثة المكفون وقميص وعمامة او المرأة في خمسة ازار وخمار وقميص ولفافتان واقل الكفن ثوب واحد يستر عورة الميت على الاصح في الروضة وشرح المذهب ويختلف قدره لأنه لو كونه الميت وانوشته ويكون الكفن من جنس ما يليسه الميت حيا

نعم

و بعد الصلاة
و بعد الدعاء

التي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية

واقل الصلاة عليه اللهم صلى على محمد **ويدعوا**

للميت بعد الثالثة وقل الدعاء الميت اللهم

اعفله واحمله مذكور في قول المصنف في بعض

نسخ الماتن وهو اللهم ان هذا عبدك وابن

عبدك خرج من روح الدنيا وسعيتنا

ومحبوبه واحباؤه قسما الى ظلمة القبر وما هو

لاقيه من الاهوال كان يشهد ان لا اله الا انت

وحدك لا شريك لك وان محمد عبدك ورسولك

وانت اعلم به منا اللهم انه نزل بك وانت

خير منزول به واصبح فقيرا الى رحمتك

وانت غني عن عذابه وقد جئناك رغبين

اليك شفعاله اللهم ان كان محسنا فرد

في احسانه وان كان مسيئا ف تجاوز عن

سيئاته ولقه برحمتك رضاك وقه فتنة

والقبر
والقبر
والقبر

و بعد الصلاة
و بعد الدعاء

القبر وعذابه وافسح له في قبره وحاجي

الارض عن جنبيه ولقه برحمتك الامن من

عذابك حتي تبعثه امننا الي جنتك برحمتك

يا ارحم الراحمين ويقدم عليه اللهم اغفر

لحيتنا وميتنا ويقول بعد الرابعة اللهم

لا تحرمنا اجره ولا تقفنا بعده واعفزلنا

وله **وسلم المصلي بعد الرابعة** والسلام هنا

كالسلام في الصلاة غير الجنازة في كيفيته

وتعدده ويحتمل هنا زيادة وهي رحمة

الله وبركاته **ويدفن الميت في المحمد**

مستقبل القبلة والمحدث فتح اللام وضمتها

وسكون الحاميا يحفر في اسفل جانب القبر

من جهة القبلة قدر ما يسع الميت ويستمر

والدفن في اللحد افضل من الدفن في الشق

ان صلبت الارض والشق ان يحفر وسط

و بعد الصلاة
و بعد الدعاء

والسقط كالكبيرة الرقاة ان ظهرت فيه اماراة الحياة او خفيت وخلفه قد ظهر
فامنع صلاة ووسواها اعتبروا او خفيا ايضا فمعه لم يجب شئ وسواهم دفن قد نذب

الأرض القبر كالنهر وبينها جانيها وبوضع
الميت بينهما ويستفوق عليه يدين ونحوه ويوضع
الميت عند موخر القبر وفي بعض النسخ بعد
مستقبل القبلة زيادة وهي **ويسل من قبل**
رأسه أي سلا برحق لا بعنف **ويقول**
الذي يمجده بسم الله وعلى ملة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ويضجع في القبر بعد
أن يعمق قامة ويسطه ويكون الاضطجاع
مستقبل القبلة فلو دفن مستقبل القبلة أو
مستقبيا نبش عليه ووجه للقبلة
عالم يتغير وسيطح القبر ولا يسم ولا يني
عليه ولا يخصر أي يكره تخصيصه بالحصن
وهو النورة المسمى بالحير ولا بأس بالكافي
الميت أي تجوز الكافي الميت قبل الموت
وبعد وتركه أولى ويكون **الكافي من غير**

نوح

نوح اي رفع الصوت بالندب **ولا شق**
ثوب وفي بعض النسخ جيب بدل ثوب
 ولجيب طوق الفميص **ويغري اهله**
 اي الميت صغيرهم وكبيرهم ذكرهم وانتاهم
 الا الشابة فلا يعزها الا محرما والتغزية
 قبل الدفن وبعده **الي ثلاثة ايام من**
بعد وقته ان المعزّي والمعزّي حاضر
 فان كان احدهما غايبا امتدت التغزية
 الى حضوره والتغزية لغة التسلية لمن
 اصاب بمن يغريهم عليه وشرعا الامر بالصبر
 في ولدمات له بالصبر والحث عليه
 بسوء الاجر والدعا للميت بالمعقر والنص
 بحجر المصيبة **ولا يدفن انسان في قبر**
الاحاجة كضيق الارض وكثرة الموتى
كتنا احكام الزكاة **وتج الزكاة**

توفي في ليلة الجمعة ١٢ ربيع الثاني ١٢٠٠ هـ
عن عمر يناهز ٨٠ سنة

في خمسة اشياء وهي **المواشي** ولو غير بالغم
لكان اولى لانهما اخص من المواشي والكلام
هنا في الاخص **والاثمان** واريد بها الذهب
والفضة **والزروع** واريد بها الاقوات
والثمار وعروض التجارة وسياقي كل من
لخسة مفصلا **واما المواشي فثلاث**
في ثلاث اجناس منها وهي الابل والبقر والغنم
فلا تجب في الجمل والرقيق والمتولد مثلا بين غنم
وطبائ **وشرايط وجوبها ستة** خصال
الاسلام فلا ذكاة على كافر اصلي واما المرتد
فالصحيح ان ماله موقوف ان عاد للاسلام
وجبت **والافلا** **والحرية** فلا تجب الزكاة
على رقيق واما البعض فيجب عليه الزكاة فيما
ملكه ببعضه الحر **والملك التام** اي فملك
الضعيف لا ذكاة فيه كالمشتري قبل قبضه

لا تجب

لا تجب فيه الزكاة كما يقتضيه كلام المصنف
تبعاً للقول القديم لكن الجديد الوجوب
والنصاب **والحول** فلو نقص كل منهما فلا
ذكاة **والستوم** وهو الرعي في كلام مباح فان
علقت الماشية معظم الحول فلا ذكاة فيها
وان علقت نصفه واقل فان كان قد رآه
تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت ذكاتها
والافلا **واما الاثمان** **فثمان** **الذهب** **والفضة**
مضروبان كان اولى وسياقي فصا بهما
وشرايط وجوب الزكاة فيها اي الاثمان
خمس اشياء **الاسلام** **والحرية** **والملك التام**
والنصاب **والحول** وسياقي بيان ذلك
واما الزروع واراد بها المصنف المقتات
من حنطة وشعير وعدس وارض وكذا
ما يقتات اختياراً كدرة وحمص **فثلاث**

وعلی ما هیله الما
 او الطور من بلاد
 الحار بنونین بارض
 مباحه فلا زکاة فیہ
 وعلی ما هیله الما
 او الطور من بلاد
 الحار بنونین بارض
 مباحه فلا زکاة فیہ

وعلی ما هیله الما
 او الطور من بلاد
 الحار بنونین بارض
 مباحه فلا زکاة فیہ

وعلی ما هیله الما
 او الطور من بلاد
 الحار بنونین بارض
 مباحه فلا زکاة فیہ

وعلی ما هیله الما
 او الطور من بلاد
 الحار بنونین بارض
 مباحه فلا زکاة فیہ

وعلی ما هیله الما
 او الطور من بلاد
 الحار بنونین بارض
 مباحه فلا زکاة فیہ

وعلی ما هیله الما
 او الطور من بلاد
 الحار بنونین بارض
 مباحه فلا زکاة فیہ

وعلی ما هیله الما
 او الطور من بلاد
 الحار بنونین بارض
 مباحه فلا زکاة فیہ

خمس وفيها شاة اي جمعة ضان
 لها سنة ودخلت في الثانية او ثنية معر
 لها سنتان ودخلت في الثالثة وفي عشر
 شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه
 وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين
 بنت مخاض من الابل وفي ستة وثلاثين
 بنت لبون وفي ست واربعين حقة
 وفي احدى وستين جمعة وفي ست
 وسبعين بنتا لبون وفي احدى
 وتسعين حقتان وفي مائة واحدى
 وعشرين ثلاث بنات لبون للحظام
 غني عن الشرح وبنت المخاض ما لها سنة
 ودخلت في الثانية وبنت البون ما لها
 سنتان ودخلت في الثالثة والحقة ما لها
 ثلاثة ودخلت في الرابعة والجمعة لها

فيها ثلاثه شرايط ان يكون مما يزرعه اي
 ينبت له **الاديشون** فانبت بنفسه يحمل ما
 او هو فلا زكاة فيه وان يكون قوتا مدخرا
 وسبق قريبا بيان المقتات وخرج بالقوت
 ما لا يقتات من الانزاد نحو الكون وان
 يكون خمسة اوسق لا فطر عليها وفي
 بعض النسخ وان يكون خمسة اوسق باسقال
 نصاب واما التمار فتجب في شيعين ثمرة
 الفل وثمره الكرم واريد بهذين الثمرتين
 التمر والزبيب وشرايط وجوب الزكاة
 فيها اي التمار اربع خصال الاسلام والحريه
 والملك التمام فمما يتفا شرط من ذلك فلا وجوب
 واما عروض التجارة فتجب الزكاة فيها بالشرايط
 المزكوة سابقا في **الاثمان** والتجارة هي التقلب
 في المال لغرض الربح **فصل اول** نصاب
 الابل

وعلی ما هیله الما
 او الطور من بلاد
 الحار بنونین بارض
 مباحه فلا زکاة فیہ

اربع ودخلت في الخامسة وقوله **ثم في كل**
اي ثم بعد زيادة تسع على مائة واحد
وعشرين وزايده عشر بعد زيادة التسع
وجملة ذلك كله مائة واربعين يستقيم
الحساب ان في كل **اربعين بنت لبون**
وفي كل خمسين حقة ففي مائة واربعين
حققان وبنت لبون وفي مائة وخمسين
ثلاث حققات وهكذا **فصل في نصاب**
البقر واول نصاب وفي بعض النسخ وفي
نصاب البقر **ثلاثون** فيجب قيمها بتبع
اي من سنة ودخل في الثانية على ذلك
لتتبعه امه في المرعي ولو اخرج بتبعونه
اجزائه بطريق اولي **وموجب في اربعين**
سنة لها سنتان ودخلت في الثالثة
سميت بذلك لسكامل السنات ولو اخرج عن
الاربعين

الاربعين تبين اجزاء على الصحيح وعلى هذا
ابدا فقس وفي مائة وعشرين ثلاث
سنوات او اربعة اتبعه **فصل اول**
نصاب الغنم اربعون وفيها شاة جزمة
من الصنان لو ثنية من المرعي ويستوي بيان
الجزمة والثنية وقوله وفي مائة واحد
وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة
ثلاث شياه وفي اربع مائة اربع شياه
ثم في كل مائة شاة لظاهر غني عن الشرح
فصل والخليطان يركيان زكاة بكر
الحاف زكاة الشخص **والواحد** والخلطة
قد تفيد الشريكين تخفيفا بان يملكاه
ثمانين شاة بالسوية فلو مائة شاة بينهما
وقد تفيد تخفيفا على احدهما وتثقيلا على
الآخر كان يملك استين لاحدهما ثلثاه

تثقيلا بان يملك اربعين شاة
بالسوية بينهما وقد تفيد

والاخر ثلثاها وقد لا تفيد تخفيفا ولا ثقلا
 كما يحكم ما يثني شاة بالسوية بينهما وانما
 يزكيان زكاة الواحد **سبع شرايط اذا**
كان وفي بعض النسخ ان المراح واحد وهو
 يضم المليم ما وي الماشية ليللا **والمسرح**
 واحد والمراد بالمسرح الموضع الذي ترح
 اليه الماشية **والمري والرعي واحد**
والفحل واحد ان اتخذ نوع الماشية
 فان اختلف نوعها كضان ومعز فحوز
 ان يكون لكل منهما فحل بطرق ماشيته
والمشرب الذي تشرب منه الماشية كعين
 او نهر او غيرهما واحد او قوله **والحالب**
واحد هو احد الوجهين في هذه المسئلة
 ولا يصح عدم الاتحاد في الحالب وكذا الحلب
 بكسر الميم وهو الان الذي يحلب فيه **وهو موضع**
الحلب

الحلب بفتح اللام **واحد** وحكي النوى اسكا
 اللام وهو اسم اللبن الحلوب ويطلق على المصدر
 وقال بعضهم وهو المراد هنا **فصل ونصاب**
الذهب عشرون مثقالا اتخذ بدا بوزن
 مكه والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم
 وفيه اي النصاب **ربع العشر وهو نصف**
مثقال وفيما زاد على عشرين مثقالا
بحسابه وان قل الزايد ونصاب الورق
 بكسر الراء وهو افضة **ما يتا درهم وفيه ربع**
العشر وهو خمسة دراهم وفيما زاد على
 المائتين **بحسابه** وان قل الزايد ولا
 شيء في المغشوش من ذهب او فضة حتى
 يبلغ خالصه نصابا ولا يجب الزكاة في
 الحلل المباح اما الحلل المحرم كسوار وخنخال
 لرجل وخنثي فيجب الزكاة **فصل ونصبا**

بفتح الميم

والاخر ثلثاها وقد لا تفيد تخفيفا ولا ثقلا
 كما يحكم ما يثني شاة بالسوية بينهما وانما
 يزكيان زكاة الواحد سبع شرايط اذا
 كان وفي بعض النسخ ان المراح واحد وهو
 يضم المليم ما وي الماشية ليللا والمسرح
 واحد والمراد بالمسرح الموضع الذي ترح
 اليه الماشية والمري والرعي واحد والفحل
 واحد ان اتخذ نوع الماشية فان اختلف
 نوعها كضان ومعز فحوز ان يكون لكل
 منهما فحل بطرق ماشيته والمشرب الذي
 تشرب منه الماشية كعين او نهر او غيرهما
 واحد او قوله والحالب واحد هو احد
 الوجهين في هذه المسئلة ولا يصح عدم
 الاتحاد في الحالب وكذا الحلب بكسر
 الميم وهو الان الذي يحلب فيه وهو موضع
 الحلب

الزروع والثمار خمسة أو سق ما حوّد من السوق
مصدور بمعنى الجمع لأن السوق يجمع الصيغان **وفي**
أي خمسة الف وستمائة رطل بالعراقي **وي**
بعض النسخ بالبغدادى وما زاد فيحسب أنه
ورطل بغداد عند النوى مائة وعشرون
درهما وأربعة أسباع درهم **وفيهما** أي الزرع
والثمار **ان سقيت بما السماء** وهو المطر وهو
كالشج أو السبح وهو الماء الجارى على الأرض
يسبب سد النهر فيصعد الماء على وجه
الأرض فيسقيها **العشر وان سقيت يدولا**
يضم الدال وتحتها ما يد به الحيوان أو سقيت
بتنضح من نهدا وير جيون كبعير أو بقرة
فنصف العشر وفيما سقى بما السماء أو
الدولاب مثلا سوا قتلثة أرباع العشر
فصل وتقوم عروض التجارة عند آخر الحول

بما

بما اشترى به هو مكان ثمن التجارة نصا
أم لا فان بلغت قيمة العروض آخر الحول
نصا بازاها والآفلا **ويخرج من ذلك** بعد
بلوغ قيمة مال التجارة نصا **باربع العشر**
منه **وما استخرج من معادن الذهب**
والفضة يخرج منه أي يبلغ نصا **بأربع**
العشر في الحال ان كان المستخرج من
اهل وجوب الزكاة والمعادن جمع معدن
بكسر الدال وتحتها ففتح الدال وكرها اسم
للمكان خلق الله فيه ذلك من موان أو ملك
وما يوجد من الركاز وهو دفين وهو
الحالة التي كانت عليها العرب قبل هجرة
الاسلام من الحمد لله ورسوله وشرابع الأيلا
ففيه أي الركاز **الخمس** ويصرف مصرف الركاز
على المشهور ومقابلته انه يصرف على اهل الخمس

المذكورين في آية **الفصل وتجب زكاة**
الفطر ويقال لها زكاة الفطرة أي الخلقة
 بثلاثة أشياء **الاسلام** فلا فطرة على الكافر
 الأصلي إلا في رقيقة المسلم **وبغروب الشمس**
من آخر يوم من شهر رمضان وحينئذ يخرج
 زكاة الفطر عن من مات بعد الغروب
 دون من ولد بعده **وجود الفضل**
 وهو يسار الشخص بما يفضل عن قوته وقوت
 عياله في ذلك اليوم أي يوم العيد واليلة
 أيضا وينبغي الشخص عن نفسه وعن من
 تلزمه نفقته من المسلمين فلا تلزم المسلم
 فطرة عبد وقريب وزوجة كفار وإن
 وجبت نفقتهم وإذا وجبت الفطرة على
 شخص فخرج **صاعا من قوت بلده** إن
 كان بلديا فإن كان في البلد اقوات غلب
 بعضها

ما
 كان

بعضها وجب الإخراج منه ولو كان الشخص
 في بادية لا قوت فيها أخرج من قوت أقرب
 البلاد إليه ومن لم يوسر بصاع بل ببعضه
 لزمه ذلك البعض **وتقدر** أي الصاع خمسة
 أوتال وثلاث بالعراقي وسبق بيان الرطل
 العراقي في نصاب الزروع **فصل وتدفع**
 الزكاة إلى الأصناف الثمانية الذين
 ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز في قوله
 تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين
 والعاملين عليها والمولفة قلوبهم وفي
 الرقاب والغارمين وفي سبيل الله
 وابن السبيل هو ظاهر عني الشرح الآتي
 معرفة الأصناف فالفقير في الزكاة هو
 الذي لا مال له ولا كسب يقع في موطن
 من حاجته أما فقير العرباء فهو من

٦٦
 ما يقع موقعه الذي يطعمه ويلبس ويكسوا غيرها
 ما لا ينفق عليه على ما ينبغي بحاله ممن لا تملك ما يملكه
 ملك أو لا يكتسب لأدريه من أو تملكه من غيره
 لا نصاب أم أقلام أكثره من غيره

فانه يجوز ان يكون واحد ان حصلت به
الكفاية واذا صرفت لاثنتين من كل صنف
غرم للثالث اقل منقول وقيل يغرم له
الثلث وخمسة لا يجوز دفعها اليهم الغني
يماك او كسب والعبد وبنواها شتم ونوا
المطلب سوا متعوا حقهم من خمس الخمس
ام لا وكذا اعتقائهم لا يجوز دفع الزكاة
اليهم ويجوز لكل منهم اخذ صدقة التطوع
على المشور والكافر وفي بعض النسخ لا تقبض
للكافر ومن تلزم المزكي نفقته لا يدفعها
اي الزكاة اليهم باسم الفقراء والمساكين
ويجوز دفعها اليهم باسم كونهم غزاة او
غارمين مثلا **كتاب احكام**
الصيام هو الصوم مصدر ان معناه
لغة الامساك عن مظهر بنية مخصوصه

جميع

جميع نهار قابل للصوم من مسلم عاقل طاهر
من حيض ونفاس **وشرايط وجوب**
الصوم ثلاثة اشياء وفي بعض النسخ
اربع خصال الاسلام والبلوغ والعقل
والقدرة على الصوم وهذا هو الساقط
في نسخة الثلاثة فلا يجب الصوم على المتصور بشي من
اضداد ذلك **وقرايط الصوم اربع**
خصال احدها **النية** بالقلب فان
كان الصوم فرضا كرمضان او كذا فلا
بد من ايقاع النية ليلا ونحوها التعيين
في صوم الفرض كرمضان وانما النية في صومه
ان يقول الشخص نويت صوم غد عن اداء
فرض رمضان هذه السنة لله تعالى
والثاني الامساك عن الاكل والشرب
وان قل الماكول والمشروب عند التعمد

بيان
النية في صومه

فان اكل ناسيا لم يفطر او جاهلا لم يفطر ان
كان قريب عهد بالاسلام او تشابها بادية
بعيدة عن العلم والا فطر **و الثالث للجماع**
عامدا او ما كان للجماع ناسيا كالامل ناسيا
والرابع تعمد القي فلو غلب عليه القي فلا يبطل
صومه **والذي يفطر به الصائم عشرة**
اشيا لحدوها وثانيتها ما وصل عمد **الي الحرق**
المنفتح او غير **المنفتح** كالوصول من مؤمنة الي
الرأس والمراد امساك الصائم عن وصول
عين الي ما يسمى جوف **و الثالث الحقنة من**
احد السيلين وهي دواحقن به المريض في
قبل او دبر المعبر عنهما في المتن بالسيلين
والرابع القي عمد فان لم يتعمده لم يبطل
صومه كما سبق **والخامس الوطي عامدا**
في الفرج فلا يفطر الصائم بالجماع ناسيا
والسادس

٦٩
والسادس الاقوال وهو خروج المني عن
مباشرة بلاجماع محرم كان كاخراجه بيده
او غير محرم كاخراجه بيد زوجته او
جارتيه واحترز عن مباشرة عن خروج
المني باختلام فلا افطار به جزما
و السابع الي اخر العشر الحبيص والنفسا
والردة والجنون فمقي صرا عليه شي
منها في اثنا الصوم ابطاله ويستحب
في الصوم ثلاثة اشيا لحدوها بتحميل
الفطر ان تحقق الصائم غروب الشمس
فان شك فلا يجعل الفطر ويسن ان يفطر
على قدر والا فافا والثاني تاخير السجود
ما لم يقع في شك فلا يؤخر ويحصل السجود
بتقليل لكل والشرب والثالث ترك
الجماع الفحش من الكلام فيصون الصائم

لسانه عن الكذب والغيبه وغير ذلك
 كالشتم فاشتمه احد فليقل مرتين او
 ثلاثا في صيام اما بلسانه كما قال النووي
 في الاماكارا وتقليبه كما قال تفسر كما فعل
 الرافي عن الائمة واقنصر عليه **وحريم**
صيام خمسة ايام العيدين اي صوم عيد
 الفطر ويوم عيد الاضحى **وتحرم ايام**
التشريق وهي الثلاثة يوم النحر **وبكره**
تحريم صيام يوم الشك بلا سبب يقتضي
 صومه واشار المص الى بعض صور هذا
 السبب بقوله **ان لا ان يوافق عادة**
له في تطوعه كمن عادته صوم يوم
 واقتار يوم فوافق صومه يوم
 الشك عن قضا وتذرو يوم الشك
 هو يوم الثلاثين من شعبان اذا لم
 يرا

في يوم عيد الفطر
 في يوم عيد الاضحى
 في يوم عيد النحر
 في يوم التشريق
 في يوم الشك
 في يوم الثلاثين من شعبان
 في يوم الثلاثين من ربيع الاول
 في يوم الثلاثين من ربيع الثاني
 في يوم الثلاثين من جمادى الاولى
 في يوم الثلاثين من جمادى الثانية
 في يوم الثلاثين من شعبان
 في يوم الثلاثين من ربيع الاول
 في يوم الثلاثين من ربيع الثاني
 في يوم الثلاثين من جمادى الاولى
 في يوم الثلاثين من جمادى الثانية

الشك في يوم الصوم

ير الملال مع الصحو او تحدث الناس
 برويته ولم يعلم عدل راه وشهد به
 برويته صبيانا او عبيدا او فسقة **و**
من وطئ في نهار رمضان حال كونه
 عالما **عامدا** بالتحريم **في الفرج** وهو
 مكلف بالصوم ونوي من الليل وهو
 بهذا الوطئ لاجل الصوم **فعليه القضاء**
والكفا وهي عتق رقبة **مومنه** وفي
 بعض النسخ سليمة من العيوب المضرة بالعمل
 والكسب **فان لم يجد فصيام شهرين**
متتابعين فان لم يستطع فاطعام **بنتين**
مسكينتين كل مسكين مداي مما يجزي في
 صدقة الفطر فان عجز عن الجميع استقرت
 الكفارة في ذمته فاذا قدر بعد ذلك
 على حصة من حصة الكفارة فعلها

وهو عتق الرقبة
 العتق الثاني
 ان يكون الرقبة
 مستحق العتق
 بغير مداعي

وَمَنْ مَاتَ عَلَيْهِ صِيَامٌ فَايَّتُ مِنْ رَمَضَانَ
بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ أَطْرَفِيهِ لِمَرَضٍ وَلَوْ تَمَكَّنَ
مِنْ قَضَائِهِ بِأَنْ اسْتَمَرَ مَرَضُهُ حَتَّى مَاتَ
فَلَا اسْتِمَ فِي هَذَا الْفَايِتِ وَلَا تَدَارَكَ لَهُ
بِالْفَدْيَةِ وَإِنْ كَانَ يَغِيرُ عَذْرَ وَمَاتَ قَبْلَ
الْتِمَكُّنِ مِنْ قَضَائِهِ **أَطْعَمَ عَنْهُ** وَلِيَهُ أَيْ
أَخْرَجَ الْوَلِيَّ عَنِ الْمَيْتِ مِنْ تَرْكِهِ **لِكُلِّ**
يَوْمٍ فَاثَ **مَدٍّ** مِنْ طَعَامٍ وَهُوَ طَرٌّ وَثَلَاثُ
بِالْبَعْدَادِيِّ وَهُوَ بِالْكَيْلِ نِصْفُ قَدَحٍ مَصْرِيٍّ
وَمَا ذَكَرَهُ الْمَصْرِيُّ هُوَ الْقَوْلُ الْجَدِيدُ وَالْقَوْلُ
الْقَدِيمُ لَا يَتَعَيَّنُ الْأَطْعَامُ بَلْ تَجُوزُ لِلْوَلِيِّ
أَنْ يَصُومَ عَنْهُ بَلْ يَبْسُغُ لَهُ ذَلِكَ كَمَا فِي
شَرْحِ الْمَهْذَبِ وَصَوَّبَ فِي الرُّوضَةِ الْجَزْمَ
بِالْقَدِيمِ وَالشَّيْخُ الْأَهْرَمِيُّ وَالْعَجُوزِيُّ وَالْمَرِيضِيُّ
الَّذِي لَا يَرْجِي بَرِّهَ **أَنْ عَجَرَ** كُلُّ مَسْتَهْمٍ عَنْ

الصَّوْمِ

وَمَنْ مَاتَ عَلَيْهِ صِيَامٌ فَايَّتُ مِنْ رَمَضَانَ
بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ أَطْرَفِيهِ لِمَرَضٍ وَلَوْ تَمَكَّنَ
مِنْ قَضَائِهِ بِأَنْ اسْتَمَرَ مَرَضُهُ حَتَّى مَاتَ
فَلَا اسْتِمَ فِي هَذَا الْفَايِتِ وَلَا تَدَارَكَ لَهُ
بِالْفَدْيَةِ وَإِنْ كَانَ يَغِيرُ عَذْرَ وَمَاتَ قَبْلَ
الْتِمَكُّنِ مِنْ قَضَائِهِ **أَطْعَمَ عَنْهُ** وَلِيَهُ أَيْ
أَخْرَجَ الْوَلِيَّ عَنِ الْمَيْتِ مِنْ تَرْكِهِ **لِكُلِّ**
يَوْمٍ فَاثَ **مَدٍّ** مِنْ طَعَامٍ وَهُوَ طَرٌّ وَثَلَاثُ
بِالْبَعْدَادِيِّ وَهُوَ بِالْكَيْلِ نِصْفُ قَدَحٍ مَصْرِيٍّ
وَمَا ذَكَرَهُ الْمَصْرِيُّ هُوَ الْقَوْلُ الْجَدِيدُ وَالْقَوْلُ
الْقَدِيمُ لَا يَتَعَيَّنُ الْأَطْعَامُ بَلْ تَجُوزُ لِلْوَلِيِّ
أَنْ يَصُومَ عَنْهُ بَلْ يَبْسُغُ لَهُ ذَلِكَ كَمَا فِي
شَرْحِ الْمَهْذَبِ وَصَوَّبَ فِي الرُّوضَةِ الْجَزْمَ
بِالْقَدِيمِ وَالشَّيْخُ الْأَهْرَمِيُّ وَالْعَجُوزِيُّ وَالْمَرِيضِيُّ
الَّذِي لَا يَرْجِي بَرِّهَ **أَنْ عَجَرَ** كُلُّ مَسْتَهْمٍ عَنْ

الصَّوْمِ يَفْطُرُ وَيَطْعَمُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدًّا وَلَا
تَجُوزُ تَعْجِيلُ الْمَدِّ قَبْلَ رَمَضَانَ وَتَجُوزُ بَعْدَ
خُرُوجِ كُلِّ يَوْمٍ **وَالْحَامِلُ** وَلَوْ مِنْ زَنَا **وَالْمَرْضِعُ**
أَنْ خَافَتْ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ ضَرَرِهَا بِإِجْمَاعٍ بِالْأَصُولِ
كَضَرَرِ الْمَرِيضِ **أَفْطَرْتَا** **وَعَلَيْهَا** وَجِبَ
عَلَيْهَا الْقَضَاءُ وَإِنْ خَافَتْ عَلَى أَوْلَادِهَا
أَيْ اسْقَاطِ الْوَلَدِ فِي الْحَمْلِ وَقُلْتُ اللَّابَنُ
فِي الْمَرْضِعِ **أَفْطَرْتَا** وَجِبَ **عَلَيْهَا الْقَضَاءُ**
لِلْأَفْطَارِ **وَالْكَفَّارَةُ** أَيْضًا وَالْكَفَّارَةُ أَنْ
تَخْرُجَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ **مَدًّا** وَهُوَ كَمَا سَبَقَ **رَطْلٌ**
وَتَلَاثٌ بِالْعَرَاكِ وَيَغِيرُ عَنْهُ أَيْضًا بِالْبَعْدِ
وَالْمَرِيضُ وَالْمَسَافِرُ سَفَرًا طَوِيلًا مَبَاحًا أَنْ
تَضُرَّ بِالْأَصْوْمِ **يَفْطُرَانِ** وَيَقْضِيَانِ
وَالْمَرِيضُ أَنْ كَانَ مَرَضُهُ مُطَبِّقًا تَرَكَ
النِّيَّةَ مِنَ اللَّيْلِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ مُطَبِّقًا كَمَا لَوْ

كان نهم وقتنا دون وقت وكان وقت
الشروع في الصوم محوما فله ترك النية
والأفعليه النيه ليلا فان عادت الحجة
واحتاج إلى الفطر افطر وسكت المصم
عن صوم التطوع وهو مذكور في المطولات
ومنه صوم يوم مرفة وتسوعا وعاشورا
ولا يام البيض وستة من ثوال **فصل**
في أحكام الاعتكاف وهو لغة الإقامة
على الشيء من خير أو شر وشرعا إقامة
لمسجد بصفة مخصوصة **ولا اعتكاف**
سنة مستحبة في كل وقت وهو في العشر
الآخيرة من رمضان أفضل منه في غيره
لاجل طلب ليلة القدر وهي عندنا تافعي
رضي الله عنه مختصة في العشر الآخيرة
فكل ليلة منه محتملة لها لكن ليالي الوتر

أرجاها وأرجالي إلى الوتر الحادي
والثالث والعشرون **وله** أي لا اعتكاف
شرطان أحدهما **التيه** ويتوي في
المتدور والفرصية **والثاني اللبث**
في المسجد ولا يكفي في اللبث قدر
الطائفة بل الزيادة عليه بحيث يسي
ذلك اللبث عكفا وشرط المعتكف
إسلام وعقل وتقامن حيض ونفاس
وجناية فلا يصح اعتكاف كافر ومجنون
وحائض ونفسا وجنب ولو ارتد
المعتكف أو سكر بطل اعتكافه **ولا**
يخرج المعتكف من الاعتكاف **المندور**
الاعتكاف الحاجة الإنسان من
بول وغائط وما في معناها كغسل
جناية أو عذر من حيض ونفاس

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on a separate sheet of paper.

[illegible]

انظر

[illegible]

قوله وطواف الوداع اذ والمعتل ان طواف الوداع ليس
من مناسك الحج والعمرة كما قال الشيخان بل هو عبادة
مستقلة اذ رياءه الجوز

او قصيرا وما ذكره المصنف سننه بقوله
قول من جوح لكن الارح ظهر وجوبه
ويتجرد الرجل حتما كما في شرح المذهب
عند ارادة الاحرام عن المحيط من
ثياب وعن منسوجها ومعقودها وعن
غير الثياب من خف ونعل ويلبس
ازارا او رداءا **يبغين** حديد
ولا فتظيفين **فصل** في احكام
محرمات الاحرام وهي ما يحرم بسبب
الاحرام **ويحرم عليه** المحرم عشرة
اشيا احدها لبس المحيط كفتيحيص
وقبا وخف او لبس المنسوج كدرع
والمعقود كلبد في جميع بدنه والثاني
تغطية الرأس او بعضها من الرجل
بما بعد سائر اعمامة وطين فان لم
يعد

ازا وبعين

بضد ذلك **وجود الزاد** واوعيته فوجب اليها
ان احتاج اليها وقد لا يحتاج اليها كمن
قريب من مكة ويشترط ايضا وجود
الماني في الموضع المعتاد حمل الماء منها
بشئ المثل **وجود الراحله** التي
تصلح لمثله بشر او استنجان هذا ان
كان الشخص بينه وبين مكة من حلاتين
فاكثر سوا قدر الشخص على المشي املا
فان كان بينه وبين مكة دون حلاتين
وهو قوي على المشي لزمه الحج بلا راحلة
ويشترط ان يكون ما ذكره فاضلا عن
دينه ومونس من عليه مونس ملة
ذهابه واياه وفاضلا ايضا عن
مسكنه اللايق به وعن عبد يلق به
وتخلية الطريق والمراد بالتخلية امن

الطريق ظنا بحسب ما يليق بكل مكان فلو
لم يامن الشخص علي نفسه او ماله او
بعضه لم يجب عليه الحج **وامكان المسير**

له اف
في المسير
بهذا
جود
عازو

ثابت في بعض النسخ والمراد بهذا
الامكان ان يبقى من الزمان بعد جود
الزاد والراحلة ما يمكن السير المعهود
الي الحج فان امكن الا انه يحتاج لقطع
مرحلتين في بعض الايام لم يلزمه
الحج للضرورة **واركان الحج اربعة** احدها
المحرام مع النية اي الدخول في الحج و
الثاني **الوقوف بعرفة** والمراد به حضور
الحرم بلح لحظة بعد زوال الشمس يوم
عرفة وهو اليوم التاسع من ذي الحجة
بشرط كون الواقف اهلا للعبادة لا
مجنونا ولا مغمي عليه ويستقر الوقوف الي

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فجر يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة
والثالث **الطواف بالبيت** سبع طوافات
جامعا في طواف البيت عن يساره مبتدئا
بالجر الأسود محاذ يائه في مروره بجميع
بدنه فلو بدا بغير الجرح الأسود لم يحسب له
والرابع **السعي بين الصفا والمروة**
سبع مرات وشروطه ان يبدأ بكل مرة
بالصفا ويختم بالمروة ويحسب ذهابه
من الصفا الى المروة مرة وعوده منها
اليه مرة اخرى والصفا بالقصر طرف
جبل ابي قبيس والمروة بفتح الميم
علم على الموضع المعروف بمكة وبقي من
اركان الحج **الحلق والتقصير** ان جعلنا
كل منهما نسكا وهو المشهور وان قلنا كل
منهما استباحة محظورة فليسا من الاركان

محرم

على الاركان

ويجب تقديم الاحرام على جميع الاحرام النقلة
اركان العمرة ثلاثة كما في بعض النسخ وفي
 بعضها اربعة اشيا الاحرام والطواف
 والسعي والحلق والتقصير في احدي
 القولين وهو الراجح كما سبق قريبا والا
 فلا يكون من اركان الحج **واجبات الحج**
 غير الاركان **ثلاثة اشيا احدها الاحرام**
من الميقات الصادق بالزمان والمكان
 بالنسبة للحج شوال وذو القعدة وعشر
 ليالي من ذي الحجة اما بالنسبة للعمرة فجميع
 السنة وقت لاحرامها والميقات المكاني
 له في حق المقيم بمكة نفس مكة مكاني
 كان اوافاقيا واما غير المقيم بمكة فيقتا
 التوجه من المدينة الشريفة ذوالحليفة
 والمتوجه من الشام ومن مصر ومن
 المغرب

في قوله اركان العمرة ثلاثة
 في قوله كما في بعض النسخ وفي بعضها اربعة
 في قوله اشيا الاحرام والطواف والسعي والحلق والتقصير في احدي القولين
 في قوله وهو الراجح كما سبق قريبا والا فلا يكون من اركان الحج
 في قوله واجبات الحج غير الاركان
 في قوله ثلاثة اشيا احدها الاحرام من الميقات الصادق بالزمان والمكان
 في قوله بالنسبة للحج شوال وذو القعدة وعشر ليالي من ذي الحجة
 في قوله اما بالنسبة للعمرة فجميع السنة وقت لاحرامها
 في قوله المكاني له في حق المقيم بمكة نفس مكة مكاني كان اوافاقيا
 في قوله واما غير المقيم بمكة فيقتا التوجه من المدينة الشريفة
 في قوله ذوالحليفة والمتوجه من الشام ومن مصر ومن المغرب

بعد ساتر الميضو كوضع يديه على راسه بعض
 وكان غاسا في ماء او استظلالة بمحمل وان ستر راسه وتغطية الوجه او
 بعضه من المرأة بما يعد ساترا ويجب عليها ان تستر من وجهها ما لا يتا في
 ستر جميع الراس الا به ولها ان تستر على وجهها ثوبا متخافيا عنه بحشبة
 ونحوها والخشبي كما قال ابو الطيب يومر بالستر ولبس المخيط والقمي
 الفذية فالذي عليه الجمهور انه ان ستر وجهه او راسه انه لم يجب الفدية للشك وان سترها وجبت الفدية
والثالث ترجيل اي تشرخ كما عده الشعر المص من الحرمات لكن الذي في شرح المذهب انه مكروه وكذلك الشعر

القاض

بالظفر **الرابع حلقة** اي الشعر وتنقم
او احراقه والمراد اذا الته باي طريق
كان ولو ناسيا **والخامس تقليم الظفار**
اي اذا التها من يد او رجل بقلم او غيره
الا اذا انكسر بعض ظفر المحرم وتناذي
به فسله اذاله المنكسر فقط **السادس**
الطيب اي استعماله قصد اهما بقصه
منه ريحه الطيبة نحو المسك وكافور
في ثوب يان يلصقه به على الوجه
المعتاد في استعماله ^{عليه} او في بدنه
ظاهره وباطنه كاكله الطيب ولا فرق
في استعمال الطيب بين كونه رجلا
او امرأة **اخشم** كان اولا وخرج
بقصد ^{عليه} ما لو القى الريح عليه طيبا
او اكره استعماله او جهل تحريمه او نسي

انه

انه محرم فانه لا فدية عليه فان علم
تحريمه وجهل الفدية وجبت عليه
والتابع قتل الصيد البري المأكول
او ما في اصله مأكول من وحش او طير
ويحرم ايضا صيده ووضع اليد عليه
او التعرض لجوئه وشعره وريشه **و**
التام من **عقد النكاح** فيحرم على المحرم
ان يعقد النكاح لنفسه او غيره **و**
بوكالته او ولاية **والتاسع الوطي**
من عاقل عالم بالتحريم سوا جامع في
حج او عمرة في قبل او دبر من ذكر
او انثى زوجة او مملوكة او
اجنبية **والعاشر المباشرة** فيمادون
الفرج كهمس وقبلة **بشهوة** اما
بغير شهوة فلا يحرم وفي جميع ذلك

اي المحرمات السابقة **الفدية** وسببها
 بيانها والجماع المذكور تفسد به العمة
 المفردة **اما المعرة** اما التي في ضمن
 الحج في قرآن في تابعة له صحة وفساد
 واما الجماع فيفسد الحج قبل التحلل
الاول فلا يفسد **الا عقد النكاح فانه**
لا ينغقد ولا يفسد الا الوطي في الفرج
 بخلاف المباشرة في غير الفرج فانها
 لا تفسده **ولا يخرج** المحرم منه **بالفسا**
 بل يجب عليه المضي وسقط في بعض
 النسخ قوله في فاسده اي النسك من
 حج او عمرة بان ياتي ببقية اعمالهما
ومن اي والحاج الذي فاته الوقوف
بعرفة بعدد او غيره **تحلل** ختما **بعمل**
عمرة فياتي بطواف وسعي وحلق ان لم

يكن

في الوقوف او قبله اما سبب التحلل الاول

يكن سعي بعد طواف القدوم **وعليه** اي
 الذي فاته الوقوف القضي فور افرضا
 كان نسكه او نفلا وانما يجب القضي
 في فوات لم ينشأ عن حصر فان احصر
 شخص وكان له طريق غير الذي وقع
 الحصر فيها الزمه سلوكها وان علم الفوات
 فان مات لم يقض عنه في الاصح **وعليه**
 مع القضي **الهدى** ويوجد في بعض
 النسخ زيادته وهي **ومن ترك ركنا**
ما يتوقف الحج عليه لم يحل من احرامه
حتى ياتي به ولا يجزي ذلك الركن
 بدم **ومن ترك واجبا من واجبات**
الحج لزومه الدم وسياقي بيان **ومن ترك**
سنه من سنن الحج لم يلزمه بان كهاشي
 فظهر من كلام المتن الفرق بين الركن

الدم

في كتابها

والواجب والسنة **فصل في انواع**
الدمما الواجب بترك واجب او فعل
حرام **والدمما في الاحرام خمسة اشيا**
احدها الدم الواجب بترك نسل
اي ترك ما موربه كتركه **المبيقات**
من المبيقات **وهو اي هذا الدم على**
الترتيب على الترتيب والتقديس فيجب
اولا بترك الما موربه **شاة تجزي**
في الاضحية **فان لم يجدها اصلا وجدها**
بزيادة ثمن مثلها **فصيام عشرة**
ايام ثلاثة ايام في الحج تس قبل
يوم عرفة فيصوم سادس الحجة
وسابعة وثامنه وصيام سبعة
اي اهلله ووطنه ولا يجوز صومها
في اثنا الطريق فان اراد الاقامة
بمكة

وقد نظم ابن القري فقال
اولم يودع او مشى خلفه نادى بصوم او ما فقد
اذ لم يجد قومه ثم اشترى به طعاما طهرا للمفقير ثم لم يجد ذلك صوما اعنى به عن كل مديوم
صيد واشجار بلا تعلق ان شئت فاذا حج او فذل بمنزلها تعدلت في قيمته ما تقدر ما خيرا وقد راي عدلا في الرابع انا نلت فاذا حج او فذل
للشخص نصي او قسم ثلاثة اجزى ما اجنته اجزائا في الخلق والتم والتم وليس دهن طيب وتقبيل ووطي سني او بين تكليفي ذوي احرام
هذا وما بالتمام تمن وعي على سيدنا محمد وعلما اهلهم

حكمة صامها في المحرر ولولم يصم الثلاثة
في الحج لزمه صوم العشرة و فرق بين الثلاث
والسبعة باربعة ايام ومدة السير الي
الوطن وما ذكره المص من كون الدم
المذكور دم ترتيب موافق للروضة
واصلها وشرح المذهب لكن الذي
في المنهاج تبع للمحرران دم ترتيب
وتعديل فيجب اول شاة فان عجز
عنها اشترى بقيمتها طعاما وتصدق
به فان عجز صام عن كل مديوما
الثاني الدم الواجب بالخلق والرفه
كالطيب والدهن والخلق اما جميع
الراس او ثلاث شعرات **وهو اي الدم**
على التقدير والتقديس فيجب اما شاة
تجزي في الاضحية **او صوم ثلاثة**

هـ

ايام او التصدق بثلاثة اصبع علي
 ستة مساكين او فقرا الكل منهم نصف
 صاع يجزي في الفطرة **والثالث**
الدم الواجب بالاحصار فيتحلل
 المحرم بنية التحلل بان يقصد
 خروجه من نسكه بالاحصار
يهدي اي يذبح **شاة** حيث احصر
 ويحلق راسه بعد الزبح **والدم الواجب**
بقتل الصيد البري الوحشي وهو
 اي هذا الدم **علي التحجير** بين ثلاثة
 امور ان كان الصيد مما له مثل
 والمراد بمثل الصيد ما يقاربه
 في الصورة وذكر المص الاول من
 هذه الثلاثة في قوله **اخرج المثل**
من النعم اي يذبح المثل من النعم ويتصدق

به

به علي مساكين الحرم وفقرا به فيجب
 في قتل النعام بدنة وفي بقدر
 الوحش وجماره بقرة وفي الغزال
 عنز وبقية صور الذي له مثل من
 النعم مذكورة في المطولات وذكر الثاني
 في قوله **او قومه** اي المثل بدراهم
 بقيمة مائة يوم الاخراج **واشتري**
بقيته طعاما مجزيا في الفطرة و
تصدق به علي مساكين الحرم وفقرا
 وذكر الثالث في قوله **او صام عن**
كل يوم مدي يوما وان بقي اقل من
 مدي صام عنه يوما **والخامس**
الدم الواجب بالوطي من عاقل علم
 عامد عالم بالتحريم سوا جامع في
 قبل او دبر كما سبق **وهو** اي هذا

وان كان الصيد مما لا مثل له فيجب ان يشتري به مائة يوم الاخراج
 بهيمة طعاما ويتصدق به علي مساكين الحرم وفقرا به
 كل مدي يوما وان بقي اقل من مدي صام عنه يوما

الدم **علي الترتيب** يجب به او لا بدنة
ونطلق علي الذكر والانثى من الابل
فان لم تجدها فبقرة فان لم تجدها
فسبع من الغنم فان لم تجدها قوم
البدنة بدراهم بسبع مئة وقت
الوجوب واشترى بقيمة طعاما
وتصدق به علي مساكين الحرم
وفقرائه ولا تقدير في الذي يدفع
لكل فقير ولو تصدق بالدراهم
لم تجز به فان لم يجد طعاما صام
عن كل مدي يوما واعلم ان الهدى
علي قسمين احدهما ما كان عن
احصار وهذا لا يجب بعثه الي
الحرم بل يدخ في موضع الاحصار
والثاني الهدى الواجب بسبب
ترك

ترك الواجب او فعل حرام ويختص
دخله بالحرم وذكر المصنف في قوله
ولا تجز به الهدى ولا الاطعام الا
بالحرم واقل ما تجزي ان يدفع
الهدى الي ثلاثة مساكين او
فقرا وتجزيه ان يصوم حيث
شاء من حرم او غيره ولا يجوز
قتل صيد الحرم ولو كان مكرها
على القتل ولو احرم ثم جن فقتل
صيدا لم يضمنه في الاظهر ولا يجوز
قطع شجرة اي الحرم وتضمن الشجرة
ببقرة والصغيرة بشاة كل منهما
بصفة الاضحية ولا يجوز قطع او
قلع نبات الشجر الحرم الذي لا
يستنبته الناس بل ينبت بنفسه

أما الخشيش اليابس فيجوز قطعه لا
 قلعه **والمحل** يضم الميم اي الحلال
 والمحرم في ذلك الحكم السابق سواء ولتا
 فرغ المص من معاملات الخالق وهي معاملته
 العبادات اخذ في معاملات
 الخلايق فقال **كتاب احكام**
البيع وغيرها من المعاملات كقراض
 وشركة والبيع جمع بيع وهو لغة مقابل
 شي بشي ودخل ما ليس به الخمر
 واما شرعا فاحسن ما قيل في تعريفه
 انه تمليك عين مالية معاوضة
 باذن شرعي او تمليك منفعة مبا
 على التابيد بثمن مالي خرج معاوضة
 القرض باذن شرعي الربا ودخل في
 منفعة تمليك حق البناء وخرج
 بثمن

١٦٤
 بثمن الاجرة في الاجارة فانها لا تثبت
 البيع ثلاثة اشيا احدها **بيع**
عين مشاهدة اي حاضرة **فجائز**
 اذا وجدت الشروط من كون
 المبيع طاهر مملوكا منتفعابه هـ
 مقدور على تسليمه للعاقد عليه
 ولاية ولا بد في المبيع من انجاب
 وقبول فالاول كقول البايع او
 القاييم مقامه بعتك او ملكتك
 بكذا والثاني كقول المشتري
 او القاييم مقامه اشتريت او
 تملكته ونحوهما والثاني من الاشيا
بيع شي موصوف في الزم له وبشي
 هذا بالتسليم فجائز اذا وجدت
 فيه الصفة علي ما وصف به

أي للعاقد عليه ولاية

من صفات السلم الآتية في فصله
والثالث بيع عين غائبة لم تشاهد
للمتعاقدين **فلا يجوز** بيعها والمراد
بالجواز في هذه الثلاثة الصحة وقد
يشعر قوله لم تشاهد بانها كانت شاهدة
ثم غابت عند القعد فانه يجوز لكن
محل هذا في عين لم تتغير غالباً في
المدة المخللة بين الروية والشرأ
ويصح بيع كل طاهر منفعة مملوك مستغنى
بوصح بمفهوم هذه الاشياء لقوله
ولا يصح بيع عين نجسة ولا متنجسة
كخروج دهن او خل متنجس ونحوها
مما لا يمكن نظيره **ولا يبيع مالا يتقعر**
فيه كعقرب ومثل وسبع لا ينفع والربا
بالف مقصوده لغة الزيادة وشرعاً
مقابلة

مقابلة عوض باخر مجهول التماثل في
معيار الشرع حالة العقد او مع تأخير
في العوضين او أحدهما والربا انما يكون
في **الذهب والفضة وفي المطعومات**
وفي ما يقصد غالباً للطعم اقتنيات
او تفكيها او تدوايا ولا يجري الربا
في غير ذلك **ولا يجوز بيع الذهب**
بالذهب والفضة كذلك اي بالفضة
مضروبين كما في او غير مضروبين
الامتثال اي مثلاً مثل فلا يصح
بيع شي من ذلك متفاضلاً وقوله
نقد اي حالاً يدا بيد فلو بيع شي
من ذلك موحلاً فلا يصح **ولا يصح**
بيع ما ابتاعه الشخص **الشخص**
حتى يقبضه سوا باعه للمبايع او

ولا يجوز بيع اللحم بالجوان سوا كان
من جنسه كبيع لحم شاة بشاة او من
غير جنسه لكن من ما كول كبيع لحم بقر
بشاة **وتجوز بيع الذهب بالفضة**
متفاضلا لكن نقدا اي حالا مقبوضا
قبل التفرق وكذا المطعومات
لا تجوز بيع الجنس بمثله **الا**
متماثلا **نقدا** اي حالا مقبوضا
قبل التفرق **وتجوز بيع الجنس منها**
بغيره متفاضلا لكن نقدا اي
حالا مقبوضا قبل التفرق فلو تفرق
المتبايعان قبل قبض كله بطل او
بعد قبض بعضها ففيه قولان تفرق
الصفقة **ولا يبيع الغر** كبيع عبد
من عبيده او طير في الهوي **والمتبايعات**

75
والمتبايعان بالخيار بين امضا البيع
او فسخه اي يثبت لهما خيار المجلس
في انواع البيع كالسلم **ما لم يتفرقات**
اي مدة عدم تفرقهما عرفا اي ينقطع
خيار المجلس اما بتفرق المتبايعين
ببدهما عن مجلس العقد او بان يختار
المتبايعان لرقم العقد فلو اختار
احدهما الزوم العقد ولم يختار الآخر
فورا سقط حقه من الخيار وبقي
الحق للآخر **ولها** اي المتبايعين وكذا
لاحدهما اذا وافقه الآخر **ان يشترطا**
الخيار في انواع البيع **الي ثلاثة ايام**
وتحسب من العقد لا من التفرق
فلو زاد الخيار على الثلاثة بطل العقد
ولو كان المبيع مما يفسد في المدة

وهو يثبت ابتداءا ورواها
هذا شرط في خيار الغرط
وما تقدمه من خيار المجلس
وهو يثبت ابتداءا فقط

المشترطه بطل العقد **واذا وجد**
بالمبيع عيب موجود قبل القبض
ينقص به القيمة او العين نقصا
يفوت به غرض صحيح وكان الغالب
في جنس ذلك المبيع عدم ذلك
العيب كزنا رقيق وسرقته وابقته
فالمشترى رده اي المبيع **ولا يجوز**
بيع الثمرة المنفردة عن الشجرة **مطلقا**
اي بغير شرط القطع **الا بعد بدو**
اي ظهور **صلاحها** وهو في ما لا يتلون
انتماء حالها الي ما يقصد منها غالبا
كحلاوة قصب وحموضة رمان ولين
تين وفيما يتلون ان ياخذ في حمرة
او سواد او صفرة كالعنب و
الاجاص والبلح اما قبل بدو الصلاح

فلا

فلا يصح بيعها مطلقا لمن صاحب
الشجرة ولا من غيره الا بشرط القطع
سواء جرت العادة بقطع الثمرة
ام لا ولو قطعت شجرة عليها ثمرة
جاء ببيعها ^{بلا شرط} ولا يجوز بيع الزرع
الا خضر في الارض الا بشرط قطعه
او قلعه فان بيع الزرع مع الارض
او منفردا عنهما لكن بعد اشتداد
الحب جاز بلا شرط ومن باع
ثمرا او زرعاً لم يبدأ صلاحه لزمه
سقيه قدر ما تنمو به الثمرة و
تسلم عن التلف سوا خالي البايع
بين المشتري والمبيع او لم يخالي **ولا**
يجوز بيع ما فيه الربا بحسبه وطدا
بسكون الطاء المهمة وأشار بذلك

صوابه بدو صلاحه

الا انه يعتبر في بيع الربوات حالة
الكمال فلا يصح مثلاً بيع عذب
بعذب ثم استثنى المصم مما سبق
بقوله **الا الله** **الدين** فانه يجوز بيع
بعضه ببعض قبل التجبين واطلق
المصم الدين فشم الحليب والرايب
والمخيض والحامض والمعباد في
الدين الكيل حتى يصح الرايب بالحليب
كيلاً وان تفاوت وزناً **فصل**
في احكام السلم وهو السلف لغنة
بمعنى واحد ^{بلفظ السلم} وشرعا بيع شيء موصوف
في الزمة ولا يصح السلم الا باليجاب
وقبول **ويصح السلم حالاً وموحلاً**
فان اطلق السلم انعقد حالاً في
الاصح وانما يصح السلم **فيما** اي في شيء

تكمالت

تكمالت فيه خمس شرائط احدها
ان يكون المسلم فيه مضبوطاً بالصفة
التي تختلف فيها الغرض في المسلم فيه
بحيث ينتفي بالصفة للجهالة فيه
ولا يكون ذكر الاوصاف ^{على جهة} يوردي
الى غرة الوجور في المسلم فيه
كلوا كبار وجارية واختها او
ولدها **والثاني ان يكون جنساً**
لم يختلط به غيره فلا يصح السلم في
المختلط المقصود الاجزاء التي لا تنضبط
كمهرسية ومعجون فان انضبطت
اجزاً او وصح السلم فيه كجين والشرط
الثالث المذكور في قوله **ولم تدخله**
النار **احالته** اي بان تدخله
الطبخ او شيء فان دخلته النار

او قلي

للتمين كالعسل والسمن صح فيه السلم
والرابع ان لا يكون المسلم فيه معيناً
بل ديناً فلو كان معيناً كما سلمت اليك
هذه الثوب مثلاً في هذا العبد فليس
يسلم ولا يتعقد ايضاً ببيعاً في الاظهر
والخامس ان لا يكون من معين
كما سلمت اليك هذا الدرهم في صاع
من هذه الصبرة **تم لصحة السلم فيه**
ثمانية شرائط وفي بعض النسخ
ثمانية شروط الاول مذكور في قول
المصنف **وهو ان يصفه** بعد ذكر
جنسه ونوعه **بالصفات التي**
يختلف بها الثمن فيذكر في السلم في
رقيق مثلاً نوعه كتركي او هندي
وذكورته وانوثته وسنه تقريباً
وقد

وقد ملوا او قصرا او ربعة ولونه
كابيض ويصف بياضه بسمرة
او شقرة ويذكر في الابل والبقرة والغنم
والجمل والبغال والحمير الذكورة و
الانوثه والسن واللون والنوع
ويذكر في الطير **الجنس** النوع والصغر
والكبر والذكور والانوثه والسن
ان عرف واللون والنوع ويذكر في
الثوب الجنس كقطن او كتان او
حرير والنوع كقطن عراقي والطول
والعرض والغلظ والرقه والصفاه والرقه
والنعومة والخشونة ويقاس
بهذه الصور غير هاوي يطلق السلم
في الثوب بحمل على الخام لا المقصور
والثاني ان يذكر قدره مما يتفي

الجمالة عنه اي ان يكون المسلم فيه
معلوم القدر كيلا في مكيل او وزنا
في موزون او عدا في معدود او
زرعا في مزروع **و** الثالث من كور
في قول المص **وان كان السلم موجلا**
ذكر العاقدين وقت محله اي
الاجل كشر كذا فلو اجل السلم بقدم
زيد مثلام يصح **والرابع ان يكون**
المسلم فيه **موجودا عند الاستحقاق**
في الغالب اي استحقاق تسليم المسلم
فيه فلو اسلم فيما لا يوجد عند المحل
كرطب في الشتاء يصح **والخامس**
ان يذ كر موضع قبضه اي محل
التسليم ان كان الموضع لا يصلح له
او يصلح له ولكن لحمله الي موضع التسليم
مونه

١٩
موتة **والسادس ان يكون الثمن**
معلوما بالقدر والروية له **و**
السابع **ان يتقا بضا** اي المسلم والمسلم
اليه في مجلس العقد **قبل التفريق**
فلو تفريقا قبل قبض راس المال
بطل العقد او ببعض قبض بعضه
ففيه خلاف تفريق الصفقة و
المعتبر القبض الحقيقي فلو احال
المسلم براس مال السلم وقبضه
المحتال وهو المسلم اليه من المحال
عليه في المجلس لم يكفي **والثامن**
ان يكون عقد السلم ناجزا بدخله
خيار الشرط اي بخلاف خيار
المجلس فانه بدخله **فصل في**
احكام الرهن وهو لغة الثبوت

وشرعا جعل عين ماله وثيقة يدين
ليستوفي منها عند تعذر استيفائه
ولا يصح الرهن الا بايجاب وقبول
وشرط كل من الراهن والمرهون
المرتبه ان يكونا مطلقا التصرف
وذكر المصضا بطل المرهون
والمرهون به في قوله **وكما جاز**
بيعه جاز رهنه في الديون
اذ استقر ثبوتها في الزمة
واحتراز المصص بالديون عن الاعيان
فلا يصح الرهن عليها كعين موصوفا
او مستعارة ونحوهما من الاعيان
المصنونة كما استقر عن الديون
قبل استقراؤها كدين السلم وعن
التمن مدة الخيار **والرهن الرجوع**
فيه

٩٠
فيه ما لم يقبضه المرتبه فان قبض المرتبه
العين المرهونه من يصح اقباضه
لزم الرهن وامتنع على الراهن الرجوع
فيه والرهن وضعه على الامانة
وحينئذ لا يقبضه المرتبه **الا**
بالتعدي فيه ولا يسقط بتلفه شي
من الدين ولو ادعي تلفه ولو لم
يذكر سببا لتلفه صدق بيمينه
فان ذكر سببا ظاهرا لم يقبل الا بينة
ولو ادعي المرتبه رد المرهون على
الراهن لا يقبل الا بينة **فاذا**
قبض الرهن يعض الحق الذي على
الراهن لم ينفك شيء من الرهن
حتى يقضي جميعه اي الحق الذي
على الراهن **فصل في** حجر السفينة

للمرته
للمرته
للمرته

والمفلس **والجحر** معناه لغة المنع وشرعا منع التصرف في المال بخلاف التصرف في غيره كالطلاق فينفذ من السفينة وجعل المصالح **على سنة** من الاشخاص **الصبي والمجنون والسفيه** وفرض المصالح بقوله **المبذر لماله** اي بصرفه له في غير مضارفة **والمفلس** وهو لغة من صار ماله فلو ساءتم كني به عن قلة المال او عدمه وشرعا الشخص الذي ارتكبته **الديون** ولا يفي ماله بدينه او ديونه **والمرضي** المخوف عليه من مرضه والجحر عليه **فيما زاد على الثلث** وهو ثلث التركة لاجل حق الورثة هذا ان لم يكن علي المريض دين فان كان عليه دين يستغرق التركة

التركة جحر عليه في الثلث وما زاد عليه **والعبد الذي لم يودن له في التجارة** فلا يصح تصرفه بغير اذن سيده وسكت المص من اشياء من الجحر مذكورة في المطولات منها الجحر علي المرتد لحق المسلمين ومنها الجحر علي الراهن لحق المرتهن **وتصرف الصبي والمجنون** والسفيه غير صحيح فلا يصح منهم بيع ولا شراء ولا هبة ولا غيرها من التصرفات واما السفينة فيصح نكاحه باذن وليه **وتصرفا** يصح في المفلس ذمته فلو باع سلما طعاما او غيره او شئ كل منهما بقرن في ذمته صح دون تصرفه في اعيان ماله فلا يصح و تصرفه في نكاح مثلا او طلاق او خلع

متلاصحا واما المرأة المفلسة فان اختلعت
علي عيبن لم يصح او دين في ذمتها صح
وتصرف المريض فيما اذا ادعى الثلث
موقوف على اجازة الورثة فان اجازوا
الزيادة على الثلث صح والا فلا واجازة
الورثة ورد دم حال المرض لا يعتبران
واما يعتبر **من بعد** اي موت
المريض واذا اجاز الوارث ثم قال
الوارث انما اجزت لطني ان المال
قليل وقد بان خلافة صدق بيمينه
وتصرف العبد الذي لم يوزن له
في التجاره **يكون في ذمته** ومعنى كونه
في ذمته انه يتبع به **بعد عتقه**
فان اذن له السيد في التجارة صح
تصرفه بحسب ذلك الا اذن

فصل

٦٨
فصل في الصلح وهو لغة قطع
المنارعة وشرعا عقد يحصل به
قطع ما يتجوز الصلح مع الاقرار بالملك
به في الاموال وهو ظاهر وكذا ما
يقضي اليها نوعا من اي الاموال
كن ثبت له على شخص قصاص فصله
عليه على مال بلفظ الصلح فانه
يصح او بلفظ البيع فلا **وهو** اي الصلح
نوعا من ابر او معاوضة فالابر
اي صلحه اقتضاه **من حقه** اي دينه
على بعضه فاذا اصابه من الالف
الذي له في ذمته شخص على خمسة
منها فكانه قال له اعطني خمسية
وابراتك من خمسية ههنا **ولا تجوز**
بمعنى لا يصح **فعله** اي تعليق الصلح

بمعنى البراءة **على شرط** كقوله اذا جاء
 راس الشهر فقد صالحتك **والمعاوضة**
 اي صلحها **عدوله** من حقه الي غيره
 كان ادعي عليه دارا او شقصا منها
 فاقر له **مذلة** وصالحه علي معين كقول
وتجري عليه اي بهذا الصلح **حكم**
البيع فكانه في المثال المذكور بياحه
 الدار بالثوب وجنيته فيثبت في
 المصلح عليه احكام البيع كالرد بالعيب
 ومنع التصرف قبل القبض ولو صلح
 علي بعض العين المدعاة فمبته منه
 لبعضها المتروك منها فيثبت في
 هذه الهبة احكامها الذي في بائنها
 وسمي هذا صلح الحبيطة ولا يصح
 بلفظ البيع للبعض المتروك كان
 يبيعه

فانه يصح

يبيعه العين المدعاة ببعضها **وتجوز**
للانسان المسلم ان يشترع بضم اوله
 ان تخرج **روشنا** ويسمي ايضا
 بالشارع **حيث لا يبيعه بالجناس**
 وهو اخراج خشب علي جدار
في هو الطريق **فاقد** ويسمي ايضا
 بالشارع بحيث **لا تستغنى المار**
به اي الروشن بل يرفع بحيث يمر
 تحته المار التام الطويل منتصبا
 واعتبر المار ودي ان يكون علي
 راسه الحمولة العالية وان كان
 الطريق النافذ مرفسان و
 قواقل فليرفع الروشن بحيث يمر
 تحته **الحمل** علي البعير مع احتساب
 المظلة الكائنة فوق الحمل اما

وفي نسخة لا يشترط ان

وفي نسخة المار

وفي نسخة الفالسية

الواد

الزمي فيمنع من اشراع الروشن
والسباط وان جازله المروزي
الطريق النافذ **ولا يجوز** اشراع
الروشن **في الدرب المشترك**
الآباذن الشركاء في الدرب والمراد
بهم من نفذ باب داره منهم الى
الدرب وليس المراد بهم من لا صق
منهم جداره فلا نفوذ باب اليه
وكل من الشركاء يستحق الانتفاع
من باب داره الى راس الدرب
دون ما يلي اخر الدرب **وتجوز**
تقديم الباب في الدرب المشترك
ولا يجوز تاخير اي الباب الآباذن
من الشركاء فحيث منعه لم تجز
تاخير وحيث منع من التأخير
فصالح

فصالح شركاء الدرب بما ل صالح
فصل في الحوالة بفتح الحاء
وحكي كسر هاء وهي لغة مشتقة من
التحويل اي الانتقال وشرعا نقل
الحق من ذمة المجهل الى ذمة المحال
عليه **وشرائط الحوالة اربعة** احدها
رضي المجهل وهو من عليه الدين
لا المحال عليه فانه لا يشترط في الاصح
ولا يقع الحوالة على من لا دين عليه
والثاني قبول المحال وهو مستحق
الدين على المجهل **والثالث كون الحق**
المحال به **مستقرا في الزمة** والتقييد
بالاستقرار موافق لما قاله الرافعي
لكن النووي استدركه عليه في
الروضة وجنبه فاعتبر في دين

حال اصل الدار
مطل الفقيه ظلم به في امره
الحشر هو على الرافعي فقال لا يشترط
الحوالة المستقرات بل المستقر
الزوم

ان يكون لازما او ايلا الى الزوم
والرابع اتفاق ما في اي الدين
الذي في ذمته المجمل والمحال عليه
في الجنس والقدر والنوع و
الحلول والتاجيل والصحة و
التكسير ونبري **ذمة** بها اي
الحالة ذمة المجمل اي عن دين
المحتال وبين ايضا المحال عليه عن
دين المجمل ويتحول حق المحتال الي
ذمة المحال عليه حتي لو تعذر اخذه
من المحال عليه بفلس او حجب الدين
وتحوها لم يرجع علي المجمل ولو كان
المحال عليه مفلسا عند الحوالة وجملة
المحتال فلا رجوع له ايضا علي المجمل
فصل في الضمان وهو مصدر

ضمنت

74
ضمنت الشيء ضمانا اذا كفلته وشرعا
التزام ما في ذمة الغير من المال
وشرط الضمان اهلية المتصرف
وبصم ضمان الديون المستقرة **في الذمة**
اذ اعلم قدرها والتقييد بالمستقرة
يشكل علي صحة ضمان الصداق قبل
الدخول فانه حينئذ غير مستقر
ولهذا لم يعتبر الرافعي والنوري
الا كون الدين ثابتا لازما وخرج
بقوله علم قدرها الديون المجهولة
فلا يصح ضمانها كما سيباتي **والضمان**
الحق اي الدين مطالبة من تشا
من الضمان والمضنون عنه
وهو من عليه الدين اذا كانت
الضمان علي ما بيناه واذا غرم

ضمنت

الضمان رجوع علي المضمون عنه
بالشروط المذكورة في قوله **اذ امكن**
الضمان والقضاء كل منهما **يا ذنه**
اي المضمون عنه **ولا يصح ضمان**
المجهول كقوله بع فلانا كذا وعلي
ضمان الثمن **ولا ضمان مالم تجب** كضمانه
ماية تجب علي زيدا في المستقبل
الا ذك اي ضمان **درك المبيع**
بان يضمن للمشتري الثمن ان خرج
المبيع مستحقا ويضمن للبائع المبيع
ان خرج الثمن مستحقا **فصل في**
ضمان غير المال من الابدان ويسمى
كفالة الوجه ايضا وكفالة البدن
كما قال **والكفالة بالبدن جائزه**
اذ امكن علي المكفول به اي ببذنه

حق

97
حق **لا دمي** كفصاص وخذ قذف
وخرج بحق **لا دمي** حق الله فلا تصح
الكفالة ببذنه من عليه حق الله
تعالى كحد سرقة وحد حجر وحد
زنا ويبرأ الكفيل بتسليم المكفول
ببذنه في مكان التسليم بلا حاييل
ممكن المكفول له عنه امام مع وجود
الحاييل فلا يبرأ الكفيل **فصل في**
الشركة وهي لغة الاختلاط و
شرعا ثبوت الحق علي جهة الشيوع
في شي واحد لاثنين فاكثر **والشركة**
خمس شرائط الاول ان تكون
الشركة **علي ناص** اي فقد من
الدوام **والدنانير** ولو كانا معشوقين
واستمرروا لجهما في البلد ولا يصح

في تبر وحلي وسبايك وتكون الشركة
ايضا على المثلي كالحنطة لا المتقوم
كالعروض من ثياب ونحوها والثاني
ان يتفقا في الجنس والسوق فلا تضع
الشركة في الذهب والدرهم ولا في
صاح ومكسرة ولا في حنطة بيضا
وهما **والثالث ان يخلطا المالين**
بحيث لا يتميزان **والرابع ان ياذن**
كل واحد منهما اي الشريكين **لصاحبه**
في التصرف واذا اذن له فيه تصرف
بلا حصر فلا يبيع كل منهما شيئا **ايلا**
ولا يغير نقد البلد ولا يغيث قاحش
ولا يسافر بالمال المشترك بلا اذن
فان فعل احد الشريكين ما نهى
عنه لم يصح في نصيب شريكه وفي
نصيبه

نصيبه قولا تفريق الصفقة **والخامس**
ان يكون الرخ والخسار على قدر
المالين سواء في الشريكاني
 العمل في المال المشترك او تفاوت
 فيه فان شرط التساوي في الرخ
 مع تفاوت المالين او عكسه لم يصح
 والشركة عقد جائز من الطرفين
وحينئذ لحل منهما اي الشريكين فمهما
متى شا وينعزلان عن التصرف
 بفصلهما ولا ينعزل العازل بعزله
 لشريكه **ومتى مات احدهما او جن**
 او اعرج عليه **بطلت** تلك الشركة
فصل في احكام الوكالة وهي فتح
 الواو وكسرها في اللغة التعويض
 وشرعا تعويض شخص شياله فعله

مما يقبل النيابة الى غيره ليفعله حال
حياته وخرج بهذا القيد لا يصح
ذكر المصداق الوكالة في قوله **وكلما**
جاز للآتيان التصرف فيه بنفسه
جاز له ان يوكل فيه غيره او يتوكل فيه
عن غيره فلا يصح من صبي ومجنون
ان يكون موكلا ولا وكيلًا بشرط
الموكل فيه ان قابلا للنيابة فلا يصح
التوكيل في عبادة بدنية الحج وتفرقة
الزكاة مثلا وان يملكه الموكل فان
وكل شخص في بيع عبد سميته او
في بطلانها طلاق امرأة سمينها
بطل **والوكالة عقد جائز من الطرفين**
وحينئذ لكل واحد منهما ان يوكل
والوكيل فسخها متى شاؤ وتفسخ

الوكالة

٩٨
الوكالة يموت **أحدها** او جنونه او
اغمايه **والوكيل أمين** وقوله **فيمما**
يقبضه **فيمما يقره** ساقط في بعض
النسخ **ولا يضمن الوكيل الا بالتفريط**
فيما وكل فيه ومن التفريط تسليمه
المبيع قبل قبض ثمنه **ولا يجوز للوكيل**
وكالة مطلقة ان يبيع او يشتري
الا بثلاثة شرائط احدها **ان يبيع**
بشئ المثل لا بد منه ولا يغني قايض
وهو ما لا يحتمل في الغالب **والثاني**
ان يكون ممن المثل نقدا فلا يبيع
الوكيل نسيئة وان كان قد مر ممن
المثل الثالث ان يكون النقد هم
بنقد البلد فلو كان في البلد نقدان
باع بالاعلى منهما فان استويا باع بالانفع لهما

تخير ولا يبيع بالفلوس وإن راجت
 رواج النقود **ولا يجوز أن يبيع الوكيل**
 ببيعاً مطلقاً من نفسه ولا من ولده
 الصغير ولو صرح الموكل للوكيل في
 البيع من الصغير كما قال المتولي خلافاً
 للبغوي والاصح أن يبيع لبيده وإن
 علا ولا يئنه البالغ وإن سفل إن لم
 يكن صغيراً ولا مجنوناً فإن صرح الموكل
 بالبيع منها مع جزماً **ولا يقبل الوكيل**
على موكله فلو وكل شخصاً في خصومة
 لم يملك الاقرار على الموكل ولا الإبراء
 من دينه ولا الصلح عنه وقوله
إلا بإذنه ساقط في بعض النسخ
 والاصح أن التوكيل في الاقرار لا يصح
فصل في أحكام الاقرار وهو لغة

الاثبات

لهذه اليمين الصوفية لتمامها
 لا ينفك عنه نفسه وقيل لها

فصل

الاثبات وشرعاً اخبار بحق على المقر
 فخرجت الشهادة لأنها اخبار بحق للغير
 على الغير **والمقر به ضريان** أحدهما
حق الله تعالى كالسرقة والزنا والثاني
حق الأديمي كحد القذف لشخص **حق**
الله تعالى يبيع فيه الرجوع عن الاقرار
به كأن يقول من أقر بالزنا رجعت
 عن هذا الاقرار فيه ويسأل المقر **وكذبت**
 بالزنا الرجوع عنه **وحق الأديمي**
لا يبيع الرجوع فيه عن الاقرار به
 وقبله فرق بين هذا والذي بأن حق
 الله تعالى مبني على المسامحة وحق
 الأديمي مبني على المشاحمة **وتفتقر**
صحة الاقرار إلى ثلاثة شرائط
 أحدها **البلوغ** فلا يبيع اقرار الصبي

وخرج به أيضاً الدعوى فإنها اخبار
 المخبر بحقه على غيره

ولو مراهما ولو بارت ولبته **والثاني**
العقل فلا يصح اقرار المجنون والمغني
عليه وزايل العقل بما يعذر فيه وأن
لم يعذر فيه فحكمه كالسكران **والثالث**
الاختيار فلا يصح اقرار مكره بما
اكره عليه **وان كان** الاقرار **بمال**
اعتبر فيه شرط رابع وهو الرشيد
والمراد به كون المقر مطلق النطق
واحترام المصم بقوله بمال عن الاقرار
بغيره كطلاق وظهار ونحوهما
فلا يشترط في المقر بذلك الرشيد
بل يصح من السفه **واذا اقر الشخص**
بجهول لقوله لفلان علي شي **رجع**
بضم اوله **اليه** اي المقر في بيانه
اي الجهول فيقبل تفسيره بكل
ما يقول

ما يقول وان قل كفسل ولو فسر
الجهول بما لا يقول وهو من جنسه
كحبة حنطة او لبس من جنسه لكن
يجل اقتناؤه كجلد ميتة وكلب معلم
وزايل قبل تفسيره في جميع ذلك على الاصح
ومثي اقر بجهول وامتنع من بيانه
بعد ان طوب به حبس حتى يعين
الجهول فان مات قبل البيان طوب
به الوارث ووقفت جميع التركة
ويصح الاستثناء في الاقرار اذا
وصله به اي وصل المقر الاستثناء
بالمستثنى منه فان فصل بينهما سكو
او كلام كثير اجنبي ضا اما السكوت
اليسير كسكتة تنفس فلا يضر
ولا يشترط ايضا في الاستثناء ان

لا يستغرق المستثنى منه فان استغرقه
نحو لزيد علي عشرة الا عشرة ضرر
وهو اي الاقرار في حال الصحة والمرض
سوا حتى لو اقر الشخص في صحته
بدين لزيد وفي مرضه بدين لعمير
ولم يقدم الاقرار الاول وحينئذ
فيقسم المقرب به بينهما بالسوية **هـ**
فصل في احكام العارية وهي تشديد
البياني الاقصر ماخوذة من عار اذا
ذهب وحقيقتها الشرعية اباحة
الانتفاع من اهل التبرع بما يحل الا
انتفاع به مع بقاء عينه ليرده علي
المتبرع وشرط المعبر صحة تبرعه
وكونه مالكا لمنفعة ما يعبره فمن
لا يصح تبرعه كصبي ومجنون لا تصح
اعارته

وهو ان عارته
لا يفسد الاقصر عارته

اعارته الا باذن المعبر وذكر
المصنوع ضابط المعار في قوله **وكما**
امكن الانتفاع به منفعة مباحة
مع بقاء عينه جازت اعارته فخرج
بمباحة آلة اللهو فلا تصح اعارتها
وببقاء عينه اعارة الشمعة للوقود
فلا تصح وقوله **اذا كانت منافعة**
اشار فخرج النافع التي هي اعية
كاعارة شاة للبنها وشجرة لثمرتها
ونحو ذلك فانه لا يصح قلوقال
لشخص خذ هذه الشاة فقد
اجتدك درها وسلمها فاذا اباحة
صحيحة والشاة عارية **وتجوز**
العارية مطلقا من غير تقييد
بوقت **وموقتا** بوقت كاعارتك

هذا الثوب شهرا وفي بعض النسخ
وتجوز العارية مطلقة ومقيدة
بمدة وللمعير الرجوع في كل منهما
وهي اي العارية اذا تلفت لاه
باستعمال ماذون فيه **مضمونة على**
المستعير بقيمة يوم تلفها اي قيمتها
يوم قبضتها ولا يا قص القيم فاد
تلفت باستعمال ماذون فيه كعارية
ثوب لللبسه فان سحق وانحق بالاستعمال
فلا ضمان **فصل في الغصب**
وهو لغة اخذ الشيء ظلما مجاهرة
وشرعا الاستيلاء على حق الغير
عدوانا ويرجع في الاستيلاء للمعرف
ودخل في حق ما يبيع غصبه مما ليس
بمال كجلد ميتته وخرج بعدوان
الاستيلاء

الاستيلاء **بغير حق ومن غصب مالا**
لا يجد لزمه رده لما لكه ولو غرم
على رده اضعاف قيمته **ولزمه ايضا**
ارش نقصه ان نقص كمن غصب
ثوبا فلبسه او نقص بغير لبس
ولزمه ايضا اجرة مثله امثالو
نقص المغصوب برخص سعره فلا
يفضله الغاصب على الصحيح وفي
بعض النسخ ومن غصب مال امرئ
اجبر برده الي اخره **فان تلف**
المغصوب **ضمنه** الغاصب **بمثله**
ان كان له اي المغصوب **مثله**
والاصح ان المثل ما حصم كبل
او وزن وجاز السلم فيه كخاس
وقطن لاغالية ومجون وذكر المص

ضمان المتقوم في قوله **لوضنه** **د**
بقيمتته ان لم يكن له مثل فان كان
متقوما واختلفت قيمته **اكثر**
ما كانت من يوم الغصب الي يوم
التلف والعبرة في القيمة بالتلف
الغالب فان غلب نقد ان وتساويا
قال الرافعي عين القاضي واحدا
منهما **فصل** في احكام الشفعة
وهي يسكون القاو بعض الفقهاء
يضمها ومعناها لغة الصم وشرعا
حق تملك قهري يثبت للشريك
القديم على الشريك الحادث بسبب
الشركة بالعوض الذي ملك به
وشرعت لدفع الضرر **والشفعة**
واجبة اي ثابتة للشريك **بالخلطة**

اي

اي خلطة الشيوع **دون** خلطة
الجوار فلا شفعة لجار الدار ملاصقا
كان او غيره وانما تثبت الشفعة
فيما ينقسم اي يقبل القسمة **دون**
ما لا ينقسم كحمام صغير فلا شفعة
فيه فان امكن انقسامه كحمام كبير
يمكن جعله حمامين تثبت الشفعة
فيه **والشفعة** ثابتة ايضا في
كل ما لا يتقل من الارض غير الموقوفة
والمحتكرة **كالعقار وغيره** من البنا
والشجر تبع الارض وانما ياخذ
الشفيع شقص العقار **بالثمن**
الذي وقع عليه البيع فان
كان الثمن مثليا حب ونقد اخذ
بمثله او متقوما كعبد وثوب اخذ

أخذه بقيمته يوم البيع **وهي** أي
الشفعة بمعنى طلبها **علي الفور** و
حينئذ فالبيات والشفيع إذا علم
بيع الشقص بأخذه وتكون المبادرة
في طلب الشفعة على العادة فلا
يكلف الأسراع على خلاف عادته
يعدو وغيره بل الضابط في ذلك
أن كل ما عدتوا نيا في حق الشفعة
اسقطها ولا فلا **فإن آخرها**
أي الشفعة مع **القدرة** عليها بطلت
ولو كان مريد الشفعة مريضا أو
غائبا عن بلد المشتري أو مجبوسا
أو خائفا من عدو فليوكل إن قدر
ولا فليشهد على الطلب فإن ترك
المقدور عليه من التوكيل والاستمرار
بطل

١٥٤
بطل حقه في الأظهر ولو قال الشفيع
لم أعلم أن حق الشفعة على الفور وكان
من يخفي عليه ذلك صدق بيمينه
وإذا تزوج الشخص امرأة على
شقص أخذه أي أخذ الشفيع
الشقص **مهر المثل** لتلك المرأة **وإن**
كان الشفعاء جماعة استحقوها أي
الشفعة **على قدر حصصهم** من
الأملان فلو كان له حدهم نصف عقار
والآخر ثلثه والآخر سدسه فباع صنا
النصف حصته أخذها الآخران اثلاثا
فصل في أحكام القراض وهو
لغة مشتق من القرض وهو القطع
وشرعا دفع المالك مالا لعمال يعمل
فيه ويرجع المال بينهما **والقراض أربع**

شرايط احدها ان يكون علي ناض
اي نقد من الدراهم والدنانير
الخالصة فلا يجوز القراض علي تب
ولا حلي ولا مغشوش ولا عروض
ومنها الفلوس والثاني ان ياذن
رب المال للعامل في التصرف اذنا
مطلقا فلا يجوز للمالك ان يضيق التصرف
علي العامل كقوله لا تشتري شيئا
حتى تشاورني او لا تشتري الا الخنطة
البيضاء مثلا ثم عطف المصم علي قوله
سابقا مطلقا قوله هنا وفيما اي
في التصرف في شي لا ينقطع وجوده
غالبا فلو شرط عليه شرا شي يندد
وجوده كالحنبل البلق لم يصح الثالث
ان يشترط له اي يشترط المالك
للعامل

للعامل جزا معلوما من الرخ كنصفه
او ثلثه فلو قال المالك للعامل قارضتك
علي هذا المال علي ان لك شركة فيه او
نصيبا منه فسد القراض او علي ان
الرخ بيننا صح ويكون نصفين
والرابع ان لا يقدر المفسد القراض
بمدة معلومة كقوله قارضتك سنة
وان لا يعلق بشرط كقوله اذا جا
راس الشهر قارضتك والقراض امانه
وحينئذ لا ضمان علي العامل في مال
القراض الا بعد وان فيه وفي بعض
النسخ الا بالتعدي واذا حصل
في مال القراض ربح وخسوان
جبر الخسران بالربح واعلم ان
عقد القراض جائز من الطرفين فكل

من المالك والعامل فسخه **فصل في**
احكام المساقاة وهي لغة مشتقة
من السقي وشرعا رفع الشخص نخلا
او شجر عذب لمن يتعمده بسقي او تربية
على ان له قدرا معلوما من الثمرة
والمساقاة جايضة على شيئين فقط
النخل والكرم فلا تجوز المساقات
على غيرهما كتين ومشمش وتصح
المساقاة من جازن التصرف ولصبي لنفسه
ومجنون بالولاية عليهم عند المصلحة
وصيغتها ساقيتك على هذا النخل
يكذا الواسمته اليك لتعمده ونحو
ذلك ويشترط قبول العامل **ولها**
اي المساقاة **شرطان** احدهما ان
يقدرها المالك بمدة معلومة
كسنة

كسنة هلالية ولا تجوز تقديرها
بادراك الثمر في الاصح **والثاني**
ان يعين المالك للعامل **جزا معلوما**
من الثمرة كنصفها او ثلثها ولو قال
المالك على ان ما فتح الله من الثمرة
يكون بيننا صح وحمل على المناصفة
والعمل فيها على ضربين احدهما عمل
يعود نفعه الي الثمرة كسقي النخل
وتلقيحه بوضع شي من طلع الذكور
في طلع الاناث **فهو على العامل والثاني**
عمل يعود نفعه الي الارض كنصب
الدولاب وحفر الانهار **فهو على**
رب المال ولا يجوز ان يشترطه
المالك على العامل شيئا ليس من اعمال
المساقاة كحفر النهر ويشترط انفراد

العامل بالعمل ولو شرط رب المال عمل
علامة مع العامل لم يصح واعلم ان
عقد المساقاة لازم من الطرفين
ولو خرج المثل مستحقا كان اوصي
بثمرة التخل المساقى عليها للعامل
على رب المال اجرة المثل **فصل في عمله**
احكام الاجارة وهي بكسر الهجزة في
المشهور وحكي ضمها وهي لغة اسم
للاجرة وشرعا عقد على منفعة
معلومة مقصودة قابلة للبذل
اما منفعة البضع فالعقد عليها لا يبي
اجارة ولا باحة بعوض معلوم وشرط
كل من الموجه والمتاجر الرشيد وعدم
الاكراه وخرج معلومة الجعالة ونقص
استيجار تفاحة لشها وبقابلة البذل
منفعة

منفعة البضع فالعقد عليها لا يبي اجارة
وبالا باحة اجارة الجوارى للوطي وبعض
الاعارة وبمعلوم عوض المساقات
ولا تصح الاجارة الا بايجاب كاجرتك
وقبول كاستاجرت وذكرك المصناب
ما تصح اجارته بقوله **وكلمنا امكن**
الاستفاعة به مع بقاء عينه كاستيجار
دار للسكنى ودابة للركوب **صحت اجارته**
والا فلا وصحة اجارة ما ذكر شروطه
بقوله **اذا قدرت منفعة باحب**
امر من اما بمد كاجرتك هذه الدار
سنة او عمل كاستاجرتك لتخيط لي
هذا الثوب وتجب الاجرة في الاجارة
بنفس العقد **واطلاقها تقتضي تعجيل**
الاجرة الا ان يشترط فيها التاجيل

او لغيره

على حدوده
الزمحل يمل

قوله تبطل الاحارة بتلف الميت وهو الاستوفى منه وخرج بها المستوفى وهو
المستاجر

فتكون الاجرة موجلة حينئذ **ولا تبطل**
الاجارة بموت احد المتعاقدين اي
 الموجر والمستاجر ولا بموت المتعاقدين
 بل تبقى الاجارة بعد الموت الى نقصان
 مدتها ويقوم وارث المستاجر مقامه
 في استيفاء منفعة العين الموصرة **وتبطل**
الاجارة بتلف العين المستاجرة كانهدام
 الدار وموت الدابة المعينه وبطلان
 الاجارة بما ذكر بالنظر للمستقبل لا لماض
 فلا تبطل الاجارة فيه في الاظهر بل
 يستقر قطعه من المسمى باعتبار اجرة
 المثل فنقوم المنفعة حالة العقد
 في المدة الماضية فاذا قيل كذا يؤخذ
 بتلك النسبة من المسمى وما تقدم
 من عدم الانفساخ في الماضي مفيد
 بما

بما بعد قبض العين الموحدة وبعد مضي
مدة لها اجرة والا انفسخ في المستقبل
في المستقبل والماضي وخرج بالمعينة
ما اذ كانت الدابة الموحدة في المذمة
فان المجراد ااحضرها وماتت
في اثنا المدة فلا تنفسخ الاجارة بل
يجب على المجراد ابدالها واعلم ان يد
الاجير على العين الموحدة امانه
وحينئذ لضمان على الاجير لا بعد
فيها كان ضرب الدابة فوق العادة
او اركبها شخصا ثقل منه **فصل**
في احكام المعجالة وهي بتبذير الجيم
وهي لغة ما يجعل لشخص على شيء
يفعله وشرعا التزام مطلق التصرف
عوضا معلوما على عمل معين او

و قضا و قدر و ...

بمجهول لمعين او غيره **والجعالة جائزة**
من الطرفين طرف الجاعل والمجوعول له
وهو ان يشترط في رد ضالته عوضا
معلوما كقول مطلق التصرف من رد
ضالتي فله كذا فاذا اردتها **استحق**
البراد ذلك العوض المشروط له
فصل في احكام المخابرة وهي عمل
العامل في ارض المالك ببعض ما يخرج
منها والبذر من العامل **واذا ادفع**
شخص ارضا لغير رعيها وشرط له جزا
معلوما من رعيها لم يجز لكن التووي
تبع الابن المندرا اختار جواز المخابرة
وكذا المزارعة وهي عمل الارض ببعض
ما يخرج منها والبذر من المالك **وان**
الكر اه اي شخصا اياها اي ارضا يذهب
او

109
او فضنه او شرط له طعاما معلوما
في ذمته جاز اما لو دفع لشخص ارضا
فيها نخل كثير او قليل فساقاه عليه وزار
علي الارض فحوز هذه المزارعة تتبعها
للمساقاه **فصل في احكام احياء الموات**
وهي كما قال الرافعي في الشرح الصغير
ارض لا مالك لها ولا ينتفع بها احد
واحياء الموات جائز بشرطين احدهما
ان يكون المحي مسلما فيسن له احياء
الارض الميثة سواء اذن له الامام ام لا
اللهم الا ان يتعلق بالموات حق كان
حقي للامام قطعة منه وحيائها شخص
فلا يملكها الا باذن الامام في الاصح
اما الرمي والمعاهد والمستامن فليس
للم احياء ولو اذن لهم الامام **والثاني**

ان تكون الارض حرة لم تجز عليها ملك
لمسلم وفي بعض النسخ ان تكون الارض
حرة والمراد من كلام المصنف ان مكان
معمور وهو الان خراب فهو لما لك
ان عرف مسلما كان وزميا ولا يملك
هذا الخراب بالاحياء فان لم يعرف
مالكه والعمارة اسلامية فهذا المعمور
مال ضايع امره لراي الامام في حفظه
او بيعه وحفظ ثمنه وان كان المعمور
جاهليا ملك بالاحياء وصفة الاحياء
ماكان في العادة عمارة للمحوي
ومختلف باختلاف الغرض الذي
يقصده المحوي فاذا اراد المحي احياء
الموات مسكنا بشرط فيه تحويط
البقعة ببناء حيطانها بما جرت به
عادة

عادة ذلك المكان من اجر وصخر او لبن
او قصب واشترط ايضا سقف
بعضها ونصب باب لها وان اراد
المحي احياء الموات زريبة دواب فيكفي
تحويط دون تحويط السكنى ولا
يشترط السقف وان اراد احياء
الموات مزرعة فيجمع التراب حولها
ويسوي الارض بكسح مستطيل فيها
وطم منخفض وترتيب مآلها بشق
ساقية من يبر او حفر قناة فان
كفاها المطر المعتاد لم يحتج لترتيب
المآل على الصحيح وان اراد المحي احياء
الموات بستان فيجمع التراب والتحويط
حول ارض البستان ان جرت به
عادة ويشترط مع ذلك الفرس على

المذهب واعلم ان الماء المختص بشخص
لا يجب بذله لما شبة غيره مطلقا
انما يجب بذل الماء بثلاثة شرائط
احدها ان يفضل الماء عن حاجته
اي صاحب الماء فان لم يفضل عن حائله
بدا بنفسه ولا يجب بذله لغيره
الثاني ان يحتاج غيره اليه اما
لنفسه او لبيئته هذا اذا كان هناك
كل امر عاه الماشية ولا يمكن رعيه الا
ببقي الماء ولا يجب عليه بذل الماء
لزرع غيره ولا لشجره والثالث
ان يكون الماء في مفرقه وهو مما
يستخلف في بين او بين فاذا اخذ
هذا الماء في اناء لم يجب بذله على
الصحيح وحيث وجب البذل

للماء

للماء فلا وجوب فالمراد به تمكين الماشية
من حضورها الي البئر ان لم يتضرر
صاحب الماء في زرعته او ماشيته
فان تضرر بوردوها منعت منه
واستقي لها الرعاية كما قال الماوردي
وحيث وجب البذل للماء امتنع
اخذ العوض عليه على الصحيح
فصل في احكام الوقف
وهو لغة الحبس وشرعا حبس مال
معين قابل للنقل يمكن الانتفاع به
مع بقاء عينه وقطع التصرف فيه
علي ان يصرف في جهة خير تقربا الي
الله تعالى وشرط الوقف صحة
عبارته واهلية التبرع والوقف
جايز بثلاثة شرائط وفي بعض

المنح والوقف جايز وله ثلاثة شروط
احدها ان يكون الموقوف مما ينتفع
به مع بقاء عينه ويكون الانتفاع مباحا
مقصودا فلا يصح وقف الاله الله ولا
وقوف راحم الزينة ولا يشترط النفع
حالا فيصح وقف عبد وحق صغيرين
واما الذي لا يبقى عينه كقطعوم ورحمان
فلا يصح وقفه والثاني ان يكون
الوقف على اصل موجود وفرع لا ينقطع
تخرج الوقف على من سيولد للواقف ثم
على الفقرا ويسمى هذا منقطع الاول
فان لم يقل ثم على الفقرا كان منقطع
الاول والآخر وقوله لا ينقطع احترازا
عن الوقف المنقطع الاخر كقوله وقفت
على زيد ثم نسله ولم يزد على ذلك

ففيه

ففيه طريقان احدهما انه باطل
مكتقطع الاول وهو الذي مشي عليه
المص والراجح الصحة والثالث ان لا
يكون الوقف في محظور بقاء مشالة
اي محرم فلا يصح الوقف على عمارة
كنيسة للتعبد واهم كلام المص انه
لا يشترط في الوقف ظهور قصد القرية
بل انتفا المعصية سوا وجد في الوقف
ظهور قصد القرية كما لو وقف
على الفقرا او لا كما لو وقف على الاغنيا
ويشترط في الوقف ان لا يكون موقفا
كوقفت هذا سنة وان لا يكون
معلقا كقوله اذا جاراس الشهر فقد
وقفت كذا كذا وهو اي الوقف
على ما شرط الواقف فيه من تقديم

لبعض الموقوف عليهم كوقفت علي اولادي
الاورع منهم **او تاخير** كوقفت علي
اولادي فاذا انقرضوا فعلي اولادهم
وتسوية كوقفت علي اولادي بالسوية
بين ذكورهم واناثهم **وتفصيل** لبعض
الاولاد علي بعض كوقفت علي اولادي
للمذكر مثل حظ الانثيين **فصل**
في احكام الهبة وهي لغة مأخوذة
من هبوب الريح ويجوز ان تكون من
هب من نومه اذا استيقظ فكانت
فاعلا استيقظ للاحسان وهي في الشرع
تمليك منجز مطلق في عين حال الحياة
بلا عوض ولو من الماعلي خرج بالمعجز
بالوصية وبالمطلق التملك الموقت
وخرج بالعين هبة المنافع وخرج
بحال

١١٢
بحال الحياة الوصية ولا تصح الهبة الا
بإيجاب وقبول لفظا وذكر المص ضابط
الموهوب في قوله **وكما جاز بيعه**
جازت هبته وما لا يجوز بيعه كمن
لا يجوز هبته الاحبني حنطة وخوها
فلا يجوز بيعهما ويجوز هبتهما **ولا**
لا تلزم الهبة الا بالقبض بادانت
الواهب فلو مات الموهوب له او الواهب
قبل قبض الهبة لم تنسخ الهبة وقام
وارثه مقامه في القبض والقباض
واذا قبض بها الموهوب له لم يكن الواهب
الرجوع فيها الا ان يكون والد
وان علا واذا اعمر شخص شيئا
اي دارا مثالا كقوله اعمرك هذه
الدار **او رقبه** اياها كقوله ارقبتك

هذه الدار وجعلتها لك رقبتي وان
مت قبلي عادت الي او مت قبلك
استقرت لك فقبل وقبض **كانت**
ذلك الشيء **للمعراج والمرقب** بلفظ اسم
المفعول فيها **ولورثته من بعده** وبلغوا
الشرط المذكور **فصل في احكام**
اللقطة وهي بفتح القاف اسم للشيء
الملتقط ومعناها شرعا ما ضاع من
ماله بسقوط او غفلة وخوها **واذا**
وجد شخص بالغا كان او لا مسلما كان
او لا فاسقا كان او لا **لقطة في موات**
او طريق فله اخذها وتزكها ولكن
اخذها **اولي** من تزكها ان كان الاخذ
لها **علي ثقة من القيام** بها فلو تزكها
من غير اخذ لم يضمنها ولا يجب الاشهاد
علي

115
علي التقاطها لتملك او حفظ ويترفع
القاضي اللقطة من الفاسق ويضعها
عند عدل ولا يعقد تعريف الفاسق
للقطة بل يضم القاضي اليه رقيب
عدلا يمنع من الخيانة فيها ويترفع
الولي اللقطة من يد الصبي ويعرفها
ثم بعد التعريف يملك اللقطة للصبي
ان راء المصلحة في تملكها **فاذا**
أخذها اي اللقطة وجب **عليه**
ان يعرف في اللقطة عقب اخذها
بستة اشياء وعافها من جلد او خرقة
مثلا **وعفاصها** هو بمعنى الوعاء
وكايفها بالمد وهو الحنيط الذي تربط
به **وجنتها** من ذهب او فضة و
عددها وزنها ويعرف بفتح اوله

وسكون ثاميه من المعرفة **وَأَنْ يَحْفَظَهَا**
 حتما في **حِرْزِ مَثَلِهَا** ثم بعد ما ذكر
إِذَا ارَادَ الْمُتَقَطُّ تَمْلِكَهَا عَرَفَهَا
 يتشد يد الرام من التعريف **سَنَةِ عَلِي**
أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ عند خروج الناس
 من لجماعه **وَفِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي وَجَدَهَا**
فِيهِ وفي الأسواق ومحورها من مجامع
 الناس ويكون التعريف على العادة
 زمانا ومكانا وابتدأ السنة من
 وقت التعريف **لَهَا** لا يلتقاط ولا يجب
 استيعاب السنة بالتعريف بل
 يعرف كل يوم من بين ويذكر المتقط
 في تعريف اللقطة بعض أو صافها
 فإن بلغ فيها ضمن ولا تلزمه مونة
 التعريف أن اخذ اللقطة ليحفظها
 علي

في تعريف
 السنة
 في
 الموضع
 الذي
 وجدها

علي مالكم بل يرتبها القاضي من بيت
 المال أو يقترضا علي المالك وإن اخذ
 اللقطة ليملكها وحب عليه تعريفها
 ولزمه مونة تعريفها سواء ملكها
 بعد ذلك أم لا ومن التقط شيئا
 حقيقا لا يعرفه سنة بل يعرفه زمنا
 يظن أنه فاقده **بِمَرَضٍ عَنْهُ** بعد
 ذلك الزمن **فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَاحِبَهَا**
 بعد تعريفها **كَانَ لَهُ أَنْ يَتَمَلَّكَهَا**
بِشَرَطِ الضَّمَانِ لها فلا يملكها المتقط
 بمجرد مضي السنة بل لا بد من لفظ
 يدل علي القلق كتملكت هذه
 اللقطة فإن تملكها وظهر مالكمها
 وهي باقية وانفقا علي رد عينها
 أو بدلها فلا مرفيه وأصح وإن

تنازعاً وطلبها المالك واد الملتقط
العدول الي يدها اجيب المالك
في الاصح وان تلفت اللقطة بعد
تملكها غرم الملتقط مثلها ان كانت
مشليه وقيمتها ان كانت متقومه
يوم التملك وان نقصت بعيب
فله اخذها مع الارش في الاصح
واللقطة وفي بعض النسخ وجمله
اللقطة على اربعة اضرب احدها
ما يبقى على الدوام كالذهب والفضة
فهذا اي ما سبق من تعريفها سنة
وتملكها بعد السنة حكمه اي
حكم ما يبقى على الدوام والضرب
الثاني ما لا يبقى على الدوام
كالطعام الرطب هو اي الملتقط

له

له مخير بين خصلتين كله وغرم
ثمنه اي غرم قيمته او بيعه وحفظ
ثمنه الي ظهور مالكة والثالث ما
يبقى بعلاج كالرطب والعنب فيفعل
ما فيه المصلحة من بيعه وحفظ
ثمنه او تحفيظه وحفظه الي ظهور
مالكة والرابع ما يحتاج الي تفقده
كالحيوان وهو ضربان احدهما
حيوان لا يمتنع بنفسه من صغار
السباع كغتم وعجل هو اي ملتقطه
مخير فيه بين ثلاث امور كله
وغرم ثمنه او تركه بلا اكل والتفوق
بالانفاق عليه او بيعه وحفظ
ثمنه الي ظهور مالكة والثاني
حيوان يمتنع بنفسه من صغار

فيه

السباع كبيع وفرس **فان وجد الملتقط**
في الصحر اتركه وحرم التقاطه
 لملك فلو اخذه لملك ضمنه **وان**
وجد الملتقط في الحضر فهو مخير
 بين الاشياء الثلاثة **فيه** والمراد
 بالثلاثة السابقة فيما لا يمتنع
فصل في احكام القبيط وهو
 صبي منبوز لا كافل له من اب او
 جد او ما يقوم مقامهما ويلحق بالصبي
 كما قال بعضهم المجنون البالغ **واذا**
وجد لقبيط يعني ملقوطة **بقارعة**
الطريق فاخذ منها وتربيته و
كفالتة واجبة على الكفاية
 فاذا التقطه بعض من هواهل
 لحضانة القبيط سقط الاثم عن
 الباقي

سواء كان له من اب او جد او ما يقوم مقامهما

الباقي فان لم يلتقطه احد اثم الجميع
 ولو علم به واحد فقط تعيين عليه
 ويجب في الاصح الاشهاد على التقاطه
 و اشار المصالح لشروط الملتقط
 بقوله **ولا يقرب الا في يديا مابين حرس**
 مسلم رشيد **فان وجد الملتقط**
معه مال انفق عليه الحاكم منه
 ولا ينفق الملتقط عليه منه الا بان
 لحاكم **وان لم يوجد معه** اي للقبيط
مال فنفقته كانية في بيت المال
 ان لم يكن له مال عام كالوقف على
 اللقطا **فصل في احكام الورثة**
 وهي فعيلة من ورع اذا ترك
 وتطلق لغة على الشي الموضوع
 عند غير صاحبه للمحفظ وتطلق

والصحيح قوله تعالى ان الله انما امركم
 ان تعادوا الايمان ان اهلها امر

والصحيح قوله تعالى ان الله انما امركم
 ان تعادوا الايمان ان اهلها امر

شرعا على العقد المقتضي للاستمفاظ
والوديعة امانه في يد الوديع
ويستحب قبولها لمن قام بالامانة
فيها ان كان ثم غيره والا وجب قبولها
كما اطلقه جمع قال في الروضة كاصلها
وهذا محمول على اصل القول دون
اتلاف منفعتة وحرز ممانا ولا
يضمن الوديع الوديعة الا بالتعدي
فيها وصور التعدي كثيرة مذكورة في
المطولات منها ان يودع الوديعة
عند غيره بلا اذن من المالك ولا
عذر من الوديع ومنها ان ينقلها من
محل الى محل او دار الى اخرى دونها في
الحوز وقول المودع بفتح الدال
مقبول في ردها على المودع بكسر
الدال

هذا هو الوجه الصحيح في الوديعة
انها لا تملك للمالك ولا للوديع
بل هي في حوز الوديع ولا يملك
للمالك ان يردّها الى غيره
ولا للوديع ان يبيعها او يهبها
او يقرضها لغيره

الدال وعليه اي الوديع بها اي
بالوديعة ان يحفظها في حوزها
فان لم يفعل ضمن واذا طوّل اي
الوديع بها اي بالوديعة فلم يحجزها
مع القدرة عليها حتى تلفت ضمن
فان اخراخراها بعذر لم يضمن
كتاب احكام
الفرايض والوصايا والفرايض
جمع فريضة بمعنى مفرضة من
الفرض بمعنى التقدير والفريضة شرعا
اسم نصيب مقدّر مستحقه والوصايا
جمع وصية من وصيت الشيء بالشيء
اذا وصلته به والوصية شرعا
قبول بحق مضاف لما بعد الموت
والوارثون من الرجال المجمع على

علي ارثهم **عشرة** بالاختصار واما
بالسطر خمسة عشر وعد المص العشرة
بقوله **الابن وابن الابن وان يسفل**
والاب والجدة وان علل والاخ وابن
الاخ وان ترلخا والعلم وابن العم وان
تباعد او الزوج والمولي المعنف
الي اخره ولو اجتمع الرجال فقط ورث
منهم ثلاثة الاب والابن والزوج فقط
ولا يكون المييت في هذه الصورة الا
امراة **والوارثون من النساء المجمع**
علي ارثهم **سبعة** بالاختصار وبالسطر
عشرة وعد المص السبع بقوله
البنت وبنت الابن وان يسفلت
والام والجدة وان عللت والاخيت
والزوجة والمولاة المعنقة ولو اجتمع

كل

كل من النساء فقط ورث منهن خمسة
البنت وبنت الابن والام والزوجة
والاخذ الشقيقة ولا يكون المييت
في هذه الصورة الا رجلا **ومن لا**
يسقط من الورثة **بحال خمسة** **من**
الزوجان اي الزوج والزوجة **والاخوان**
اي الاب والام **وولد الصلب ذكرا**
كان ام ابني **ومن لا يرث بحال**
سبعة **العند** والامة ولو عير بالرق
كان اولي **والمدير وام الولد والمخاتبة**
واما الذي بعضه حرا ذامات
عن مال ملكه ببعضه الحر ورثه
قريبه الحر **وزوجته ومعتق**
بعضه **والقاتل** لا يرث ممن قتله
سوا قتله مضمونا ولا **والموتد** ومثله

الذنديق وهو من يخفي الكفر ويظهر
 الاسلام **واهل ملتين** فلا يرث مسلم
 من كافر ولا عكسه ويرث الكافر الكافر
 وان اختلفت ملتئما كيهودي ونصراي
 ولا يرث حزبي من ذمي ولا عكسه و
 المرتد لا يرث من مرتد ولا من مسلم
 ولا من كافر **واقرب العصبات** وفي
 بعض النسخ العصبية واربد هما من
 ليس له حال تعصيبه سهم مقدر من
 من الجمع على تورثهم وسبق بيانهم
 وانما اعتبار السهم حال التعصيب ليحل
 الاب والجد فان لكل منهما سهم مقدر
 في غير التعصيب ثم عد المصم الاقربية
 في قوله **الابن ثم ابنته ثم الاب ثم ابوه**
ثم الاخ للاب والام ثم الاخ للاب ثم
ابن

الام ثم من الاخ **ثم الاب**
ابن الاخ للاب الى اخره وقوله **ثم الام**
ثم ابنته على هذا الترتيب اي فيقدم
 العم للابوين ثم الاب ثم ابن العم كذلك
 ثم يقدم عم الاب من الابوين ثم من
 الاب ثم بنوها كذلك ثم يقدم عم الجدة
 من الابوين ثم من الاب كذلك وهكذا
فان عدمت العصبان من النسب
 والميت عتيق **فالولي المعتق** يرثه
 بالعصوبة ذكر لكان المعتق او انثي
 فان لم يوجد للميت عصبية بالنسب
 ولا عصبية بالول فماله لبيت المال
فصل في الفروض وفي بعض النسخ
 والفرايض **المذكورة في كتاب**
الله تعالى سنة لا يناد عليها
 ولا ينقص عنها الا لغرض كالعول

ولا ينقص عنها الا لغرض كالعول
 ولا ينقص عنها الا لغرض كالعول
 ولا ينقص عنها الا لغرض كالعول
 ولا ينقص عنها الا لغرض كالعول

والستة هي النصف والربع والثمن
والثلثان والثالث والسادس وقد
يعبر عن ذلك الفرضيون بعبارة
مختصة وهي الربع والثالث وضعف
كل ونصف كل فالنصف فرض خمسة
البنت وبنت الابن اذا انفردت
كل منهما عن ذكر يعصمها والاخت من
الاب والام والاخت من الاب اذا
انفردت كل منهما عن ذكر يعصمها و
الزوج اذا لم يكن معه ولد ذكر كان
الولد او ابنتي ولا ولد ابن والربع فرض
اثنين الزوج مع الولد او ولد الابن
سواء كان الولد منه او من غيره وهو
اي الربع للزوجة او الزوجتين
وللزوجة مع عدم الولد او ولد

الاب

الابن والافصح في الزوجة حذف
التا ولكن اثباتها في الفرائض حسن
للمختير والثمن فرض الزوجة والزوجة
والزوجة مع الولد او ولد الابن
يشتركون كل من في الثمن والثلثان
فرض اربعة البنات للصلب فاكث
وبنت الابن فاكث وفي بعض النسخ
وبنات الابن والاختان من الاب
والام فاكث والاختان من الاب
فاكث وهذا عند افراد كل منهما
عن اخواتهن فان كان معهن ذكر
فقد يردن على الثلثين كما لو كن عشرة
والذكر واحد فلهن عشرة من اثني
عشر وهي اكثر من ثلثها وقد ينقص
كسنتين مع ابنتين والثلث فرض

اثنتين الام اذا لم تحجب وهو ما اذا لم
يكن للميت ولد ولا ولد ابن ولا اثنان
من الاخوة والاختوات سواء كانوا اشقا
اولاد اولاد وهو اي الثلث **لاثنتين**
فصاعدا من الاخوة والاختوات من
ولد الام ذكور كانوا واناثا او
خناثا او البعض كذا او البعض كذا
والسدس فرض سبعة الام مع
الولد او ولد الابن او اثنتين فصاعدا
من الاخوة والاختوات ولا فرق بين
الاشقا وغيرهم ولا بين كون البعض
كذا او البعض كذا وهو اي السدس
للجدة عند عدم الام والحديثين والثلاث
ولبنت الابن مع بنت الصواب
تكملة الثلثين وهو اي السدس فرض
للاخت من الاب مع الاخت من الاب
والام تكملة الثلثين وهو اي السدس فرض
الاب

١٥٢
الاب مع الولد او ولد الابن ويدخل
في كلام المصم ما لو خلف الميت بنتا
وابا فللبنت النصف وللاب السدس
فرضا والباقي تعصيبا وفرض الجدة
الوارث عند عدم الاب وقد يفرض
للجد السدس ايضا مع الاخوة كالألو
كان معه فوافرض وكان سدس
المال خير له من المقاسمة ومثلث
الباقي كبنيتين وجد وثلاث اخوة
وهو اي السدس للواحد من ولد
الام ذكر كان او انثى وتسقط
للجدات سوا قريبن ام يعدن
بالام فقط وتسقط الاجداد بالآ
وتسقط ولد الام اي الاخ للام مع
وجود اربعة الولد ذكر كان او

اتقى ومع لد الابن كذلك ومع الاب
ولجد وان علا ويسقط ولد الاب
والام مع ثلاثة الابن وابن الابن
وان سفل ومع الاب ويسقط ولد
الاب باربعة بهولاي **الثلاث**
اي الابن وابن الابن والاب والاخ
من الاب والام واربعة يعصبون
اخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين الابن
وابن الابن والاخ من الاب والام
والاخ من الاب اما الاخ من الام فلا
يعصب اخته بل لها الثلث واربعة
يرثون دون اخواتهم وهم الاعمام
وبنو الاعمام وبنو الاخ وعصبان
المولي واما الفردي عن اخواتهم لانهم
عصبية وارثون واخواتهم من ذوي
الارحام

الارحام فلا يرثون **فصل في**
احكام الوصية وسبق معناها
لغة وشرعا وابل كتاب الفرائض ولا
يشترط في الموصي به ان يكون معلوما
وموجودا **وحينئذ تجوز الوصية**
بالمعلوم والمجهول كاللبن في الضرع
ق **المعدوم** كالوصية بثمر
هذه الشجرة قبل وجود الثمرة وهي
اي الوصية **من الثلث** اي ثلث مال
الموصي **فان زاد على الثلث وقف**
الزائد على اجازة الورثة المطلقين
التصرف فان اجازوا فاجازتهم
تنفيذ للوصية بالزائد وان ردوا
بطلت في الزائد **ولا تجوز الوصية**
لوارث الا ان يجزها باقي الورثة

الموجود والمعدوم

المطلقين التصرف وذكر المص شرط
الموصي في قوله **وتصح** وفي بعض
النسخ وتجوز **الوصية من كل مال**
عاقل اي مختار حر وان كان كافرا
او مجورا عليه بسفه او فلس فلا تصح
وصية مجنون ومغني عليه وصبي
ومكره وذكر المص شرط الموصي له
اذا كان معين في قوله **للمالك**
اي لمن يتصور له الملك من صغير
وكبير وكامل ومجنون وحمل موجود
عند الوصية بان يفصل لاقل من
سنة اشهر من وقت الوصية وخرج
بمعين ما اذا كان الموصي له جهة
عامة فان الشرط في هذا ان لا تكون
الوصية جهة معصية كعمارة كنيسة
من

في هذه الوصية
ان يكون الموصي له
موجودا عند الوصية
او يتصور له الملك
من صغير وكبير
وكامل ومجنون
وحمل موجود
عند الوصية
بان يفصل لاقل
من سنة اشهر
من وقت الوصية
ويخرج بمعين
ما اذا كان الموصي
له جهة عامة
فان الشرط في
هذا ان لا تكون
الوصية جهة
معصية كعمارة
كنيسة من

من مسلم او كافر للتعبد **وتصح الوصية**
في سبيل الله تعالى وتصرف للمغفلة
وفي بعض النسخ بدل سبيل الله وفي
سبيل البراي كالوصية للمفقراء
اولينا مسجد **وتصح الوصية** اي
لا يصح **بقضاء الديون** وتنفيذ
الوصايا والنظر في امر الاطفال لمن
اي شخص **اجتمعت فيه خمس شرايط**
الاسلام والبلوغ والعقل والحرية
والامانة واكتفى بهما المص عن العدالة
فلا يصح الا بصلاصناد من ذكر
لكن الاصح جواز وصية ذي ابي
زمي عدل في دينه على اولاده
الكفار ويشترط ايضا في الوصي ان
لا يكون عاجزا عن التصرف فالعاجز

فيجوز النظر لها الى الوجه منها خاصة
 والسابع النظر الى الامة عند ابتاعها
 اي شرايها فيجوز النظر الى الموضع
 الذي يحتاج الي تقليبها فينظر
 الى اطرافها وشعرها لاعورثها
 فصل فيما لا يصح النكاح
 الابيه ولا يصح عقد النكاح الابوي
 عدل وفي بعض النسخ بولي عدل
 ذكر وهو احتراز عن الانثى فانها
 لا تزوج نفسها ولا غيرها ولا يصح
 النكاح ايضا الا بحضور شاهدي
 عدل وذكر المص شرط كل من الولي
 والشاهدين في قوله ويقتصر الولي
 والشاهدان الى سنة شرايط الاول
 الاسلام فلا يكون ولي المرأة كافرا

فيجوز النظر لها الى الوجه منها خاصة
 والسابع النظر الى الامة عند ابتاعها
 اي شرايها فيجوز النظر الى الموضع
 الذي يحتاج الي تقليبها فينظر
 الى اطرافها وشعرها لاعورثها
 فصل فيما لا يصح النكاح
 الابيه ولا يصح عقد النكاح الابوي
 عدل وفي بعض النسخ بولي عدل
 ذكر وهو احتراز عن الانثى فانها
 لا تزوج نفسها ولا غيرها ولا يصح
 النكاح ايضا الا بحضور شاهدي
 عدل وذكر المص شرط كل من الولي
 والشاهدين في قوله ويقتصر الولي
 والشاهدان الى سنة شرايط الاول
 الاسلام فلا يكون ولي المرأة كافرا

فيجوز النظر لها الى الوجه منها خاصة
 والسابع النظر الى الامة عند ابتاعها
 اي شرايها فيجوز النظر الى الموضع
 الذي يحتاج الي تقليبها فينظر
 الى اطرافها وشعرها لاعورثها
 فصل فيما لا يصح النكاح
 الابيه ولا يصح عقد النكاح الابوي
 عدل وفي بعض النسخ بولي عدل
 ذكر وهو احتراز عن الانثى فانها
 لا تزوج نفسها ولا غيرها ولا يصح
 النكاح ايضا الا بحضور شاهدي
 عدل وذكر المص شرط كل من الولي
 والشاهدين في قوله ويقتصر الولي
 والشاهدان الى سنة شرايط الاول
 الاسلام فلا يكون ولي المرأة كافرا

للشهاوة والاحتياط

الا فيما يستثنيه المصم والثاني البلوغ
 فلا يكون ولي المرأة صغيرا والثالث
 العقل فلا يكون الولي مجنونا سوا
 اطلق جنونه ام تقطع والرابع الحرية
 فلا يكون الولي عبدا في ايجاب النكاح
 ويجوز ان يكون قابلا في النكاح
 الخامس الذكورية فلا تكون المرأة
 ولختي وليين والسادس العدالة
 فلا يكون الولي فاسقا واستثنى
 المصم من ذلك ما تضمنه قوله الا انه
 لا يقتصر نكاح الخمية الى اسلام
 الولي ولا نكاح الامة الى عدالة
 السيد فيجوز كونه فاسقا وجميع ما
 سبق في الولي معتبر في شاهدي
 النكاح واما العي فلا يقدر في الولاية

الا

فصل

في الاصحح **واولا الولاية** اي اخق الاوليا
 بالتزوج **الاب ثم الجد ابوالاب** ثم ابوه
 وهكذا يقدم الاقرب من الاجداد
 على الابعد **ثم الاخ للاب والام** ولو
 غير بالشقيق لكان اخضر **ثم الاخ للام**
ثم بن الاخ للاب والام وان سفل
بن الاخ للاب وان سفل **ثم العم الشقيق**
ثم العم للاب ثم ابنه اي ابن كل منهما
 وان سفل **علي هذا الترتيب** فيقدم
 ابن العم الشقيق على ابن العم للاب **فاذا**
عدم العصبات من النسب **فالولي**
المعتق الذكر ثم **عصباته** على ترتيب
 الارث اما المولاة المعتقة اذا كانت
 حية فيزوج عتيقها من نزوج المعتقة
 بالترتيب السابق في اوليا النسب
 فاذا

وهذا
 يشتمل
 نفوقه
 عليه الورس
 تشبه لها

فاذا ماتت المعتقة **فزوج** عتيقها من له الولا
 على المعتقة **ثم الحاكم** يزوج عند فقد
 الاوليا من النسب والولا ثم شرع المصم
 في بيان لخطبة بكسر الخاء هي التماس
 الخاطب من المحبوبة النكاح فقال
ولا يجوز ان يصرح بخطبة معتدة
 عن وفاة او طلاق باين اورد جمعي والتبر
 ما يقطع بالرغبة في النكاح كقوله للمعتدة
 اريد نكاحك **وتحوز** ان لم تكن المعتدة
 عن طلاق رجعي **ان يعرض** لها بالخطبة
ويحكمها بعد انقضاء عدتها والتقريض
 ما لا يقطع بالرغبة في النكاح بل يحتملها
 كقول الخاطب للمرأة رب راغب فيك
 اما المرأة الخلية عن موانع النكاح وعن
 خطبة سابقة فتجوز خطبتها تقريضا

قوله ونزوج الحاكم من له الولاية فقط
 ونزوج ايم الباتنة المحبوبة عند فقد الجبر
 وعند اعيان الولي او جليسه او وليه اريه
 وقد تظلم ذلك فقال ونزوج الحاكم
 في صدرت منظومة تسمى عمود
 قول من عدم الولي وقد تونكاه
 وكذلك عتبة مسافة قاصر
 وكما ان اعيان جبر ما مع
 امه لصحور توارث القادر
 امراته وتقرض بعضه اسما
 امير الفروع لخاص

وغيرها
والنساء
والرجال
والأولاد
والبنات
والأخت
والإخوة
والأولاد
والبنات
والأخت
والإخوة

ونقضت بها والنساء فيه علي ضربين بكر
وثيب والثيب من زالت بكارتها
بوطي حلال او حرام والبكر عكسها فا
لبكر تجوز للاب ولجد عند عدم الاب
اصلا او عند عدم اهليته اجبارها
اي البكر علي النكاح وجدت شروطا
الاجبار يكون الزوجة غير موطوءة بقبل
وان تزوج بكفي بهر مثلها من نقد
البلد والثيب الصغيرة لا تجوز لوليها
تزوجها الا بعد بلوغها واذنهما نطقا
لا سكوتا والمحرمات اي المحرم نكاح من
اوبع عشر وفي بعض النسخ اربعة
عشر سبع بالنسب وهي الام وان
علت وابنت وان سفلت اما المخلوقة
من زنا شخص فحل له علي الاصح لكن مع

فط

من زنا شخص فحل له علي الاصح لكن مع
الاكرام
والأولاد
والبنات
والأخت
والإخوة
والأولاد
والبنات
والأخت
والإخوة

الكراهة وسوا كانت المزي بها مطاوع
ام لا واما المرأة فلا يحل لها ولدها من
الزنا والاخت شقيقة كانت اولاد
اولاد والخاله حقيقة او بتوسط
كخاله الاب وابنت الاخ وبنات
اولاده من ذكر وانثي وابنت الاخت
وبنات اولادها من ذكر وانثي وعطف
المصم علي قوله سابع قوله هنا واثنان
اي والمحرمات بالنص اثنتان بالرضاع
وهما الام المرضعة والاخت من
الرضاع وانما اقتصر المصم علي اثنتين
للنص عليهما في الآية والا فالسبع
المحرمة بالنسب تحرم بالرضاع ايضا
كما سيأتي التخرج به في كلام المتن
والمحرمات بالنص اربع بالمصاهرة

شقيقة او بتوسط
الاب

وهناك الزوجة وان علت امها سوا
كانت من نسب او رضاع وسوا وقع دخول
بالزوجة ام لا **والرؤية** اي بنت
الزوجة **اذا دخل** ~~بها~~ **بالام**
وزوجة الاب وان علا **وزوجة**
الابن وان سفل والمحرمات السابقة
علي التابيد **واحدة** حرمتها لا علي
التابيد بل **من جهة الجمع** فقط وهي
اخت الزوجة فلا يجمع بينهما وبين
اختها من اب او ام او منهما ينسب
او رضاع ولو رضيت اختها بالجمع
ولا يجمع ايضا **بين المرأة وعمتها** ولا
بين المرأة **وخالتها** فان جمع شخص
بين من يحرم الجمع بينهما بعقد ولقد
نكحهما فيه بطل نكاحهما ولم يجمع
بينهما

بينهما بل نكح مرتبا فالثاني هو الباطل
ان علت السابقة فان جهلت بطل
نكاحهما وان علت السابقة ثم نسيت
منع منهما ومن خرم جميعهما نكاح
حرم جميعهما ^{اي ينسب له المال} ايضا في الوطى
ملك اليمين وكذا لو كانت اخذها
زوجة والاخرى مملوكة فان وطى
واحدة من المملوكتين حرمت الاخرى
حتى تخرم الاولى بطريق من الطرق
كبيعهما وتزويجهما واشار المصنف لضابط
كل بقوله **وتحرم من الرضاع ما يحرم**
من النسب وسبق ان الذي يحرم
بالنسب سيع فيحرم بالرضاع تلك
السبع ايضا ثم شرع في عيوب النكاح
المبثنة للخيار فيه فقال **وتد المرأة**

اي الزوجة **بخمسة عيوب** احدها
بالجنون سوا طبقا وتقطع قبل العلاج
 او لا يخرج الا غافلا ثبت به الخيار في
 فسح النكاح ولودام **خلاف** للمتنوني
الثاني بوجود الجذام يذال معجزة
 وهو علة يحرم منها العضو ثم يسود
 ثم يتقطع ثم يئنا ثم **الثالث** بوجود
البرص وهو بياض في الجلد يذهب
 معه دم الجلد وما تحته من اللحم فخرج
 البهق وهو ما يغيب الجلد من غير اذها
 دمه فلا يثبت به الخيار **الرابع** بوجود
الرقق وهو انسداد محل الجماع **الخامس**
 بوجود **القرن** وهو انسداد محل الجماع
 بعظم وما عدا هذا العيوب كالبحر
 والصنان لا يثبت به الخيار **ويورد**

مقد خلافا للمقوله المعتد قول المتنوني لانه اذا دام
 واصر من زواله صار كالجنون ويختار احدها حدوث
 شي من الثلاثة بعد الدخول كالابتداء والظهور ان
 ان المرض المعروف باطراف السوداء والظاهر ان
 قسم من الجذام يثبت الخيار باستحكامه ولو بعد
 الدخول وهو خيار على الفور اهـ روح **قوله**
 وهو علة اي من شأنها ذلك فلا يتوقف ثبوت
 الخيار على وجود تلك الصفة اهـ **قوله**
 فلا يحتاج فيه الى استحكام المستحکمين اما الجنون
 غالبا قال انما يثبت الجذام والبرص بعد يات
 الفاسد والولد ونسبه ولا ينافيه حديث لا علة
 لانه في الاعتقاد الجاهلية نسبة الفعل لغير الله
 وموافقه عليه لانه لم يبان للجواز وصح حديث
 فمن الجذوم فرار من المسداه روح

اي

اي الزوج **بخمسة عيوب** بالجنون
والجذام والبرص وسبق معناها
 بوجود الحب وهو قطع الذكر كله او
 بعضه والباقي منه دون الحشفة فان
 بقي قدرها فاكثر فلا خيار بوجود
العنة وهي بضم العين عجز الزوج عن
 الوطي في القبل اسقوط القوة الناشئة
 بضعف في قلبه او التمه ويشترط في
 العيوب المذكورة الرقع فيها الى
 القاضي ولا يتفرد الزوجان بالتراضي
 بالفسخ فيها كما يقتضيه كلام الماوردي
 وغيره لكن ظاهر النص خلافه **قوله**
فصل في احكام الصدقات
 وهو بفتح الصاد افتح من كسرهما
 مشتق من الصدق بفتح الصاد اسم

للشديد الصلب وشرعا اسم مال واجب
 علي الزوج بنكاح او وطى شبهة او
 موت **ويستحب تسمية المهر في عقد**
النكاح ولو في نكاح عبد السيد
 امته ^{لكن يشترط جواز لو لم يشاء ش} ويكفي تسمية اي شيء كان ولكن يسر
 عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم
 الزيادة علي خمسمائة درهم خالصة
 واشعر قوله يستحب بخور اخلاء النكاح
 عن المهر وهو كذلك **فان لم يسمى في**
 عقد النكاح **مهر صح العقد** وهذا ميع
 التقويض ويصدر تارة من الزوجة
 البالغة الرشيدة كقوله اوليها زوجي
 بلا مهر او علي ان لا مهر لي فيزوجها
 الولي وينفي المهر او يسكت عنه وكذا
 لو قال سيد الامه لشخص زوجتك
 امي

هذا قول ضعيف وان شئ
 المالك وهذا اخلاء النكاح
 المأثر من اهل الجاهلية
 والعقد طلاق

امي ونفي المهر او سكت **واذا صح**
 التقويض **جب المهر فيه بثلاثة اشياء**
وهو ان يفرضه الزوج علي نفسه
 وترضي الزوجة بما فرضه او يفرضه
الحاكم علي الزوج ويكون المفروض
 عليه مهر المثل ويشترط علم القاضي
 بقدره امارضي الزوجين بما يفرضه
 القاضي فلا يشترط **او يدخل الزوج**
بها اي الزوجة المفوضه قبل فرض
 من الزوج او الحاكم **فيجب لها مهر المثل**
^{ان} بنفس الدخول ويعتبر هذا المهر
 بحال العقد في الاصح وان مات احد
 الزوجين قبل فرض ووطى وجب
 مهر المثل في الاظهر والمراد بمهر المثل
 قدر يرغب به في مثلها **واليس**

المثل

لا قتل الصداق حد معين في القلة ولا
لاكثره حد معين في الكثرة بل الضابط
في ذلك ان كل شيء صح جعله ثمناً من عين
او منفعة صح جعله صداقاً وسبق ان
المنسوب عدم النقص عن عشرة دراهم
وعدم الزيادة على خمسمائة درهم وتجاوز
ان يتزوج بها على منفعة معلومة كعليها
القران ويسقط بالطلاق قبل الدخول
نصف المهر اما بعد الدخول ولو مرة
واحدة فيجب كل المهر ولو كان الدخول
حراماً كوطي الزوج زوجته حال
احرامها او حيضها فيجب كل المهر كما
سبق بموت احد الزوجين لا بخلوة
الزوج بهما في الجديداً واذا قتلت الحرة
نفسها قبل الدخول بها لا يسقط مهرها
بخلاف

١٢٢
بخلاف ما لو قتلت الامة نفسها او قتلها
سيدها قبل الدخول فانه يسقط مهرها
والوليمة على العرس مستحبة والمراد طعام
يخذ للعرس وقال الشافعي تصدق
الوليمة على دعوة الحادث سرور
واقبلها للمكث شاة وللمقل ما تيسر وثق
كثيرة مذكورة في المطولات والاجابة
اليها واجبة اي الى وليمة العرس فرض
عين علي الاصح ولا يجب الاكل منها في
الاصح اما الاجابة لغير وليمة العرس
من بقية الولائم فليست فرض عين
بل هي سنة وانما يجب الاجابة لوليمة
العرس او تسن لغيرها بشرط ان لا
يخص الداعي الاغنيا بالدعوة بل
يدعوهم والفقر وان يدعوه في اليوم

الاول فان او لم تلاته ايام لم تجب الاجابة
في اليوم الثاني بل تستحب فيه وتكره
في اليوم الثالث وبقية الشروط المذكورة
في المطولات وقوله **الامن عذراي**
مانع من الاجابة للوليمة كان يكون
في موضع الدعوة من يتاذي به
المدعو او لا تليق به بحالسته
فصل في احكام القسم
والنشوز والاول من جهة الزوج و
الثاني من جهة الزوجة ومعني
نشوزها ارتفاعها عن اداء الحق
الواجب عليها واذ كان في عصمة
شخص زوجتان فاكثرا لا يجب عليه
القسم بينهما او بينهما حتى لو اعرض
عنهما او عن الواحدة فلم يبت عندهن

ولا

منع من الدخول وحينئذ ان

ولا عندها وادني درجات الواحدة
ان يخليها كل اربع ليال عن ليلة **و**
النسوية في القسم بين الزوجات
واجبة وتعتبر النسوية بالمكان
تأريه وبالزمان اخري اما المكان
فيحرم الجمع بين زوجتين في مكان
فاكثر في مكان واحد الا بالرضا
واما الزمان فمن لم يكن حارسا
مثلا فعماد القسم في حقه الليل و
النهار تبع له ومن كان حارسا مثلا
فعماد القسم في حقه النهار والليل
تبع له **ولا يدخل الزوج ليلا على غير**
المقسوم لها الغير حاجة فان
كان للحاجة كعيادة مريض ونحوها
لم يمنع من الدخول وحينئذ ان

نوبة
طال مكثه قضي من مكة المدخول عليها
مثل مكثه فان جامع قضي زمن الجماع
لا نفس للجماع لا ان يقصر زمنه فلا يقضيه
واذا اراد من في عصمته زوجات السف
اقرع بينهما وخرج اي سافر بالتي
تخرج لها القرعة ولا يقضي الزوج
المسافر للمخلفات مدة سفره دهايا ^{اي في}
فان وصل مقصده وصار مقيما بان
نوي اقامة موثرة اول سفره او عند وصول
مقصده او قبل وصوله قضي مدة الاقامة
ان ساكن المحمية معه في السفر كما قال
الماوردي ولا لم يقضي اتمام مدة الرجوع
فلا يجب على الزوج قضاؤها بعد اقامته
واذا تزوج الزوج ^{اي زوجته جديدة} جديده فخصمها
حتم ولو كانت امة ولو كان عند الزوج

غاي

120
غير الجديدة وهو بيت عندها **سبع ليال**
متوالية **ان كانت** تلك الجديدة **بكر**
ولا يقضي للباقيات وخصمها **بثلاث**
متوالية **ان كانت** تلك الجديدة **ثيبا**
فلو فرق الليالي بنومه ليلة عند الجديدة
وليلة في مسجد مثلام تحسب ذلك بل
يوفي الجديدة حقها متواليا ويقضي
ما فرقه للباقيات **واذا اخاف الزوج**
نشوز المرأة وفي بعض النسخ اذا بان
نشوز المرأة اي ظهر **وعظها** زوجها
بلا ضرر ولا يهر لها قوله لها اتقي الله
في حقي الواجب لي عليك واعلي انت
النشوز مسقط للنفقة والقسم وليس
الشتم للزوج من النشوز بل يستحق
به التاديب من الزوج في الاصح ولا

غيره ولو لفظ الزوج بالصرح ^{قوله} قال
لم ار دبه الطلاق لم يقبل **فالعش**
ثلاثة الفاظ الطلاق وما اشتق منه
كطلقتك وانت طالق ومطلقه **والفراق**
والسراح كفارتك وانت مفارقة و
سرحتك وانت مسرحة ومن الصريح
ايضا الخلع ان ذكر المال وكذا المفاد
ولا يقتصر صريح الطلاق الي النية
ويستثني المكره علي الطلاق فصرح به
كناية في حقه ان نوي وقع ولا فلا
والكناية كل لفظ احتمل البطلاق
وغيره ويقتصر الي النية فان نوي
بالكناية الطلاق وقع ولا فلا
وكناية الطلاق كانت بنية خلية
الحق بها هلك وغير ذلك مما في
المعولات

المعولات **والشافية** اي الطلاق ضربان
ضرب في طلاق من سنة وبدعة
وهن ذوات الحيض واراد المصنف
بالسنة الطلاق الجائز وبالبدعة الطلاق
الحرام **فالسنة** ان يوقع الزوج الطلاق
في طهر غير مجامع فيه والبدعة ان
يوقع الطلاق في الحيض او في طهر
جامعا فيه وضرب ليس في طلاق من
سنة ولا بدعة وهن اربع الصغيرة
والايسة وهي التي انقطع حيضها
والحامل ^{التي} لم يدخل بها
الزوج وينقسم الطلاق باعتبار
اخر الي واجب كطلاق المولي ومنذر
كطلاق امرأة غير مستقيمة الحال
كسيرة الخلق ومكره ^{كطلاق} مستقيمة الحال

جمع اكراه القاضى للمولى بعد مدة لا يلا
على الطلاق وشرط الاكراه قدرة المكره
بكسر الراء على تحقيق ما هدد به المكره
بفتحها بولاية او تغلب وعجز المحكم
بفتح الراء عن كسر دفع المكره بكسرها
لهرب منه او استفاضة بمن يخلصه
وتحو ذلك وظنه انه ان امتنع مما
اكره عليه فعل مخوفة به ويحصل
الاكراه بالتخويف بضرب شديد
او حبس او اتلاف مال وتحو ذلك
واذا ظهر من المكره بفتح الراء قرينة
اختيار بان اكره شخص على طلاق
ثلاث فطلق واحدة وقع الطلاق
واذا صدر تعليق الطلاق بصفة
من مكلف ووجدت تلك الصفة
فيغير

١٢٩
في غير تكليف فان الطلاق المعاقبها
يقع والسكران ينفذ طلاقه كما سبق
فصل في احكام الرجعة
بفتح الراء وحكي كسرها وهي لغة المبررة
من الرجوع وشرع عاردا الرجوع الى نكاح
في عدة طلاق غير باين على وجه
مخصوص وخرج بطلاق وصلي الشبهة
والظمان فان استباحة الوطي فيها
بعد زوال المانع لا يسي رجعة **واذا**
طلق شخص امراته واحدة او اثنتين
فله بغير اذنها **مراجعتها ما لم تقض**
عدتها وتختص الرجعة من الناطق
بالفاظ منها واجعتك وما تصرف
منها والاصح ان قول المراجع ردتي
لنكاحي وامسكتك عليه صريحان

في الرجعة وان قوله تزوجتك او
نكحتك كنايةتان وشرط المراجعة
ان لم يكن محرما اهليه النكاح بنفسه
وحينئذ فتصح رجعة السكران لا
رجعة المرتد ولا رجعة الصبي والمجنون
لان كلامهم ليس اهلا للنكاح بنفسه
بخلاف السفیه والعبد فرجعتهما
صححة من غير اذن الولي والسيد
وان توقف ابتداء نكاحهما على اذن
الولي والسيد **فان انقضت عدتهما**
اي الرجعية حل له اي زوجها
نكاحها بعقد جديد وتكون معه
بعد العقد على ما تبقى من الطلاق
سواء اتصلت بزوج غيره أم لا وان
طلقها زوجها ثلاثا ان كان حرا
او طلقين

١٤٠
او طلقين ان كان عبدا قبل الدخول
او بعده **لم تحل له الا بعد وجود خمسة**
شرايط احدها انقضاء عدتها منه
اي المطلق والثاني تزويجها بغيره
تزوجا صحيحا والثالث دخوله اي
الغير بها واصابتها بان يولج حشفته
او قدرها من مقطوعها يقبل المرأة
لا بد برها بشرط الانتشار في الذكر
وكون المولج ممن يمكن جماعه لاطلا
والرابع بينو نتهما منه اي العير و
الخامس انقضاء عدتها منه
فصل في احكام الايلا
وهي لغة مصدر الي يولي اذا حلف
وشرعا حلف زوج يصح طلاقه
ليتمتع من وطئ زوجته في قبلها

ايلا صح

مطلقا او فوق اربعة اشهر وهذا
المعنى ماخوذ من قول المص **وان احلف**
ان لا يطئ زوجته وطئا مطلقا
او مدة اى وطئا مقيدا بمدة تريد
على اربعة اشهر فهو اى الحالف المذكور
مؤل من زوجته سوا حلف بالله
تعالى او صفاته او علق وطئ زوجته
بطلاق او عتق كقوله ان وطئتك
فانت طالق او فعدي حر فاذا
وطئ طلقت وعتق العبد وكذا لو
قال ان وطئتك فله على صلاة
او صوم او حج او عتق فانه يكون
مؤليا ايضا **ويؤجل طأ اى يمهل**
المولى حتما حر كان او عبدا في زوجه
مطيقه للوطئ **ان سالت ذالك**

منه في اربعة اشهر او فوقه
او في اربعة اشهر او فوقه
او في اربعة اشهر او فوقه
او في اربعة اشهر او فوقه
او في اربعة اشهر او فوقه
او في اربعة اشهر او فوقه
او في اربعة اشهر او فوقه
او في اربعة اشهر او فوقه
او في اربعة اشهر او فوقه
او في اربعة اشهر او فوقه

او صفة من
صفاته مع

اربعة

منه في اربعة اشهر او فوقه
او في اربعة اشهر او فوقه
او في اربعة اشهر او فوقه
او في اربعة اشهر او فوقه
او في اربعة اشهر او فوقه
او في اربعة اشهر او فوقه
او في اربعة اشهر او فوقه
او في اربعة اشهر او فوقه
او في اربعة اشهر او فوقه
او في اربعة اشهر او فوقه

اربعة اشهر وابتدأوها في الزوجة
من الايلا وفي الرجعية **ثم** بعد انقضاء
هذه المدة **يحذر** المولى **بين الفينة**
بان يوج المولى حشفته او قدورها
من فاقدها بقبل المرات **والتكفير**
للممين ان كان حلفه بالله تعالى
على ترك وطئها **والطلاق** للمخوف
عليها **فان امتنع** الزوج من
الفينة والطلاق **طلق عليه**
الحاكم طلقة واحدة رجعية
فان طلق اكثر منها لم يقع وان
امتنع من الفينة فقط امره **الحاكم**
بالطلاق **فصل في احكام**
الظهار وهو لغة ماخوذ من
الظهر وشرعا تشبيه الزوج

واركاه اي الظهار اربعة
صغيرة ومظاهر ومظاهر
منها ومثليته به شريطين

زوجته غير البايين بانثي لم تكن
حلاله ^{اي المظاهر منها وهذا هو المشبه ام} والظهار ^{اي المظاهر منها وهذا هو المشبه ام} ان يقول الرجل
لزوجته انت علي كظهر امي وخص
الظهر دون البطن مثلا لان
الظهر موضع الركوب والزوجة
مركوب الزوج فاذا قال لها ذلك
اي انت علي كظهر امي ولم يتبعه
بالطلاق صار عابدا من زوجته
وكرمه حينئذ الكفارة وهي مرتبه
وذكر المصبيان ترتيبها في قوله
والكفارة عتق رقبة مؤمنة ولو
باسلام احد ابويها سليمة من العيوب
المضرة بالعمل والكسب اصرار ابينا
غان لم يجد المظاهر الرقبة المذكورة
بان عجز عنها حسا او شرعا فصيام
شهرين

شهرين متتابعين ويغتسل الشهران
بالهلال واو نقص كل منهما عن ثلاثين
يوما ويكون صومها بنية الكفارة
من الليل ولا يشترط نية تتابع
في الاصح فان لم يستطع المظاهر
صوم الشهرين او لم يستطع تتابعهما
فاطعام ستين مسكينا كل مسكين
او فقير مدا من جنس الحب
المخرج في زكاة الفطر وحينئذ
فتكون من غالب قوت بلد المكفر
كبر وشعين لا رقيق وسويق
واذا عجز المكفر عن الخصال
الثلاث استقرت الكفارة في
ذمته فاذا قدر بعد ذلك علي
خصلة فعلها ولو قدر علي بعضها

مكد طعام او بعض مد اخرجته **ولا**
تحل للمظاهر **وطؤها** اي زوجته
التي ظاهرها **حتي يكفر** بالكفارة
المذكورة **فصل في احكام**
القذف واللغات وهو لغة
مصدر ما خوذ من اللعن اي البعد
وشرعا كلمات مخصوصه جعلت
حجة للمضطر الي قذف من لطمخ
فراشه والحق به العار **واذا رمي**
اي قذف الرجل زوجته بالزنا
فعلية حد القذف وسباني انه
مما قذف جلد **الا ان يقيم** الرجل
القاذف **البينة** بزنا المقدوفة
او يلاعن الزوجة المقدوفة
وفي بعض النسخ او يلعن اي
بامر

بامر الحاكم او من في حكمه كالمحكم
فينقول **عند الحاكم في الجامع علي**
المنبر في جماعة من الناس اقلهم
اربعة **اشهد بالله انني لمن الصادقين**
فما ربيت به زوجتي فلانه من
الزنا وان كانت حاضرة اشار
اليها بقوله زوجتي هذه وان كان
هناك ولدين فيه ذكره في الكلمات
فينقول **وان هذا الولد من الزنا**
وليس مني ويقول الملاعن هذه
الكلمات **اربع مرات ويقول**
في المرة الخامسة بعد ان يعطه
الحاكم او المحكم بتخفيفه له بعذاب
الله تعالى له في الآخرة وانه اشد
من عذاب الدنيا **وعلي لعنة الله**

ان كنت من الكاذبين فيمارميت
 به من الزنا وقول المص على المنبر في
 جماعة ليس بواجب في اللعان بل هو
 من السنة **ويتعلق بلعانه** اي
 الزوج وان لم تلاع عن الزوجه **ختمه**
الحكم احدها سقوط الحدة
 اي حد قدق الملاعنه عنه ان
 كانت محصنة وسقوط التعزير عنه
 ان كانت غير محصنة **والثاني وجوب**
الحدة عليها اي حد زناها مسلمة
 كانت او كافرة ان لم تلاع **والثالث**
زوال الفرائض وعبر عنه غير
 المص بالفرقة المويده وهي حاصلة
 ظاهرا وباطنا وان كذب الملاعن
 نفسه **والرابع نفي الولد** عن الملاعن

اما

اما الملاعنة فلا ينفى عنها نسب
 الولد **والخامس التحريم** للملاعنه
 على المريد فلا يحل للملاعن تكا حها
 ولا وطؤها ملك اليمين لو كانت
 امة واشترأها وفي المطولات
 زيادة على هذه الخمسة منها سقوط
 حصانتها في حق الزوج ان لم تلاع
 حتي **ويستقط الحدة عنها بان تلتعن**
 اي تلاع عن الزوج بعد تمام لعانه
فتقول عند الحام في الجامع في
 لعانها ان كان الملاعن حاضرا
اشهد يا الله ان فلانا هذا من
الكاذبين فيمارميت به من الزنا
 وتكرر الملاعنة هذا الكلام اربع

وهي الاطهار فان طلقت طاهرا بان
 بقي من زمن طهرها بقية بعد طلاقها
 انقضت عدتها بالطعن في حيضة
 ثالثة او طلقت حائضا وتفسا
 انقضت عدتها بطعنهما في حيضة
 رابعة وما بقي من حيضها لا يحسب
 قروا **وان كانت** تلك المعتدة **صغيرة**
 او كبيرة لم تحض اصلا ولم تبلع سن
 الياس او كانت مخيرة او **أيسة** لا تحض
فعدتها ثلاثة اشهر هلاكية انطبق
 طلاقها على اول الشهر فان طلقت في
 اثنا شهر فبعده هلالان ويكمل
 المنكر ثلاثين يوما من الشهر الرابع
 فان حاضت المعتدة في الشهر
 وجب عليها العدة بالاقراء او بعد

انقضا

انقضا الاشهر لم يجب الاقراء **والمطلقة**
قبل الدخول بها **العدة** عليها سوا
 باشرها الزوج **انتم** فيما دون الفرج
 ام لا **وعدة الامة** الحامل اذا طلقت
 طلاقا رجعيا او باينا **بالحمل** اي بوضعه
 بشرط نسبته الي صاحب العدة وقوله
كعدة الحرة الحامل اي في جميع ما ذكر
 وبالاقراء ان تعتد **بقرين** والمبعضه
 والمكاتبه وام الولد كالامة **وبالشهور**
 عن الوفاة ان تعتد **بشهرين** و**خمس**
ليال وعدتها عن **الطلاق** ان تعتد
بشهر ونصف على النصف وفي قول
 شهران وكلام الغزالي يقتضي **تريخه**
 واما المصمجعله اولى حيث قال
فان اعتدت بشهرين كان اولى وفي

ما تقدم وثانيتها وجوب شهرين والثالث وجوب
 ثلاثة اشهر فالحل في وجوبها فان اراد الا
 ولو به من حيث الاحتياط على القول الرابع
 فان احتياط انما يكون بالقول الثالث ولم يقولوا
 به ايضا انتهى شرح ط

ان لا يلق بها **والنفقة** ^{وجسده} **الانا** يشترط قبل
طلاقها او في اثناء عدتها وما يجب
لها النفقة يجب لها بقية المون الا
اذا التنظيف **وتجب للباين السكنى**
دور النفقة **الا ان تكون حاملا**
فتجب النفقة لها بسبب الحمل على
الصحيح وقيل ان النفقة للحمل وتجب
على المتوفى عنها زوجها **الاخذاد**
وهو لغة ما خوذ من الحد وهو المنع
وهو شرعا الامتناع من الزينة بترك
لبس مصبوغ يقصد به زينة كتوب
اصفر او احمر ويباح غير المصبوغ
من قطن وصوف وكتان وابرسم
ومصبوغ لا يقصد للزينة **والامتناع**
من **الطبيب** اي من استعماله في بدن

او

١٤٨
او ثوب او طعام او كل غير محرم اما
المحرم كالا كتحال بالامتناع الذي لا طيب
فيه فحرام الا الحاجة كرمدين خاص
فيه للمعدة ومع ذلك فتستعمله ليلا
وتسمح به نهارا الا ان دعت ضرورة
لا استعماله نهارا للمرأة ان تحدد على
غير زوج من قريب لها او اجنبي
ثلاثة ايام فاقبل وتحرم الزيادة
عليها ان قصدة ذلك فان زادت
عليها فلا قصد لم تحرم **وتجب على**
المتوفى عنها زوجها **المبتوتة** **ملازمة**
البيت وهو المسكن الذي كانت فيه
عند الفارقة ان لا يلق بها وليس لزوج
ولا غيره اخراجها من مسكن فراقها
ولا لها خروج منه وان رضي زوجها

الالحاجة فيجوز لها الخروج كأن
تخرج في النهار لشراء طعام أو كتمان
بيع غزل أو قطن أو نحو ذلك ويجوز
لها الخروج ليلا إلى دار جارتها للغزل
وحديث وخوها بشرط أن ترجع
وتبيت في بيتها ويجوز لها الخروج
أيضا إذا خافت على نفسها أو ولدها
وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات
فصل في أحكام الرضاع
بفتح الراء وكسرها وهو لغة اسم
لمص الثدي وشرب لبنه وشرعا
وصول لبن آدمية مخصوصة جوف
مخصوص على وجه مخصوص وأما
يثبت الرضاع بلبن امرأة حية
بلغت تسع سنين مصرية بكر كانت
أو

أو ثيبا خلية أو من زوجة **وإذا به**
أرضعت المرأة بلبنها ولدا شارب
اللبن في حياتها أو بعد موتها وكانت
محلوبا في حياتها **صار الرضيع ولدها**
بشرطين أحدهما أن يكون له أي
الرضيع **دون الحولين** بالاهلة
وابتدأ أو هما من تمام انفصال الرضيع
ومن بلغ سنتين لا يؤثر ارتضاعه
تحرما **والشرط الثاني أن ترضعه**
المرضعة **خمس رضعات متفرقات**
وأصله جوف الرضيع وضبطه
بالعرف فماتقضي بكونه رضعة أو
رضعات اعتبر والأقل فلو قطع الرضيع
الارتضاع بين كل من الخمس أعرافا
عن الثدي تعدد الارتضاع **ويصير**

دار كانه راضع ومرثية
ورضيع وليست هـ

زوجها أي المُرْضِعة **أبَّالَهُ** أي الرضيع
ويحرم على المُرْضِعة بفتح الضاد التزويج
إليها أي المُرْضِعة **وإلى كل من ناسبها**
أي انتسب إليها بنسب أو رضاع و
يحرم عليها أي المُرْضِعة **التزويج إلى**
المُرْضِعة وولده وإن تسفل ومن انتسب
إليه وإن علا **دون من كان في درجته**
أي المُرْضِعة كاخوته الذين لم يرضعون
معه **أو أعلى** أي دون من كان أعلى
طبقة منه أي الرضيع كاعمامه و
تقدم في فصل محرمات النكاح ما يحرم
بالنسب والرضاع مفصلاً فأرجع
إليه **فصل في أحكام**
نفقة الأقارب وفي بعض
نسخ المتن تأخير هذا الفصل
عن

عن الذي بعده والنفقة مأخوذة
من الانفاق وهو الإخراج ولا يستعمل
إلا في الحنر والنفقة أسباب ثلاثة
القرابة **وملك اليمين والزوجية**
وذكر المصنف السبب الأول في قوله
ونفقة الوالدين والمولودين من
الأهل **واجبة** أي ذكورا كانوا
أو إناثا اتفقوا في الدين أو اختلفوا
فيه **واجبة** على أولادهم **فأما الوالدان** وإن علوا
فمنجب نفقتهم بغير طين الفقر لهم
وهو عدم قدرتهم على مال أو كسب
والزمانة أو الفقير والجنون هي
مصدر من الرجل زمانة إذا
حصل له أفة فإن قدره على مال
أو كسبه لم تجب نفقته **وأما المولودون**

وان سفلوا **افتح** نفقتهم على والدين
بثلاثة شرائط احدها **الفقر والصغر**
فالولد الغني الكبير لا يجب نفقته او
الفقر والزمان فالغني القوي لا يجب
نفقته او **الفقر والجور** فالغني
العاقل لا يجب نفقته وذكر المصنف
السبب الثاني في قوله **ونفقة الرقيق**
والبنات واجبة فمن ملك رقيقا
عبدا او امه او مديرا او ام ولد او بنينة
وجب عليه نفقته فيطعم رقيقه من
غالب قوت اهل البلد ومن غالب ادمهم
بقدر الكفاية ويكسوه من غالب
كسوتهم ولا يكفي في كسوة رقيقه سائر
العورة فقط **ولا يكفون من العمل مالا**
يطبقون فاذا استعمل المالك رقيقه

نهارا

نهارا اراحه ليلا وعكسه ويرجيه
صيفا وقت القيلولة ولا يكلف رابته
ايضا الا ما تطيق حمله وذكر المصنف
السبب الثالث في قوله **ونفقة**
الزوجة الممكنة من نفسها واجبة **قف**
على الزوج ولما اختلفت نفقة الزوجة
نحسب حال الزوج بين المصنفين
في قوله **وهي مقدرة فان** وفي بعض
النسخ **وان كان الزوج موسيرا**
ويعتبر يساره بطوع حجر كل يوم **فقد**
من طعام واجبان عليه كل يوم مع
ليلته المتأخرة عنه لزوجته مسلمة
كانت او **ذمية حرة كانت او**
رقيقة والمدان **من غالب**
قوتها والمراد غالب قوت البلد من

جنطة او شعير او غيرهما حتى الاقطا
في اهل بادية يقتاتونه **ويجب للزوجة**
من الادم والكسوة ما جرت به العادة
في كل منهما فان جرت عادة البلدي في
الادم بزيت وشيرج وخبث ونحوها
اتبعت العادة في ذلك وان لم يكن
في البلد ادم غالب فيجب اللاتي
بحال الزوج ويختلف الادم باختلاف
الفصول فيجب في كل فصل ما جرت به
عادة الناس فيه من المدم وتجب
للزوجة ايضا لحم يليق بحال زوجها
وان جرت عادة البلدي الكسوة لمثل
الزوج بكتان او صبر **وجب وان**
كان الزوج معسرا ويعتبر اعساره
بطلوع فجر كل يوم **فمد اي** فالواجب عليه
لزوجته

لزوجته مد طعام من غالب قوت
البلد كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه
وما يتأدم به المعسرون مما جرت
به عادتهم من المدم **ويكسونه** مما جرت
به عادتهم من الكسوة **وان كان الزوج**
متوسطا ويعتبر توسطه بطلوع فجر كل
يوم مع ليلته المتأخرة عنه **فمد اي**
فالواجب عليه لزوجته مد **وتصف**
من طعام غالب قوت البلد وتجب لها
من المدم الوسط ومن الكسوة الوسط
وهو بين ما يجب على الموسر والمعسر
وتجب على الزوج تمليك زوجته الطعام
حبا وعليه طمحه وخبزه وتجب لها
الاهل اكل وشرب وطبخ وتجب لها ما يمكن
يليق بها عادة **وان كانت من تخدم**

مثلها فعليه اي الزوج **اخذها** بجره
 او امانة له او امانة مستأجرة او بالانفا
 علي من صحبة الزوجه من حرة او امانة
 لخدمة ان رضي الزوج بها **وان اعسر**
بنفقتها اي المستقبله **فلها** الصبر علي
 اعساره وتنفق من مالها او تقترض
 ويصير ما نفقته ديناً عليه ولها **فسخ**
النكاح واذا فسخت حصلت المفارقة
 وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق اما النفقة
 الماضية فلا فسخ للزوجة بسببها
كذلك للزوجة فسخ النكاح **ان**
اعسر الزوج بالصدائق قبل الدخول
 بها سوا علمت بيساره قبل الدخول ام لا
فصل في احكام الحضانة
 وهي لغة مأخوذة من الحضن بكسر الحاء

علي نفسها من صح

وهو

وهو الجنب لضم الحاضنة الطفل اليه
 وشرعا حفظ من لا يستقل بامر نفسه
 عما يوذ به لعدم تمييزه كطفل وكبير
 محنون **واذا فارق الرجل زوجته**
وله منها ولد فحق الحضانة
 اي تربيته بما يصلحه بتعمد بطعامه
 وشرابه وغسل بدنه وثوبه وتربيته
 وغير ذلك من مصالحه ومونة الحضانة
 علي من عليه نفقة الطفل واذا امتنعت
 الزوجة من حضانة ولدها انتقلت
 الحضانة لامهاتها وتسمر حضانة
 الزوجة **الي** معنى **سبع سنين** وغير
 بها المص لان التمييز يقع فيها غالبا
 لكن المدارا ما هو علي سن التمييز
 سوا حصل قبل سبع سنين او بعدها

ثم بعد هذا **يختار المميز بين ابويه فايهما**
اختار سلم فايهما فان كان في احده
 الابوين نقص كجنون فالحق للاخر مادام
 النقص قائما به واذا لم يكن للاب موجودا
 خير الولد بين الحد والام وكذا يقع التخيير
 بين الام ومن علي حاشية النسب كاخ
 وعم و**شرائط الحضانة سبع** احدها
القتل فلا حضنة لجنونة اطلق جنونها
 او تقطع فان قل جنونها كيوم في سنة
 لم يبطل حق الحضنة بذلك **والثاني**
الحرية فلا حضنة لرقيقة وان اذن
 سيدها في الحضنة **والثالث الدين**
 فلا حضنة لكافرة على مسلم **والرابع**
والخامس العفة والامانة فلا حضنة
 لكفاسقة في الحضنة تحقيق العدالة
 والباطنة بل تكفي العدالة الظاهرة **و**
 السادس

والسادس الإقامة في بلد المميز بان
 يكون ابواه مقيمين في بلد واحد فلو
 اراد احدهما سفر حاجة كح وتجارة
 طويلا كان السفر او قصيرا كان الولد
 المميز مع المقيم من الابوين حتي يعود او غير
 المسافر منهما ولو اراد احد الابوين
 سفر نقلة فالاب اولى من الام بحضنته
والسابع الخلوي خلوا المميز **من**
زوج ليس من محارم الطفل فان
 نكحت شخصا من محارمه كعم الطفل
 او ابن عمه او ابن اخيه ورضي كل
 منهم فلا تسقط حضنته بذلك **بالمميز**
فان اختلف شرط منها اي السبعة في
 الام **سقطت حضنتها** كما تقدم شرحه
 مفصلا **كتاب احكام**

هذا هو المختار في هذه المسألة
 وهو ان المميز يختار بين ابويه
 فايهما يختار سلم فايهما
 فان كان في احدهما نقص
 كجنون فالحق للاخر مادام
 النقص قائما به
 واذا لم يكن للاب موجودا
 خير الولد بين الحد والام
 وكذا يقع التخيير بين الام
 ومن علي حاشية النسب كاخ
 وعم وشرائط الحضانة سبع
 احدها القتل فلا حضنة
 لجنونة اطلق جنونها
 او تقطع فان قل جنونها
 كيوم في سنة لم يبطل حق
 الحضنة بذلك والثاني الحرية
 فلا حضنة لرقيقة وان اذن
 سيدها في الحضنة والثالث الدين
 فلا حضنة لكافرة على مسلم
 والرابع والخامس العفة والامانة
 فلا حضنة لكفاسقة في الحضنة
 تحقيق العدالة والباطنة بل تكفي
 العدالة الظاهرة والسادس
 الإقامة في بلد المميز بان يكون
 ابواه مقيمين في بلد واحد
 فلو اراد احدهما سفر حاجة
 كح وتجارة طويلا كان السفر
 او قصيرا كان الولد المميز
 مع المقيم من الابوين حتي
 يعود او غير المسافر منهما
 ولو اراد احد الابوين سفر
 نقلة فالاب اولى من الام
 بحضنته والسابع الخلوي
 خلوا المميز من زوج ليس
 من محارم الطفل فان نكحت
 شخصا من محارمه كعم
 الطفل او ابن عمه او ابن
 اخيه ورضي كل منهم فلا
 تسقط حضنته بذلك
 بالمميز فان اختلف شرط
 منها اي السبعة في الام
 سقطت حضنتها كما تقدم
 شرحه مفصلا كتاب احكام

الجنایات جمع جنایة اعم من أن تكون
قتلاً أو قطعاً أو جرحاً **القتل على ثلاثة**
أضرب لا رابع لها **عمد محض** وهو مصدر
عمد بوزن ضرب ومعناه القصد
وخطأ محض وعمد خطأ وذكر المصم
تفسير العمد في قوله **فالعمد المحض هو**
أن يعمد الجاني إلى ضربه أي الشخص
بما أي بشي يقتل به غالباً وفي بعض
النسخ في الغالب **ويقصد الجاني قتله**
أي الشخص بذلك الشيء **وحبيث** **فحجب**
القتل أي القصاص عليه أي الجاني
وما ذكره المصم من اعتبار قصد
القتل ضعيف والراجح خلافه ويشترط
لوجوب القصاص في نفس القتيل
أو قطع أطرافه إسلاماً أو أماناً فيهدد
الحزبي

١٥٥
الحزبي والمرتد في حق المسلم **فإن عفي عنه**
أي عفي المحبني عليه أي وليه عن الجاني
في صورت العمد المحض **وجبت** على
القاتل **دية مغلظة** **حالة في مال**
القاتل وسيد ذكر المصم بيان تغليظها
والخطأ المحض وهو أن يرمى إلى شيء
كصيد فيصيب رجلاً فيقتله **فلا**
قود عليه أي الرامي بل تجب دية
مخففة وسيد ذكر المصم بيان تخفيفها
على العاقله موجهة عليهم في ثلاث
سنين يؤخذ آخر كل سنة منها قدر
ثلث دية كاملة وعلي الغني من
العاقله من أصحاب الذهب آخر
كل سنة نصف دينار ومن أصحاب
الفضة ستة دراهم كاتال المتولي

وغيره والمراد بالعاقلة عصبية الجاني
لا طله وفرعه **وعند الخطأ وهو أن**
يقصد ضربه بما لا يقتل به غالباً كضربه
بعضى خفيفة **فيموت المضرور فلا**
قود عليه بل يجب دية مغلفة على
العاقلة موجلة في ثلاث سنين
وسيدكر المصبيان تغليظهما ثم شرع
المص في ذكر من يجب عليه القصاص
الماخوذ من اقتصاص المأثر أي تتبعه
لأن المجني عليه يتبع الجناية فيأخذ
مثله **وشرايط وجوب القصاص**
في القتل أربعة وفي بعض النسخ فصل
وشرايط وجوب القصاص أربع الأول
أن يكون القاتل بالغاً فلاقصاص
علي صبي ولو قال أنا الآن صبي صدق
بلا

بكونها
وغيره

بلا يميت والثاني أن يكون القاتل
عاقلاً فيمتنع القصاص من مجنون
لأنه تقطع جنونه فيقتص منه من
أفاقته وتجب القصاص على من زال
عقله يشرب مسكر متعدي في شربه
فخرج من لم يتعد بأن شرب شياظنه
غير مسكر فزال عقله فلاقصاص عليه
والثالث أن لا يكون القاتل والدًا
للمقتول فلاقصاص على والد يقتل
ولده وأن سفل الولد قال ابن كجب
ولو حكم القاضي بقتل والد بولده نقص
حكمه **والرابع أن لا يكون المقتول**
انقص من القاتل بكفر أو رق
فلا يقتل مسلم بكافر حربي كان أو ذمياً
أو معاهداً ولا يقتل حر برقيق ولو كان

والثاني أن يكون القاتل
عاقلاً فيمتنع القصاص من مجنون
لأنه تقطع جنونه فيقتص منه من
أفاقته وتجب القصاص على من زال
عقله يشرب مسكر متعدي في شربه
فخرج من لم يتعد بأن شرب شياظنه
غير مسكر فزال عقله فلاقصاص عليه

المقتول انقص من القاتل بغير او صغر
او طول او قصير مثلاً فلا عبرة بذلك
وتقتل الجماعة بالواحد ان كافاهم
وكان فعل كل واحد منهم لو انفرد كان
قاتلاً ثم اشار المصنف لقاعدة بقوله
وكل شخصين جري القصاص بينهما
في النفس تجري بينهما في الأطراف
التي لتلك النفس فكما يشترط في
القاتل كونه مكلفاً وحينئذ فمن لا
يقتل بشخص لا يقطع بطرفه **وشرايط**
وجوب القصاص في الأطراف بعد
الشرايط المذكورة في قصاص النفس
اثبات احدهما الاشتراك في الاسم
الخاص للطرف المقطوع وبينه المص
بقوله **اليمنى باليمنى** اي فتقطع اليمين
مثلاً

يشترط في القاص العرف كونه مكلفاً

مثلاً من اذن او يد او رجل باليمنى
من ذلك **واليسرى** مما ذكر **باليسرى**
مما ذكر وحينئذ لا تقطع يمناً بيسرى
ولا عكسه **والثاني ان لا يكون باحد**
الطرفين شلل فلا تقطع يد او رجل
صحيحة بشلاً وهي التي لا عمل لها اما
الشلل فتقطع بالصحيحة على المشهور
الا ان يقول عدلان من اهل الجبهة ان
الشلل اذا انقطعت لا ينقطع الدم بل
تتفتح افواه العروق وتتسد بالحسنة **والصحي**
ويشترط مع هذا ان يقنع بها مستوفياً
ولا يطلب ارشال الشلل ثم اشار المصنف
لقاعدة بقوله **وكل عضو اخذ اي قطع**
من مفصل كرفق وكوع ففيه القصاص
وما لا مفصل له لا قصاص فيه واعلم

أن شجاع الوجه والرأس عشرة حارصته
بهملات وهي ما يشق الجلد قليلا ودأبيه
تذمية وباضعة تقطع اللحم وتلاجه
تغوص فيه ويخاق تبلغ الجذوة
التي بين اللحم والعظم وموضحة توضح
الحجم العظم العظم من اللحم وقائمة
تكسر العظم سواء أضعفته أم لا ومنقلة
تنقل العظم من مكان إلى مكان آخر
وما مومة تبلغ خريطة الدماغ المسماة
بأم الرأس ودأمة يغين بمحمة تحرق
تلك الخريطة وتصل إلى أم الرأس
واستثنى من هذه العشرة ما تضمنه
قوله ولا قصاص في الجروح أي
المذكورة **الآتي** **الموضحة** فقط لا في
غيرها من بقية العشرة

فصل

١٥٨
فصل في بيان الدية
وهي المال الواجب بالجناية على حربي
نفس أو طرف **والدية على ضربين**
مغلظة ومخففة ولا ثالث لهما **فأما**
لمغلظة بسبب قتل الذكر الحر المسلم
عمدا مائة من الإبل والمائة مثلية
ثلاثون حقة وثلاثون جرعة
وسبق معناها في كتاب الزكاة و
أربعون خلفه بفتح الخاء المعجمة
وكسر اللام وبالفاء فسر المص بقوله
في بطونها **أولادها** والمعنى أن
الأربعين حوامل ويثبت حملها بقول
أهل الخبرة بالإبل **والمخففة** بسبب
قتل الذكر الحر المسلم خطأ مائة
من الإبل والمائة مخمسة عشرون

بحفه وعشرون جزعه وعشرون
بنت لبون وعشرون بنت مخاض
وعشرون بن لبون ومثي وجبت
للابل على عاقلة اخذت من ابل من حيث
عليه وان لم يكن له ابل فتؤخذ من غالب
ابل بلدة ابلدي او قبيلة بدوي فان
لم يكن في البلدة او القبيلة ابل فتؤخذ
من غالب ابل اقرب البلاد او القبائل
الي موضع المودي فان **عدمست الابل**
انتقل الي قيمتها وفي نسخة اضري فان
اعوذت الابل انتقل الي قيمتها هذا ما في
القول الجديد وهو الصحيح **وقيل في**
القديم ينتقل الي الف دينار في حق
اهل الذهب او ينتقل الي اثني عشر
الف درهم في حق اهل الفضة وسوا
فيما

١٥٩
فيما ذكر الدية المغلظة والمخففة وان
غلظت على القديم **زيد عليها الثلث**
اي قدره ففي الدنانير الف وثلاث
مائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث
ديناراً وفي الفضة ستة عشر الف درهم
درهم وتغلظ دية في ثلاثة مواضع
احدها **اذا قتل في الحرم** اي حرم مكة
اما القتل في حرم المدينة او القتل
في حال الحرم فلا تغليظ فيه على المصح
والثاني مذكور في قول المصنف **في الشهر**
الحرم اي ذي القعدة وذي الحجة
والحرم ورجب والثالث مذكور
في قوله **او قتل قريبه** **ذا** **الحرم**
محرم يكون الممثلة فان لم يكن الرعم
محرم اكسنت العم فلا تغليظ في قتلها

وَاللِّسَانُ لِلنَّاطِقِ سَلِيمٍ الرُّزُوقُ وَلَوْ
كَانَ اللِّسَانُ أَلْتَمَعُ أَوَّازَتْهُ **وَالشَّفَتَيْنِ**
وَفِي قَطْعِ أَحَدِهَا نَصْفٌ دِيهِ **وَذَهَابُ**
الْكَلَامِ كُلُّهُ وَفِي ذَهَابِ بَعْضِهِ
يُقْسَطُ مِنَ الدِّيَةِ وَالْحُرُوفُ الَّتِي
تُوزَعُ الدِّيَةُ عَلَيْهَا ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ
حَرْفًا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ **وَذَهَابُ**
الْبَصَرِ أَيِ ذَهَابِهِ مِنَ الْعَيْنَيْنِ
أَمَّا ذَهَابُهُ مِنْ أَحَدِهَا فَفِيهِ نَصْفُ
الدِّيَةِ وَلَا فَرْقَ فِي الْعَيْنَيْنِ بَيْنَ صَغِيرَةٍ
وَكَبِيرَةٍ وَعَيْنِ شَيْخٍ أَوْ طِفْلِ **وَذَهَابُ**
السَّمْعِ مِنَ الْأَذْنَيْنِ وَإِنْ نَقَصَ مِنْ
أَذْنٍ وَاحِدَةٍ سُدَّةٌ وَضَبِطَ مُنْتَهَى
سَمَاعِ الْآخَرِي وَوَجِبَ قِسْطُ التَّفَاوُتِ
وَإِذَا خُذَ بِنِسْبَتِهِ مِنَ الدِّيَةِ **وَذَهَابُ**

الشَّمِّ

١٦١
الشَّمِّ مِنَ الْمَخْرَيْنِ وَإِنْ نَقَصَ الشَّمُّ
وَضَبِطَ قَدْرُهُ وَجِبَ الْقِسْطُ مِنَ
الدِّيَةِ وَالْمُحْكُومَةُ **وَذَهَابُ**
الْعَقْلِ فَإِنْ زَالَ جَرَحَ عَلَى الرَّاسِ لَهُ
أَرْضٌ مُقَدَّرَةٌ وَحُكُومَةٌ وَجِبَتْ
الدِّيَةُ مَعَ الْأَرْضِ **وَالذِّكْرُ** السَّلِيمُ
وَلَوْ ذَكَرٌ صَغِيرٌ وَشَيْخٌ وَعَيْنٌ وَقُطِعَ
الْحَشْفَةُ كَالذِّكْرِ فِي قَطْعِهَا وَحَدِّهَا دِيَّةٌ
وَالْأَنْثَى أَيِ الْبَيْضَتَيْنِ وَلَوْ مِنْ
عَيْنٍ وَمُجْبُوبٌ وَفِي قَطْعِ أَحَدِهَا نَصْفُ
دِيَةِ **وَفِي الْمَوْضُوعَةِ** مِنَ الذِّكْرِ الْمُسْلِمِ الْحُرِّ
وَفِي السِّنِّ مِنْهُ خَمْسٌ مِنَ الْأَمَلِ **وَفِي**
إِذَا ذَهَابَ كُلُّ عَصَا لَا مُنْفَعَةَ فِيهِ حُكُومُهُ
وَهِيَ جُزْءٌ مِنَ الدِّيَةِ نَسْبَتُهُ إِلَى دِيَةِ
النَّفْسِ بِنِسْبَةِ نَقْصِهَا إِلَى الْجَنَاحَةِ مِنْ

قيمة المجني عليه لو كان رقيقا بصفاته
التي هو عليها فلو كانت قيمة المجني
عليه بلاجناية علي يده مثلا عشرة
وبها تسعة فالنقص عشر
فيجب شردية النفس **ودية العبد**
المعصوم **قيمتة** والامة كذلك ولو
دادت قيمة كل منهما علي دية الحر
ولو قطع ذكر عبد او انثياه وجبت
قيمتان في الاظهر **ودية الجنين الحر**
المسلم تبعا لاحد ابويه ان كانت امه
معصومة حال الجنائية **قحرة** اي تسمية
من الرقيق **عبد اامة** سليم من عيب
مبتاع ويشترط بلوغ الغرة نصف عشر
الديه فان فقدت الغرة وجب
بد لها وهو خمسة ابعة وتجب الغرة
علي

الدية
في الجنين

علي عاقلة المجاني **ودية الجنين الرقيق**
المملوك **عشر قيمة امه** يوم الجنائية
عليها ويكون ما وجب لسيدها ويجب
في جنين اليهودي والنصراني غرة
كثلاث غرة المسلم وهو بعير وثلاثا
بعير **فصل في احكام**
القسمه وهي ايمان الدماء **واذا**
اقترب بدعوي القتل لو
بمثلة وهي لغة الضعف وشرعا
قربنة تدل علي صدق المدعي بان
توقع تلك القربنة في القلب صدق
والي هذا اشار المصنف بقوله **يقع به**
في النفس صدق المدعي بان وجد
قتيل او بعضه كراسه في محلة منفصلة
عن بلد كبير كما في الروضة واصليا

او وجد في قرية صغيرة لا عداية
ولم يشاركهم في القرية غيرهم **حلف**
المدعي خمسين يمينا ولا يشترط **شهادة**
مولا تما على المذهب ولو تخلل بين
الامان جنون من الحالف او اغما منه
بني بعد الاقامة على ماضي منها ان
لم يعزل القاضي الذي وقعت القسامة
عنده فان عزل وولي غيره وجب
استينافها **واذا حلف المدعي استحق**
الدية ولا تقع القسامة في قطع طرف
وان لم يكن هناك لوث فاليمين على
المدعي عليه فيحلف خمسين يمينا **وعلى**
قاتل النفس المحرمة عمد او خطأ
او شبه عمد **كفارة** ولو كان القاتل
صبيا او مجنونا فيعتق الولي عنهما من

مالهما

مالهما والكفارة **عتق رقبة موصنة**
سليمة من العيوب المضرة اي الخلقة
بالعمل والكسب **فان لم يجد لها فصيام**
شهرين باهلل **متتابعين** بنية الكفارة
ولا يشترط نية التتابع في الاصح
فان عجز المكفر عن صوم الشهرين
هرم او لحقه بالصوم مشقة شديدة
او خاف زيادة المرض **كفر** باطعام
ستين مسكينا او فقيرا يدفع لكل واحد
منهم مد من طعام تجزي في الفطرة
ولا يطعم كافرا ولا هاشميا ولا مطلقيا
كتاب احكام
الحدود جمع حد وهو لغة المنع
وسميت الحدود بذلك لمنعها من
ارتكاب الفواحش وبدا المص من

وشرع عقوبة معينة على ذنب سميت حد

الحدود بحمد الزنا المذكور في قوله
الزاني على ضربين محصن وغير
محصن فالمحصن وسيا في قريبااته
البالغ العاقل الحر الذي غيب
حشفته او قدرها من مقطوعها
بقبل في نكاح صحيح **حد الرجم**
نجارة معتدلة لا يخصي صغير ولا
بصغر **وغير المحصن** من رجل
او امرأة **حد مائة جلد** سميت
بذلك لانصاها بالجلد **وتغريب**
عام الى مسافة القصر فاكثر براي
الامام وتحسب مدة العام من اول
سفر الزاني لا من وصوله مكان التقریب
والاولي ان يكون بعد الجلد و
شرايط الاحصان اربع الاول
والثاني

١٦٥
والثاني **البلوغ والعقل** فلا حد
علي صبي ومجنون بل يورد بان ما
يزجرهما عن الوقوع في الزنا و
الثالث **الحرية** فلا يكون الرقيق
والمبعوض والمكاتب وام الولد محصنا
وان وطى كل منهم في نكاح صحيح
والرابع **وجود الوطى** من مسلم
او ذمي **في نكاح صحيح** وفي بعض
النسخ في النكاح الصحيح واداد
يا الوطى تغيب الحشفة او قدرها
من مقطوعها يقبل وخرج بالصحيح
الوطى في نكاح فاسد فلا يحصل به
التحصين **والعبد والامة حدها**
نصف حد الحر فتمد كل منهما خمسين
جلدة وتغريب تصق عام ولو قال

المصوم ومن فيه رق حده الخ كان اولى
ليعم المكاتب والمبعض وام الولد ^{قوله والولد}
حَكَمُ اللّٰوِاطِ وَاتِّبَانِ الْبَهَائِمِ كَحَكْمِ
الزَّانَا فمن لاط بشخص بان وطئه
في دبره حد على المذهب ومن اتى
بهمية حد كما قال المصم لكن الراجح انه
يعزر **ومن وطئ اجنبية فيمادون**
الفرج عزرو ولا يبلغ الامام بالتعزير
ادبي الحدود فان عزر عبدا وجب
ان ينقص في تعزيره عن عشرين
جلده او عزر حرا وجب ان ينقص
في تعزيره عن اربعين جلده لانه
ادبي حد كل منهما **فصل في**
احكام القذف
وهو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا
علي

170
على جهة التعيير لتخرج الشهادة بالزنا
واذا قذف بزال معجمه **غيره** بالزنا
كقوله زنيبت فعليه حد **القذف**
ثمانون جلدة كما سياتي هذا اذا لم
يكن القاذف ايا او اما وان علي كما
سياتي **بثمانية شرايط ثلاثة** وفي
بعض النسخ ثلاث منها في القاذف
وهو ان يكون بالغاعاقلا فالصبي
والمجنون لا يحدان بقذفهما شخصا
وان لا يكون والد اللقذوف فلو
قذف الاب او الام وان علا ولده
وان سفل لاحد عليه **وخمس في القذف**
وهو ان يكون مسلما بالغاعاقلا
حرا عفيفا عن الزنا فلا حد بقذف
الشخص كافر او صغير او مجنون

اور قيقا اوزانيا ويجد **الحمر القارظ**
ثمانين جلدة ويجد **العبد اربعين**
جلده ويسقط عن القاذف **حد**
القذف بثلاثة اشيا احدها اقامة
البينة سوا كان المقدوف اجنيا او
زوجة والثاني مذكور في قوله **او**
عفو المقدوف اي عن القاذف والثاني
مذكور في قوله **او اللعان في حق**
الزوجة وسبق بيانه في قول المص
فصل واذا رمى الرجل الي ارضه
فصل في احكام الاشربة
وفي الحمر المتعلقة بشربها **ومن شرب**
خمر او هي المتخذة من عصير العذب
او شرابا مسكرا من غير الحمة كالنبذ
المتخذ من الزبيب **كل** ذلك الشارب
ان

١٦٦
ان كان حرا **اربعين** جلدة وان كان
رقيقا عشرين جلدة **وتجوز ان يبلغ**
الامام **به** اي حد الشرب **ثمانين**
جلدة والزيادة على اربعين في حد
حرو عشرين في رقيق **علي** و **عليه**
التعزير وقيل الزيادة على ما ذكر
حد و **علي** هذا يمنع النقص عنها
ويجب الحد عليه اي شارب المسكر
يا حد امرين **احدها** بالبينه اي
رجلين يشهدان بشرب ما ذكر
او الاقرار من الشارب بانه شرب
مسكرا فلا يجد بشهادة رجل وامرأة
ولا بشهادة امرأتين ولا يمايت
مردوده ولا يعلم القاضي ولا يجد
ايضا الشارب **بالتي والاستنكاه**

١٦٧
بأن يقيم رايحة الحر **فصل في قطع**
السرقة وهي لغة اخذ المال خفية وشرعا
اخذة خفية ظلم من حرز مثله **وتقطع**
يد السارق بثلاثة شرايط وفي بعض
النسخ بست شرايط **ان يكون بالغ**
عاقلا مختارا مسلما مانا او ذميا فلا قطع
علي صبي ومجنون ومكره وتقطع بيد
مسلم وذمي بمال مسلم وذمي وامسا
المعاهد فلا قطع عليه في الاظهر
وما تقدم شرط في السارق وذكر المص
شرط القطع بالنظر للمسروق في قوله
وان يسرق نصابا قيمته ربع دينار
اي خالصا مقصودا او يسرق قدرا
مغشوشا يبلغ خالصه ربع دينار
او قيمته **من حرز مثله** فان كان المسروق

بمحرا

بمحرا او بمسجد او شارع اشترط في احرازه
دوام الحفظ وان كان في حصن كببت
كفي لحاظ معتاد في مثله وثوب
ومتاع وضعه شخص بقربه بصحرا
مثلا ان لا يحظه له بنظره وقتا فوفا
ولم يكن هناك اذ دحام طارئين
فهو محرز والا فلا وشرط الملاحظة
قدرته علي منع السارق ومن شروط
المسروق ما ذكر في قوله **لا ملك له فيه**
ولا شبهة اي للسارق في مال المسروق
منه فلا قطع بسرقة اصل وفرع
للسارق ولا يسرقه رقيق مال سيده
وتقطع من السارق **يده اليمنى** من
مفصل الكوع بعد خلعها منه بحبل حجر
بعنف وانما تقطع اليمنى في السرقة

الاولي فان سرق **ثانيا** بعد قطع اليمين
قطعت رجله اليسرى **بجديدة** ماضية
دفعه واحده بعد خلعه من مفصل
القدم فان سرق **ثالثا** قطعت يده
اليسرى بعد خلعه فان سرق **رابعا**
قطعت رجله اليمنى بعد خلعه
ويغس محل القطع بزيت او دهن مغلي
فان سرق **بعد ذلك** اي بعد الرابعة
عزرو وقيل **يقتل صبرا** وحديث الامر
بقتله في المرة الخامسة **منسوخ**
فصل في احكام قاطع
الطريق ويسمى بذلك لا متناع به
الناس من سلوك الطريق خوفا منه
وهو مسلم مكلف له شوكه فلا يشترط
فيه ذكورة ولا عدد مخرج بقاطع
الطريق

الطريق المختلس

الطريق المختلس الذي يتعرض لاختد
القافلة ويعتمد الهرب **وقطاع**
الطريق **على اربعة اقسام** الاول
مذكور في قوله **ان قتلوا** اي عمدا **قيدا**
عدوانا من يكافئوه **ولم ياخذوا**
المال قتلوا احتما وان قتلوا خطأ
او شبه عمدا ومن لم يكافئوه لم يقتلوا
والثاني المذكور في قوله **وان قتلوا**
واخذوا المال اي نصاب السرقة
فاكثر **قتلوا** **وصلبوا** على خشبة
ونحوها لكن بعد غسلهم وتكفينهم
والصلاة عليهم والثالث المذكور
في قوله **وان اخذوا المال ولم**
يقتلوا اي نصاب السرقة فاكثر
من حرز مثله ولا يشمله **للم فيه تقطع**

ويكفنه
قيدا في الصليب في الحرم
من حرز مثله صح في البصرة
قائما

ايديهم وارجلهم من خلاف اي
يقطع اولا اليد اليمنى والرجل اليسرى
فان عادوا فبسارهم وبمناهم يقطعان
فان كانت اليد اليمنى والرجل اليسرى
مفقودة اكتفى بالموجودة في الاصح
والرابع مذكور في قوله **فان**
اخافوا المارين في الطريق **ولم**
ياخذوا منهم مالا **ولم يقتلوا** نفسا
حبسوا في غير موضعهم **وعزروا**
اي جلسهم الامام وعزروهم **ومن تاب**
منهم اي قطاع الطريق **قبل القدرة**
من الامام **عليه سقط عنه الحد** وود
اي العقوبات المختصة بقطاع
الطريق وهي حتم قتله وصلبه وقطع
يد لا ورجله ولا يسقط باحي
الحدود

١٦٩
الحدود التي لله تعالى كزنا وسرقة
بعد التوبة وفهم من قوله **واخذ**
بضم اوله **بالحقوق** اي التي تتعلق
بالادميين كمقصاص وحد قذف
ورد مال فانه لا يسقط شي منها
عن قاطع الطريق بتوبة وهو كذلك
فصل في احكام الصيال واتلاف
البهائم **ومن قصد بضم اوله باذا**
في نفسه او ماله او حرمة بات
صال عليه شخص يريد قتله او
اخذ ماله وان قل او وطى حرمة
فقاتل عن ذلك اي عن نفسه
او ماله او حرمة **وقتل الصايل**
علي ذلك دفعا لصياله **فلا شيء**
عليه بقصاص ولا دية ولا كفارة

وعلي راكب الدابة سواء كان مالهما
أو مستعيرها أو مستاجرها أو غاصبها
ضمان ما اقلقتة دابته سواء كان الاتلاف
بيدها أو رجلها أو غير ذلك ولو بالثب
أو راشت بطريق قتل بذلك نفس
أو مال فلا ضمان **فصل في أحكام**
البيعة وهم فرقة مسلمون مخالفون
الامام العادل ومفرد البيعة باغ
من البغي وهو الظلم **ويقاتل بفتح ما قبل**
أرضه أهل البغي أي يقاتلهم الإمام **بثلاث**
شرايط أحدها **أن يكونوا في مسقط**
بأن يكون لهم شوكة بقوة وعُدَّة
وعبطاع فيهم وإن لم يكن المطاع إماما
منصوبا بحيث يحتاج الإمام العادل
في ردِّهم لطاعته إلى كلفة من بدل
مال

١٧٠ ٣٩
مال وتخصيل رجال فان كانوا
أفرادا يسهل ضبطهم فليسوا ببيعة
والثاني أن يخرجوا عن قبضة
الامام العادل أما بترك الانقياد
له أو بمنع حق توجيه عليهم سواء كان
الحق ماليا أو غيره كحد وقصاص
والثالث أن يكون لم أي البيعة
تأويل سياغ أي محتمل كما عير به
بعض الأصحاب كطالبية أهل صفين
يدع عثمان حيث اعتقدوا أن
عليارضي الله عنه يعرف من قتل
عثمان فإن كان التأويل قطعي البطلان
لم يعتبر بل صاحبه معاند ولا يقاتل
الإمام البيعة حتى يبعث اليهم
رسولا أمينا قنانيا يسألهم ما يكرهونه

فان ذكروا مظلمة هي السبب في امتناعهم
من طاعته ازالها وان لم يذكر واشيا
او اصرروا بعد ازالة المظلمة علي البغي
نصهم ثم اعلمهم بالقتال **ولا يقتل**
اسيرهم اي البغاة فان قتله شخص
عادل لا قصاص عليه في الاصح ولا
يطلق اسيرهم وان كان صبيا وامراة
حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم
الا ان يطيع الاسير مختارا ومتابعته
للامام **ولا يَغْتَم ما لهم** ويرد سلاحهم
وحيلهم اليهم اذا انقضت الحرب
وامنت غايلتهم بتفرقهم او رددهم
للمطاعة ولا يقا تلون بعظيم كثر
ومجئني الا لضرورة فيقاتلون بذلك
كان قاتلون بذلك او احاطوا بنا

ولا

171
ولا يذنب ^{علي} **جرحهم** والتذفيف
تتيم القتل وتجيده **فصل في**
احكام الردة وهي اربع انواع الكفر
ومعناها لغة الرجوع عن شيء الي
غيره وشرعا قطع الاسلام بنية كفر
او قول كفر او فعل كفر كسجود
لصنم سوا كان علي جهة الاستهزاء
او العناد او الاعتقاد لمن اعتقد
حدوث الصانع **ومن ارند عن**
الاسلام من رجل او امراة من انكر
وجود الله او كذب رسولا من رسل
الله او حلل محرما بالاجماع كالزنا
وشرب الخمر او حرم حلالا بالاجماع
كالنكاح والبيع **استتيب** وجوبا
في الحال في الاصح فيهما ومقابل الاصح

في الحال في الاصح فيهما ومقابل الاصح

في الاولى انه يسن الاستتابة وفي
الثانية انه يهمل **ثلاثا** اي الى ثلاثة
ايام **فان تاب** فان تاب بعوده الى
الاسلام بان اقر بالشهادتين علي
الترتيب بان يوم من بالله ثم برسوله
فان عكس لم يصح كما قال النووي
في شرح المذهب في الكلام على نية
الوضوء **والا** اي وان لم يتب المرتد
قتل اي قتله الامام ان كان حرا
بضرب عنقه لا باحراقه ونحوه فان
قتله غير الامام عر وفان كان المرتد
رقبا جاز للسيد قتله في الاصح
ثم ذكر المص حكمه بالنظر للعنسل
وغیره في قوله ولم يغسل ولم يعطي
عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين

وذكر غير المص حكم تارك الصلاة في
ربع العبادات واما المص فذكره
هنا فقال **فصل في تارك الصلاة**
المعهودة الصادقة بأحد الجنسين
علي ضربين احدهما ان يتزكها
وهو مكلف غير معتقد لوجوبها
حكمه اي التارك لها حكم المرتد
وسبق قريب بيان حكمه **والثاني**
ان يتزكها كسلاحتي يخرج وقتها
حال كونه معتقدا لوجوبها فيستتأ
تدبلا لوجوبها **فان تاب وصلي**
وهو تفسير للتوبة **والا** اي وان
لم يتب **قتل** حد الاكفر **وكان**
حكمه حكم المسلمين في الدفن في
مقابرهم ولا يطمس قبره وله حكم

المسلمين في الغسل والتكفين
والصلاة عليه **كتاب أحكام**

الجهاد وكان الامر به في عهده صلي
الله عليه وسلم بعد الهجرة فرض كفاية
واما بعده فلكفار حالان احدهما
ان يكونوا ببلادهم فالجهاد فرض
كفاية على المسلمين في كل سنة فاذا
فعله من فيهم كفاية سقط الحرج
عن الباقيين والثاني ان يدخل الكفار
ببلدة من بلاد الاسلام المسلمين او
ينزلوا قريبا منها فالجهاد حينئذ
فرض عين عليهم فيلزم اهل ذلك
البلد الدفع للكفار عما يملكون منهم
وشرايط وجوب الجهاد سبع خصال
احدها الاسلام فلا جهاد على كافر

و

121
والثاني **البلوغ** فلا جهاد على صبي
والثالث **العقل** فلا جهاد على مجنون
والرابع **الحرية** فلا جهاد على رقيق
ولو امره سيده ولا مبعوض ولا مدبر
ولا مكاتب **والخامس الذكورية**
فلا جهاد على امرأة وحنثي مشكل
والسادس الصحة فلا جهاد على مريض
بمرض يمنعه عن قتال وركوب
الامشقة شديدة كحصى مطبقة **والسابع**
الطاقة على القتال اي فلا جهاد على
اقطع يد مثلا ولا على من عدم اهبة
القتال كسلاح ومركوب وتفقه
ومن اسر من الكفار على ضربين
ضرب لا تخيير فيه للامام **يكون**
وفي بعض النسخ بدل يكون يصير

وحيثما يتنفس السبي اي الاخذ وهم
الصبيان والنساء اي صبيان الكفار
ونسائهم ويلحق بما ذكر الخناثا
والجانيين وخرج بالكفار نساء المسلمين
لان الاسر لا يتصور في المسلم **وضرب**
لا يرق بنفس السبي وهم الكفار الاصليون
الرجال البالغون الاحرار والعاقلون
والامام مخير فيهم بين اربعة اشيا
احدها **القتل** بضرب رقبة لا بتخريق
وتغريق مثلا والثاني **الاسترقاق**
وحكمهم بعد الاسترقاق كبقية اموال
الغنمية **والثالث المن** عليهم بتخلية
سبيهم **والرابع الفدية** اما بالمال
او بالرجال اي الاسر من المسلمين
ومال فدايتهم كبقية مال الغنمة و
يجوز

165
وتجوز ان يفادي مشرك واحد بمسلم
او اكثر ومشركون بمسلم **يفعل** الامام
من ذلك ما فيه المصلحة للمسلمين
فان خفي عليه الاحفظ حبسهم حتي
ينظر له الاحفظ فيفعله وخرج بقولنا
سابقا الاصيلون الكفار غير الاصليين
كالمرتدين فيطالبهم الامام بالاسلام
فان امتنعوا قتلهم **ومن اسلم من**
الكفار قبل الاسر اي اسر الامام له
اخر زماله ودمه وصغار اولاده
عن السبي ويحكم **بسلامتهم** تبعاً
له بخلاف البالغين من اولادهم فلا
يعصمهم اسلام ابائهم واسلام الجد
يعصم ايضا الولد الصغير واسلام
الحاكم لا يعصم زوجته عن استرقاقها

ولو كانت حاملا فان استرقت انقطع
نكاحه في الحال **وتحكم للصبي بالاسلام**
عند وجود ثلاثة اشياء احدها
ان يسلم احد ابويه فيحكم باسلامه تبعا
لأب أو أماً من بلغ مجنونا أو بلغ عاقلا
ثم جن فكالصبي والسبب الثاني المذكور
في قوله **او يسيبه مسلم** حال كون الصبي
منفردا عن **ابويه** فان سبي الصبي مع
احد ابويه فلا يتبع الصبي السياري
ومعنى كونه مع احد الابوين ان يكونا
في جيش واحد **او غنيمة واحدة**
لان مالهما واحد ولو سباه ذمبي
وهمله الي دار الاسلام لم يحكم باسلامه
في الاصح بل هو علي دين السياري له و
السبب الثاني المذكور في قوله **او**

يوجد

يوجد اي الصبي لقيطاً في دار الاسلام
وان كان فيها اهل ذمة فانه يكون
مسلماً وكذا لو وجد في كفار وفيها مسلم
فصل في احكام السلب
وقسم الغنيمة **ومن قتل قتيلاً اعطي**
سلبه بفتح اللام بشرط كون القاتل
مسلياً ذكر كان او انثى حر كان
او عبداً شرطه الامام له او لا
والسلب ثياب القتيل التي عليه
والحف والران وهو خف يلا قدم
يلبث للساق فقط والآلات الحرب
والمركوب الذي قاتل عليه او امسكه
بعنانه والسرجه والحمام ومقود
الدابة والسوار والطوق والمنطقة
وهي التي يشد بها الوسط والخاتم

والنفقة التي معه والجنينة التي تقاد
معه وانما يستحق القاتل سلب الكافر
اذا اغر بنفسه حال الحرب في قتله
بحيث يلقى بركوبه هذا الغرر شر
ذلك الكافر فلو قتله وهو اسير او نائم
او قتله بعد انهزام الكفار فلا سلب
له وكفاية شر الكافر ان يزيل امتناعه
كان يفقا عينيه او يقطع يديه او
رجليه والغنيمة لغة ما خوذة من
الغنم وهو الزوج وشرعا المال الحاصل
للمسلمين من كفار اهل حرب بقتال
او انجاف خيل او ابل وخرج باهل
الحرب المال الحاصل من المرتدين
فانه في لا غنيمة **وتقسم الغنيمة**
بعد ذلك اي بعد اخراج السلب
منها

بما
في
الكتاب

١٨٦
منها على خمسة اخماس فيعطي اربعة
اخماسها من عقار ومنقول لمن شهد
اي حضر **الوقعة** من الغامين بنية
القتال وان لم يقاتل الجيش وكذا من
حضر لا بنية القتال وقاتل في الاظهر
ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال
ويعطي **للفارس** الحاضر الواقعة
وهو من اهل القتال بفرس مهيئا
للقاتل عليه سوا قاتل ام لا **ثلاثة**
اسهم سهمين لفرسه وسهما له
ولا يعطي الا لفرس واحد ولو كان
معه افراس كثيرة **وللراجل** اي المقاتل
على رجله سهم واحد ولا يسهم
الامن استكملت فيه خمس شرائط
الاسلام والبلوغ والعقل والحرية

والذكورة فان اختلف شرط من ذلك
وضيح له لا يسهم له اي من اختلف فيه
الشرط اما بكونه صغيرا او مجنونا او رقبا
او انثى او ذميا والرضخ لغة العطا
القليل وشرعاشي دون سهم يعطي
للرجل وتجتهد الامام في الرضخ بحسب
رايه فيزيد المقاتل على غيره والاكثر
قتالا على الاقل قتالا ويحمل الرضخ
الاحماس الاربعة في الاظهر والثاني ^{من} القو
محله اصل الغنمة ويقسم الخمس
الباقى بعد الاحماس الاربعة على
خمسة اسهم سهم منه لرسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو الذي كان
له في حياته يعصرف بعد المصالح
المتعلقة بالمسلمين كالقضاة الحاكمين
في

في البلاد اما قضاة العسكر فيرثون
من الاحماس الاربعة كما قال الماوردي
وعينه وكسد الثغور وهي المواضع
المخوفة من اطراف بلاد الاسلام
الملاصقة لبلادها والمراد سد
الثغور بالرجال والآلات الحرب
ويقدم الاعم من المصالح فالاهم
وسهم لذوي القرى اي قرني
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم
بنو هاشم والمطلب يشترك في ذلك
الذكر والانثى والغني والفقير
ويفضل الذكر فيعطي مثل حظ
الانثيين وسهم لليتامى المسلمين
جمع يتيم وهو صغير لا اب له سواء كان
الصغير ذكرا وانثى له جدا ولا

قتل أبوه في الجهاد ولا يشترط فقر
اليتم **وسهم للمساكين وسهم لابناء**
السبيل وسبق بيانها في كتاب الصيام
فصل في الأقسام الف في
على مستحقه والفق لغة مأخوذة من فاء
إذا رجع ثم استعمل في المال الراجع
من الكفار إلى المسلمين وشرعاً هو مال
حصل من كفار بلا قتال ولا إجماع
خيلاً ولا أبل كالجزية وعشر التجارة
ويقسم مال الف على خمسة بصرف
خمسه يعني الف على من أي الخمسة
الذين يصرف عليهم خمس الغنيمة
وسبق قريباً بيان الخمسة ويعطى
أربعة أخماسها وفي بعض النسخ
أربعة أخماسه أي الف للمقاتلين

وهم الزهاد

وهم الذين عيّنهم الإمام للجهاد وأثبت
أسماءهم في ديوان المرتزقة بعد
انصافهم بالإسلام والتكليف والحرية
والصحة فيفرق الإمام عليهم الأضراس
الأربعة على قدر حاجاتهم فيبحث
عن حال كل من المقاتلة وعن عياله
اللازم نفقتهم وما يكفيهم فيعطيه
كفايتهم من نفقة وكسوة وغير ذلك
ويراعي في الحاجة الزمان والمكان
والرخص والغلا وإشار المص بقوله
والباقي يصرف لمصالح المسلمين
أي أنه لا يجوز للإمام أن يصرف
الفاضل عن حاجات المرتزقة في
مصالح المسلمين من إصلاح الحصون
والثغور ومن شراء سلاح وخييل

علي الصحيح **فصل ٢٢ في أحكام الجزية**
وهي لغة اسم لخراج معمول على اهل
الذمة سميت بذلك لانها جزت اي
كفت عن القتل وشرعا مال بلمنومه كافر
بعقد مخصوص ويشترط ان يعقدها
الامام او نايبه لاجهة التاقيت فيقول
اقررتكم بدار الاسلام غير الجار واذا نت
في اقامتكم بدار الاسلام على ان
تبدلوا الجزية وتنقادوا للحكم الاسلام
ولو قال الكافر للامام ابتدا اقررتني
بدار الاسلام كفي **وشرايط وجوب**
الجزية خمس خصال احدها البلوغ
فلا جزية على صبي **والثاني العقل** فلا
جزية على مجنون اطبق جنونه فأن
تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر
لزمته

١٨٩
لزمته الجزية او تقطع كثير اكيوم تحين
فيه ويوم يقيق فيه لفقت ايام الافا
فاذا بلغت سنة وجبة جزيتها
والثالث الحرية فلا جزية على رقيق
ولا على سبده ايضا والمكاتب والمدبر
والمبعض كالرقيق **والرابع الذكورة**
فلا جزية على امرأة وخشي فان
بانت ذكوره اخذت منه الجزية
للمستين الماضية كما بحثه النووي
في زيادة الروضة وجره في شرح
المهذب **والخامس ان يكون** الذي
تعقد له الجزية **من اهل الكتاب**
كاليهودي والنصراني **او ممن له شبهة**
كتاب كالمجوسي ويعقدها ايضا
لاولاد من هودا وتنصر قبل النسخ

على عورة المسلمين وينقلها الى دار
الحرب ويلزم المسلمين بعد عقد الرمة
الصحيح الكف عنهم نفسا ومالا وان
كانوا في بلدنا او في بلد مجاور لنا
لزمنا دفع اهل الحرب عنهم **ويعرفون**
بلبس الغيار بكسر الغين المعجمة وهو
تغيير اللباس يا يحيط الزمي على ثوبه
شبا يخالف لون ثوبه ويكون ذلك
على الكتف والاولى باليهودي الاصفر
وبالنقاري المزرقي وبالمجوسي الاسود
والاحمر وقول المصم ويعرفون عبره
النوبي ايضا في الروضة تبعا
لاصلها لكنه في المتماح قال ويوم
اي الزمي ولا يعرف من كلامه ان
الامر للوجوب او النذب لكن مقتضى
كلام

كلام

الجمهور الاول وعطف المصم على الغيار
قوله **وشد الزنار** وهو نراي معجمة
خيطة غليظة يشد في الوسط فوق
الثياب ولا يكفي جعله تحتها
ويلنعون من ركوب الخيل النفيسة
وتغيرها ولا ينعون من ركوب
الحمار ولو كانت نفيسة ويلنعون
من اسماءهم المسلمين قول الشريك
كالله ثالث ثلاثة تعالى الله عن
ذلك علوا **كتاب** **الصيد** **والزبايح** **والضحايا** **والاطعمة**
والصيد مصدر اطلق هنا على اسم
المفعول وهو المصيد وما اي والحيوان
البري المأكول الذي **قدر** بضم

قوله واركاب الذبح
اربعة ذابح ومذبح
والذود ذبح اسير

اوله علي ذكاته اي ككاته ذكاه
فذكاته تكون ^{اي اسفل العنق} حلقه وهو اعلا العنق
ولبته اي بلام مفتوحة وموحده
مشدده اسفل العنق والزكاة بزال
معجم معناها لغة التطيب لما فيها
من تطيب اكل المذبح وشرعا بطل
الحرارة الغريزية علي وجه مخصوص
اما الحيوان المأكول البحري فيحل
علي الصحيح بلا ذبح وما اي والحيوان
الذي لم يقدر بضم اوله علي ذكاته
كشاة انسية تو حشت او بعير ذهب
شاردا فذكاته عقره بفتح العين
عقرا مذهبها لروحه حيث قدر
عليه اي في اي موضع كان العقر
وكمال الزكاة وفي بعض النسخ ويستحب

في

182
في الزكاة اربعة اشيا احدها قطع
الحلقوم بضم الحاء المهملة وهو مجري
النفس دخولا وخروجا والثاني قطع
المرى بفتح ميمه وهو اخره وتجاوز
تسهيله وهو مجري الطعام والشراب
من الحلق الي المعدة والمرى تحت
الحلقوم ويكون قطع ما ذكره دفعة
واحدة لا في دفعتين فانه يحرم
المذبح حينئذ ومتي بقي شيء
من الحلقوم والمرى لم تحل المذبح
والثالث والرابع قطع الودجين
بواو وودال مفتوحتين تشبة ورج
بفتح الدال وكسرهما وهما عرقان في
صفحتي العنق محيطان بالحلقوم
والمجرى منها اي للمجرى في الزكاة
الذي يكفي مع

شيان قطع الحلقوم والمرى فقط
ولا يسقط قطع ماوراء الودجين وتجاوز
اي تحل الاصطيا داي اكل المصاد بكل
جارية معللة من السباع كالفهد والنمر
والكلب ومن جوارح الطير كصقر
وبازي في اي موضع كان او شرايط تعليمها
اي الجوارح اربعة احدها ان تكون
الجارية معللة بحيث اذا ارسلت
اي ارسلها صاحبها استرسلت و
الثاني انها اذا جرت بضم اوله اي
اذا جرها صاحبها انزجرت والثالث
انها اذا قتلت صيد لم تأكل منه
شيء والرابع ان يتكرر ذلك منها اي
تتكرر الشرايط الاربعة من الجارية
بحيث يظن تادها ولا ترجع في التكرار

جرح السباع والطير
والجارية مشتقة من
الجدح وهو السباع

لعدد

لعدد بل المرجع فيه لاهل الخبرة بطباع
الجوارح فان عديمت منها اخدي
الشرايط لم يحل ما اخذته الجارية
الا ان يدرك ما اخذته الجارية
حيثا فيركي فيحل حينئذ ثم ذكر المص
الذبح في قوله وتجاوز الزكاة بكل
ما اي بكل محد تجرح كحديد ونحاس
الا بالسن والظفر والعظام فلا تجوز
التذكية بها ثم ذكر المص من يصح منه
التذكية في قوله وتحل زكاة كل مسلم
بالغ او مميز يطبق الذبح وزكاة كل
كتابي يهودي او نصراني وجل ذبح
مجنون وسكران في الاظهر ويكره
زكاة اعمى فلا تحل زكاة مجوسي ولا
وثني ولا غيرهما مما لا كتاب له وزكاة

الجنين حاصلة بذكاة أمه فلا
يحتاج لتزكية هذا ان وجد ميتا او
اوفيه حياة غير مستقرة اللهم الا ان
يوجد حيا حيا تاما مستقرة بعد خروجه
من بطن امه فيذكي حينئذ وما قطع
من حيوان حي فهو ميتة الا الشعر
اي المقطوع من حيوان مأكول وفي
بعض النسخ الا الشعور المنتفع بها
في المفارش والملابس وغيرها
فصل في احكام الاطعمة
الحلال منها وغيره وكل حيوان استنظا
العرب الذين هم اهل ثروة وخصبة اي غنا
وطباع سليمة ورفاهية فهو حلال
الاما اي حيوان ورد الشرع بتحريمه
فلا يرجع فيه لاستطابته له وكل
حيوان

والحيوان الذي
ورد الشرع بتحريمه
فلا يرجع فيه
لأنه لا يستطاب

حيوان استنظا العرب اي عدوه
خبيثا فهو حرام الا ما ورد الشرع بابا
فلا يكون حراما وتحريم من السباع
ماله ناب اي من قوي يعد وابه
علي الحيوان كاسد ومنه وتحريم من
الطيور ماله مغلب بكسر الميم وفتح
اللام اي ظفر قوي يخرج به كصقر
وباز ونحل المضطرب وهو من يخاف
علي نفسه الهلاك من عدم الأكل
في المخصصة موتا او مرضا خوفا او زيادة
مرض او انقطاع رفقة ولم يجد ما يلهي
حلالا ان ياكل من الميتة المحرمة عليه
ما اي شي يسد به رمقه اي
بقية روحه ولنا ميتتان حلالان
وهما السمك والجراد ولنا دمان

حلالان وهما **الكبد والطحال** وقد عرف
 من كلام المصنف هنا وفيما سبق ان الحيوان
 على ثلاثة اقسام احدها ما لا يؤكل فذبحته
 ومبيته سوا الثاني ما يؤكل فلا تحل الا
 بالذكى الشرعيه الثالث ما يحل
 ميتته كالسمك والجراد **فصل في**
 احكام الاضحية بضم الهزة في الاشهر
 وهي اسم لما يذبح من النعم يوم النحر
 وايام التشريق تقربا الى الله تعالى
والاضحية سنة مؤكدة على الكفاية
 فاذا اتى بها واحد من اهل بيت
 كفى عن جميعهم ولا تجب الاضحية الا
 بالنذر **وتجزي منها الجذع من الضان**
 وهو ماله سنة وطعن في الثانيه و
الشي من المعز ماله سنتان وطعن في
 الثالثة

من الجراد على نحره فتلت له لا تأكل
 تمام منهم خيل فوف سنبلة انما على
 سحر لا بد من تراخي

الحلاليت

الثالثة **والشي من الابل** وهو ماله
 خمس سنين وطعن في السادسة **والشي**
 من البقر ماله سنتان وطعن في الثالثة
وتجزي البدنة عن سبعة اشتركوها في
 التضحية بها **والبقرة عن سبعة** كذلك
وتجزي الشاة عن شخص واحد وهي
 افضل من مشاركتها في بيع وفضل
 انواع الاضحية ابل ثم بقرة ثم غنم **واربع**
 وفي بعض النسخ **اربعة لا تجزي في**
الضحايا احدها **العوز البين** اي
 الظاهر **عورها** وان بقية الخدقة في ايل الحجة المقروءه
 في الاصح **والثانية العرجا البين عرجها**
 ولو كان حصول العرج لها عند
 اضطجاعها للتضحية بما بسبب
 اضطجاعها **والثالث المريضة البين**

بالوجه المقروءه
 بالوجه المقروءه
 بالوجه المقروءه

مرضها ولا يضرب سير هذه الامور
والرابع العجاف وهي التي ذهب عنها
اي دماغها من الهزال الحاصل لها
وتجزي الحصى اي القطوع الحصىتين
والكسور القوت ان لم يوتر الكسر
في القوت اللحم وتجزي ايضا فاقد القوت
وهي المسماة بالجلحا ولا تجزي المقطوعة
كل الاذن ولا بعضها ولا المخلوقة بلا
اذن ولا المقطوعة الذنب ولا بعضه
وبدخل وقت الذبح للاضحية من وقت
صلاة العيد اي عيد النحر وعبادة
الروضه واصليها يدخل وقت الاضحية
اذ اطلعت الشمس يوم النحر ومضي
قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين
ويستمر وقت الذبح الي غروب الشمس
من

من اخر ايام التشريق وهي الثلاثة المتصلة
بعاشري ذي الحجة ويستحب عند الزبح
خمسة اشياء احدها التسمية فيقول الذابح
بسم الله واكملها بسم الله الرحمن الرحيم
فلو لم يسمى حل المذبح والثاني الصلاة
علي النبي صلى الله عليه وسلم ويكره ان
تجمع بين اسم الله واسم رسوله والثالث
استقبال القبلة بالذبيحة اي يوجه
الذابح مذبحها ويتوجه هو ايضا
الرابع التكبير اي قبل التسمية وبعد
ثلاثا كما قال الماوردي والخامس
الدعاء بالقول فيقول الذابح اللهم سمع
منك وايبك فتقبل هذه الاضحية نعمة
منك الي وتقربت بها اليك فتقبلها
ولا ياكل المضحي شيئا من الاضحية المنذرة

بالكلية
بل يجب عليه التصديق بجميع قلوبها
أخرها فتلفت لزمت ضامنا **ويأكل من الأضحية**
المتطوع بها ثلثا على الجديد
أما الثلثان فقليل يتصدق بهما ورحة
النوي في تصحيح التنبية وقيل
يهدى ثلثا للمسلمين الأغنيا و
يتصدق بثلث على الفقرا ولم يرنح
النوي في الروضة وأصلها شيئا
من هذين الوجهين **ولا يبيع** أي
يحرم على المصطفى بيع شيء **من الأضحية**
أو جلدها ويجرم أيضا جعله أجر
للجزار ولو كانت الأضحية تقطوعا
ويطعم حتما من الأضحية المتطوع بها
الفقرا والمساكين والأفضل التصديق
بجميعها الألقمة أو لقما يتبرك المصطفى
بالكلية

١٨٧
بالكلية فإنه يسن له ذلك وإذا أكل
البعض وتصدق بالباقي حصل له
ثواب التضحية بالجميع والتصدق
بالبعض **فصل في أحكام**
العقيقة وهي لغة اسم لشعر علي
راس المولود وشرعا ما سيذكره المص
والعقيقة على المولود **مسحبة** وقسر
المص العقيقة بقوله **وهي الذبيحة**
عن المولود يوم سابعه أي سابع
يوم ولادته ويحسب يوم الولادة
من السابع ولومات المولود قبل
السبع ولا يفوت بالتأخير بعده
فإن تأخرت للبلوغ سقط حكمها
في حق العاق عن المولود أما هو
فيخير في العق عن نفسه **ويذبح**

عن الغلام شاتان ويذبح عن الجارية

شاة قال بعضهم واما الخنثى فيحتمل

الحاقه بالغلام او بالجارية فلو بان

ذكورته امر بالتدراك وتعد

العقيقة بتعدد الاولاد **ويطعم العاق**

من العقيقة الفقراء **والمساكين**

فيطبخها جل و يهدي منها للفقراء **ويطعم**

والمساكين ولا يتخذها دعوة ولا

يكسر عظمها واعلم ان سن العقيقة

وسلامتها من عيب ينقص لحمها و

الاكل منها والتصدق ببعضها و

امتناع بيعها وتعيينها بالنذر

حكمه علي ما سبق في الاصحية ويسن

ان يوزن في اذن المولود اليمني

حين يولد **وان يحنك المولود**

بتمر
ن
بسم الله
في الصلاة في الاذن

له يذبح لغنا
شاة كما ذبح
له اولاد
فان كان ولدا
لا يذبح اما لا
فيذبح لها

بتمر فيمضغ ويدلك به حنكه داخل

فيه لينزل منه شي لجوفه فان لم يوجد

تمر فربط والا فشي حلو وان يتي

يوم سابع ولادته ويجوز تسميته

قبل السابع وبعده ولو مات المولود

قبل السابع **كتاب احكام**

السبق والرمي اي بسمام ونحوها

وتصح المسابقة علي الدواب اي

علي ما هو الاصل في المسابقة من خيل

وابل جزماء وقيل وبغل وحمار في

الظهار ولا تصح المسابقة علي بقرة

ولا علي نطاح الكباش ومهارشة

الديكة لا يعوض ولا غيره **وتصح**

المنافسة اي المرامات بالسهم

اذا كانت المسابقة اي مسافة

١٨٨

ما بين موقف الرامي والغرض الذي
يرمي اليه **معلومه** وكانت **صفة**
المتناضلة معلومة ايضا بان يبين
المتناضلان كيفية الرمي من قرع
وهو اصابة السهم الغرض ولا يثبت فيه
او من **خسوف** وهو ان يثقب السهم
الغرض ويثبت فيه او من مرق
وهو ان ينفذ السهم من الجانب
الارض من الغرض واعلم ان عوض
المسابقة هو المال الذي يخرج فيها
وقد يخرج به احد المتسابقين وقد
تخرج به معا وذكر المصم الاول في
قوله **وتخرج العوض احد المتسابقين**
حتى انه **اذ سبق** بفتح السين
استلوه اي العوض الذي اخرج به
وان

وان سبق بضم السين اخذه اي العوض
صاحبه السابق وذكر المصم الثاني في
قوله **وان اخرجاه** اي العوض المتسابقا
معا لم يخرج اي لم يصح اخرجهما العوض
الا ان يدخل بينهما محلا بكسر اللام
الاولي وفي بعض النسخ الا ان يدخل
بينهما محلا **فان سبق** بفتح السين كل
من المتسابقين اخذ العوض الذي
اخرجاه **وان سبق** بضم اوله لم يغرم
لها شيئا **كتاب احكام**
الايمان والنذور والايمان بفتح الهمزة
جمع يمين واصلم الغة اليد اليمنى ثم
اطلق على الحلف وشرعا تحقيق ما يحتمل
المخالفة او تاكيد بذكر اسم الله تعالى
او صفة من صفاته والنذور جمع

١٧٩
ادعائه اليه
حالف ومحلوف به
ومحلفا عليه وصيغة

نذر وسيا في معناه في الفصل الذي
 بعده **ولا ينعقد اليمين الا بالله تعالى**
 ابدانته كقول الحالف والله او بلسم
من اسمائه المختصة به التي لا تستعمل
 في غيره كخالق الخلق **او صفة من**
صفات ذاته القائمة به كعلمه
 وقدرته وضابط الحالف هو كل مكلف
 مختار ناطق قاصد لليمين **ومن حلف**
بصدق ماله كقوله لله علي ان
 اتصدق بمالي ويعبر عن هذا اليمين
 تارة بمعنى اللجاج والغضب وتارة
 بنذر اللجاج والغضب **هو اي الحالف**
 او الناذر **مخير بين** الوفا بما حلف
 عليه او الترفه بالنذر **من الصدقة**
 بماله او كفارة **يمين** في الاظهر وفي
 قول

وَتَقْنَاهُ الْخُشْيَ
 وَتَقْنَاهُ الْخُشْيَ

قوله الحالف
 اي المختار

قول يلزمه الوفا بما التزمه **ولا شيء**
في لغو اليمين وفسر بما سبق لسانه
 الى لفظ اليمين من غير ان يقصدها
 كقوله حال غضبه او عجلته لا والله
 مرة وبلا والله مرة اخري في وقت
 اخر **ومن حلف ان لا يفعل شيئا** اي
 كبيع عبده **فامر غير** بفعله بان يباع
 عبد الحالف **لم يحدث** ذلك الحالف
 بفعل غيره الا ان الحالف انه لا يفعل
 هو ولا غيره فيحدث بفعل ما مور
 اما لو حلف انه لا ينكح فوكل غيره
 في النكاح فانه يحدث بفعل وكيله
 له في النكاح **ومن حلف علي فعل**
امر كقوله والله لا لبس هذين
 الثوبين **ففعل اي لبس احدهما**

لا شيء عيني محض

لم يحدث فان لبسهما معا او مرتباً
 حدث فان قال لا البس هذا ولا هذا
 حدث باحدهما ولا يخل بمينه بل
 اذا فعل الامر حدث ايضا **وكفارة**
اليمين هو اي الحالف اذا حدثت
 بخير بين ثلاثة اشياء احدها عتق
 رقبة **موصنة** سليمة من عيب يخل
 بعمل او كسب وثانيها مذكور في قوله
 او اطعام **عشرة مساكين** كل مسكين مد
 اي رطلا وثلاثا من حب من غالب
 قوت بلد المكفر ولا يجزي غير الحب
 من مرقا واقط وثالثها مذكور في قوله
او كسو ثم اي يدفع المكفر لكل من
 المساكين **ثوباً ثوباً** اي ثيابا يسمي
 كسوة مما يعتاد لبسه كقميص او عمامة
 او خمار

١٩١ **في النوى** الموصوفه وكسها وهو القفطان المعروف

او خمارا وكسها ولا يكفي خف ولا قفطان
 ولا يشترط في القميص كونه صالحا
 للمد فوع اليه فيجوز بان يدفع للرجل
 ثوب صغير وثوب امرأة ولا يشترط
 ايضا كون المدفوع جديدا فيجوز
 دفع ملبوس لم تذهب قوته **فان**
لم تجد المكفر شيئا من الثلاثة السابقة
فصيام اي فليطعمه صيام **ثلاثة ايام**
 ولا يجب تتابعها في الاظهر **فصل** في
 احكام النذر وهو بذل معجزة ساكنة
 وحكي فتحها ومعناه لغة الوعد بخير
 او شر وشرعا التزام قربة غير لازمة
 باصل الشرع والنذر ضربان احدهما
 نذر اللجاج بفتح اوله وهو التماذي
 في الخصومة والمراد بهذا النذر

ارطانه ثلاثة
 نادر ومنذور
 وصيفة

ان يخرج مخرج اليمين بان يقصد
 الناذر منع نفسه من شي ولا يقصد
 القربة وفيه كفارة يمين او ما التزمه
 بالندر والثاني نذر المجازاة وهو
 نوعان احدهما ان لا يعلقه الناذر
 على شي كقوله ابتداء الله علي صوم او غنق
 والثاني ان يعلقه على شي واثار له
 المص بقوله **والندر يلزم في المجازاة**
علي نذر مباح في طاعة كقوله اي
الناذر ان شفي الله من بعني وفي
بعض النسخ مريضني او كقبت شتر
عدوي فليله علي ان اصلي او صوم
او تصدق ويلزمه اي الناذر
من ذلك اي مما نذر من صلاة او
صوم او صدقة ما يقع عليه الاسم
 من

قوله مباح مراده بالمباح الطاعة
 مقابل المعصية انتم اي بوماري

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠

من الصلاة واقلها ركعتان او الصوم
 واقله يوم او الصدقة وهو اقل شي
 مما يتمول وكذا لو نذر التصدق بمال
 عظيم كما قال القاضي ابو الطيب شمر
 صرح المص بمفهوم قوله سابقا علي
 مباح في قوله **ولا نذر في معصية**
اي لا ينعقد نذرها كقوله ان
قتلت فلانا بغير حق فله علي كذا
 وخرج بالمعصية نذر المكروه كنذر
 شخص صوم الدهر فينعقد نذره ويلزمه
 الوفا به ولا يصح ايضا نذر واجب
 علي العين كالصلاة الخمس اما الواجب
 علي الكفاية فيلزمه كما يقتضيه كلام
 الروضة واصلها **ولا يلزم النذر**
اي لا ينعقد علي ترك مباح او فعله

وكان لا ينعقد نذر المكروه
 يخرج باطالة نذر المكروه

فالاول كقوله لا اكل طعاما ولا اشرب
لبنا وما اشبه ذلك من المباح كقوله
لا اليسر كذا والثاني نحو اكل كذا ولا
اشرب كذا او اليسر كذا واذا خالف
النذر المباح لزمه كفارة يمين
علي الرائج عند البغوي وتبعه المحرر
والمنهاج لكن قضية الروضة ^{معتدلة} واصلا
عند اللزوم معتمد **كتاب احكام**
الا قضية والشهادات والاقضية
جمع قضا بالمد وهو لغة احكام الشي
وامضاؤه وشرعا فصل **الحضرة** بين
شخصين يحكم الله تعالى والشهادات
جمع شهادة مصدر شهد من الشهود
معني الحضور والقضا فرض كفاية
فان تعين علي شخص لزمه طلبه **ولا**
يجوز

١٩٢
بجوز **يولي القضا** الا من استكمل منه
خمسة عشر وفي بعض النسخ خمسة عشر
خصلة احدها **الاسلام** فلا تنضم ولا ية
الكافر ولو علي كافر قال الماوردي
وما جرت به عادة الولاة من نصب
رجل من اهل الزمة فتقليد رياسة
وزعامة لا تقليد حكم وقضا ولا يلزم
اهل الزمة الحكم بالزامة بل بالزامهم
و الثاني والثالث البلوغ والعقل
فلا ولاية لصبي او مجنون طبق جنونه
اولا **والرابع الحرية** فلا ولاية
لرقيق كله او بعضه **والخامس**
الذكورية فلا ولاية لامراة ولا خنثي
ولو ولي الخنثي حال الجذرية فحكم
ثم بان ذكر الم ينفذ حكمه في المذهب

والسادس **العدالة** وسيأتي بيانها
في فصل الشهادة فلا ولاية لفاسق
بشيء لا تسمية له فيه **والسابع معرفة**
الكتاب والسنة على طريق الاجتهاد
ولا يشترط حفظه لايات احكام
ولا احاديثها المتعلقة بها عن
ظهر قلب وحرج بالاحكام الموعظة
والقصص **والثامن معرفة الاجماع**
وهو اتفاق اهل الحل والعقد من
أمة محمد صلى الله عليه وسلم على امر
من الامور ولا يشترط معرفته لكل
فرد فرد من افراد الاجماع بل يكفي
في المسئلة التي يقضي بها او تحكم
فيها ان قوله لا يخالف الاجماع فيها
والتاسع معرفة الاختلاف الواقع

بين

بين العلماء **والعاشر معرفة طرق**
من لسان العرب من لغة ونحو
وصرف **والحادي عشر معرفة طرق**
الاجتهاد اي كيفية الاستدلال
من ادلة الاحكام **وتفسير كتاب**
الله **والثاني عشر ان يكون شاملا**
ولو بصياح في اذن فلا يصح اصم **تولية**
والثالث عشر ان يكون بصيرا فلا
يصح ولاية اعمى ونحو كونه اعمى
كما قال الروياني **والرابع عشر ان**
لا يكون كاتبا وما ذكره المصنف من اشتراط
تدقيق كونه كاتبا وجهه مرجوح والاصح خلافه
والخامس عشر ان يكون متيقظا
فلا يصح تولية مغفل بان اختلف نظم
وفكره اما لكبرا ومرض او غيره ولما

فرغ المص من شروط القاضي شرعا سبغة
ادابه فقال **ويستحب ان يجلس** وفي
بعض النسخ ان ينزل القاضي في وسط
البلد اذا اتسعت خطته فان كان
البلد صغيرا نزل حيث شا ان لم يكن
هناك موضع معتاد تنزله القضاة
ويكون جلوس القاضي في موضع فيصح
بارزاي ظاهر للناس بحيث يراه
المستوطن والعريب والقوي والضعيف
ويكون مجلسه مصونا من اذي حر
وبرديان يكون في الصيف في مهب
الريح والشتا في كن **ولا حجاب** وفي
بعض النسخ **ولا حجاب** **دونه** فلو
اتخذ حاجبا او بوابا كره **ولا تقعد القاض**
للقضا في المسجد فان قضي فيه كره
فان

١٦٥
فان اتفق وقت حضوره في المسجد لصلا
وغيرها خصوصية لم يكره فصلها فيه
وكذا الواحتاج الى المسجد لغدر من مط
وبغيره **ويستوي** القاضي وجوبا **بين**
الخصمين في ثلاثة اشياء احدها
التسوية في المجلس فيجلس القاضي
الخصمين بين يديه ان تساوا بشارفا
اما المسلم فيرفع علي الرمي في المجلس
والثاني التسوية في اللفظ اي الكلام
فلا يسمع كلام احدهما دون الاخر
والثالث في الخط اي المنظر فلا ينظر
لاحد هما دون الاخر **ولا يجوز** للقاضي
ان يقبل الهدية من اهل عمله فان
كانت الهدية في غير عمله من غير اهله
لم يحرم في المصح وان اهدى اليه

من هو في محل ولايته وله خصومة
 ولاعادة له بالهدية قبلها حرم عليه
 قبولها **وبحسب القاضي القضا** اي
 يكره له ذلك **في عشرة مواضع** وفي بعض
 النسخ احوال **عند** وفي بعض النسخ في
الغضب قال بعضهم واذا اخرج به
 الغضب عن حالة الاستقامة حرم
 عليه القضا **حينئذ والجوع** والشبع
 المفرطين **والعطش وشدة الشهور**
والحزن والفرح المفرطين وعند المرض
ومدافعة الاحبتين اي البول والغايط
وعند النعاس وشدة الحر والبرد
 والضابط الجامع لهذه العشرة وغيرها
 انه يكره للقاضي القضا في كل حال
 يسو خلقه واذا حكم في حال مما تقدم
 نفذ

اي فيه وفي نسخة
 في خلقه

نفذ حكمه مع الكراهة **ولا يسأل** اي
 اذا جلس الخصمان بين يدي القاضي
 لا يسأل **المدعي عليه الا بعد كمال**
 اي فراغ المدعي من **الدعوى** الصحيحة
 وحينئذ يقول القاضي عليه **المدعي** اخرج من
 دعواه فان اقرب ما ادعي به عليه
 لوفه ما اقربه ولا يعتبر بعد ذلك
 رجوعه وان انكر ما ادعي عليه به
 فللقاضي ان يقول للمدعي الك بيينة
 او شاهد مع ميمك ان كان الحق ما
 ثبت بشاهد وميم **ولا يخلقه** وفي
 بعض النسخ ولا يستخلقه اي لا يحلف
 القاضي المدعي عليه **الا بعد سوال**
المدعي من القاضي ان يحلف المدعي
 عليه **ولا يلقن** القاضي خصما حجته

ويشترط الصحة الدعوى وان كانت بدم
 او بغيره كغيب وسبق الخ سنة شروط الاول ان
 يكون معلوما غالبا والثاني ان يكون مخلصا
 والثالث ان يكون مدعي المدعي عليه والرابع ان
 ان يكون كمالا من المدعي والمدعي عليه
 وان يكون من صبي ومجنون والتاثير ان لا ياتقيا
 وسكران وشرقي او غيب او انفردا في الخطيب
 ودعوى في ذلك من راد فليس مع

اي لا يقول لكل من الحاضرين قل كذا
وكذا اما استفسار الخصم فجايز كان
يدعي شخصا قتيلا علي شخص فيقول
القاضي للمدعي قتله عمدا او خطأ
ولا يقبل منه كلاما اي لا يعلمه كيف
يدعي وهذه المسئلة ساقطة في
بعض نسخ المتن **ولا يتعنت بالشهاد**
وفي بعض النسخ ولا يتعنت بشاهد
اي كان يقول القاضي له كيف
تخلت ولعلك ما شهدت **ولا يقبل**
الشهادة الا ممن اي من شخص
تثبت عدالته فان عرف القاضي
عدالة الشاهد عمل بشهادته
او عرف فسقه رد شهادته فان
لم يعرف عدالته وفسقه طلب منه
التركية

192
التركية ولا يكفي في التركية قول
المدعي عليه ان الذي شهد عليه
عدل بل لابد من احضار من يشهد
عند القاضي بعدالة الشاهد فيقول
اشهد انه عدل **ويقتير في المزي**
شروط الشاهد من العدالة وعدم
العداوة وغير ذلك ويشترط مع
هذا معرفته باسباب الجرح والتعد
وخبرة باطن من يعدله لصحية
او حوار او معاملة **ولا يقبل** القاضي
شهادة عدو علي عدو والمراد
بعد الشخص من يبغضه **ولا يقبل**
القاضي **شهادة والد** وان علا
لولده وفي بعض النسخ لو لوده اي
وان سفل **ولا** شهادة **ولد لوالده**

وان علاما الشهادة عليها فتقبل
ولا يقبل كتاب قاضي الى قاضي آخر
في الاحكام الا بعد شهادة شاهدين
يشهدان على القاضي الكاتب بما فيه
اي الكتاب عند المكتوب اليه وأشار
المصديك الي انه اذا ادعي شخص
على غايب بمال وثبت المال عليه فان
كان له مال حاضر قضاه القاضي منه
وان لم يكن له مال حاضر وسال المدعي
انها الحال الي قاضي بلد الغايب اجاب
لذلك وفسر الاصحاب انها الحال
بان يشهدا عند قاضي بلد الحاضر
عد ليس بما ثبت عنده من الحكم على
الغايب وصفة الكتاب بسم الله
الرحمن الرحيم حضر عاقانا الله واياك
فلان

191
فلان وادعي علي فلان الغايب المقيم
في بلدك بالشئ الغلافي واقام عليه
شاهدان هما فلان وفلان وقد عدلا
عندي وحلفت المدعي وحملت له
بالمال واشهدت بالكتاب فلانا
وفلانا فيشترط في شهود الكتاب
والحكم ظهور عد التهم عند القاضي
المكتوب اليه ولا تثبت عد التهم
عنده بتعديل القاضي الكاتب اياهم
فصل في احكام القسمة
وهي بكسر القاف الاسم من قسم الشئ
قسما بفتح القاف وشرعا تخيير بعض
الاضبا من بعض بالطريق الاتي
ويفتقر القاسم المضروب من جهة
القاضي الى سبع وفي بعض النسخ سبعة

شرايط الاسلام والبلوغ والعقل
والحرية والذكورية والعدالة
والحساب فمن اتصف بضد ذلك
لا يكون قاسما واما اذا لم يكن القاسم
منصوبا من جهة القاضي فاشارة
المص بقوله **فان تراضيا** وفي بعض
النسخ **فان تراضا الشريكان بمن**
يقسم بينهما المال المشترك لم يقتصر
في ذلك القاسم **الى ذلك** اي الى الشروط
السابقة واعلم ان القسمة على ثلاثة
انواع احدها قسمة الاجزاء وهي
تسمى قسمة المتشابهات كقسم
المثلثات من جيوب وغيرها فتجزئ
الانصبا كيلا في مكيل ووزنا في
موزن وذرعان في مذروع ثم بعد
ثم بعد ذلك

١٩٩
ثم بعد ذلك يفرع بين الانصبا
ليتعين كل نصيب منها لواحد من
الشركا وكيفية الاقراع ان تؤخذ
ثلاث رقاع متساوية ويكتب في
كل رقعة منها اسم شريك من الشركا
او جزء من الاجزاء من غير
وتدرج تلك الرقاع في بنادق
مساوية من طين مثلا بعد تخفيفه
ثم توضع في حجر من لم تحضر الكتابة
والادراج ثم تخرج من لم يحضرها
رقعة على الجزء الاول من تلك
الاجزاء ان كتب اسم الشريك في
الرقاع كزيد وخالد وبكر فيعطي
من خرج اسمه في تلك الرقعة ثم
تخرج رقعة اخرى على الجزء الذي

يلي الجزء الاول فيعطي من خرج اسمه
 في الرقعة الثانية ويتعين الباقي
 للثالث ان كان الشراكا ثلاثة النوع
 الثاني القسمة بالتعديل للمساهم وهي
 الانصبايا القيمة كارض تختلف قيمة
 اجزائها بقوة ابناء او قرب ما وتكون
 الارض بينهما نصفين ويساوي
 ثلث الارض مثلا لجودتها مثلثيها فيجعل
 الثلث سهمان والثلثان سهمان ويكفي
 في هذا النوع والذي قبله قاسم
 واحد النوع الثالث القسمة بالرد
 بان يكون في جاني الارض المشتركة
 بئر او شجر مثلا لا يمكن قسمته فيرد
 من يأخذ بالقسمة التي اخرجتها
 القرعة قسط قيمة البئر او الشجر
 في

او يخرج من
 ان كان الشراكا
 ثلاثة النوع
 الثاني القسمة
 بالتعديل للمساهم
 وهي الانصبايا
 القيمة كارض
 تختلف قيمة
 اجزائها بقوة
 ابناء او قرب ما
 وتكون الارض
 بينهما نصفين
 ويساوي ثلث
 الارض مثلا
 لجودتها مثلثيها
 فيجعل الثلث
 سهمان والثلثان
 سهمان ويكفي في
 هذا النوع والذي
 قبله قاسم واحد
 النوع الثالث
 القسمة بالرد بان
 يكون في جاني
 الارض المشتركة
 بئر او شجر
 مثلا لا يمكن
 قسمته فيرد من
 يأخذ بالقسمة
 التي اخرجتها
 القرعة قسط
 قيمة البئر او
 الشجر في

في المثال المذكور فلو كانت قيمة كل
 من البئر والشجر الفا وله النصف من
 الارض رد لاخذ ما فيه خمسمائة
 ولا بد في هذا النوع من قاسمين
 كما قال **وان كان في القسمة تقويم**
لم يقتصر فيه اي المال المقسوم على
اقل من اثنين وهذا ان لم يكن القائم
 حاكما في التقويم بمعرفة فان حكم
 في التقويم بمعرفة فهو كقضائه بعلمه
 والاصح جوازه **فاذا ادعى احد**
الشريكين شريكه الى قسمة ما لا
صود فيه لزم الشريك الاخر اجابته
 الى القسم اما الذي في قسمه ضرر
 كحام صغير لا يمكن جعله حاميين
 اذا اطلب احد الشراكا قسمته وامتنع

ان كان الشراكا
 اثنين النوع
 الثاني القسمة
 بالتعديل للمساهم
 وهي الانصبايا
 القيمة كارض
 تختلف قيمة
 اجزائها بقوة
 ابناء او قرب ما
 وتكون الارض
 بينهما نصفين
 ويساوي ثلث
 الارض مثلا
 لجودتها مثلثيها
 فيجعل الثلث
 سهمان والثلثان
 سهمان ويكفي في
 هذا النوع والذي
 قبله قاسم واحد
 النوع الثالث
 القسمة بالرد بان
 يكون في جاني
 الارض المشتركة
 بئر او شجر
 مثلا لا يمكن
 قسمته فيرد من
 يأخذ بالقسمة
 التي اخرجتها
 القرعة قسط
 قيمة البئر او
 الشجر في

الآخر فلا يجاب طالبا قسمته في المصح
فصل في الحكم بالبينة
واذا كان مع المدعي بينة سمعها
الحاكم وحكم له بها ان عرف عد التهما
والا طلب منها التزكية وان لم يكن له
اي المدعي بينة فالقول قول المدعي
عليه مع يمينه والمراد بالمدعي من
يخالف قوله الظاهر والمدعي عليه من
يوافق قوله الظاهر **فان نكل**
اي امتنع المدعي عليه عن اليمين
المطلوبة منه ردت على المدعي
فيحلف حينئذ ويستحق المدعي به
والمنكول ان يقول المدعي عليه بعد
عرض القاضي عليه اليمين انا ناكل
عنها او يقول له القاضي احلف فيقول

لا احلف **واذا ادعى** اي اثنان
شيئا في يد احدهما فالقول قول
صاحب اليد يمينه ان الذي في
يده **وان كان** في ايديهما او لم
يكن في يد واحد منهما **فخالف**
وجعل المدعي به بينهما ومن حلف
على فعل نفسه اثباتا او نفيا حلف
على البت والقطع والبت بوحدة
فتثابة فوقيه معناه القطع وحينئذ
فعطف المص القطع على البت من
عطف التفسير ومن حلف على
فعل غيره ففيه تفصيل فان كان
اثباتا **حلف على البت والقطع وان**
كان نفيا مطلقا حلف على انفي العلم
وهو انه لا يعلم ان غيره فعل كذا

اما النفي المحصور فيحلف فيه الشخص علي
 البت **فصل** في شروط الشاهد
 ولا تقبل الشهادة الا من اي شخص
 اجتمعت فيه خمس خصال احدها
 الاسلام ولو بالتبعية فلا تقبل
 شهادة كافر علي مسلم ولو مرهقا
 والثاني **البلوغ** فلا تقبل شهادة صبي
 ولو مرهقا والثالث **العقل** فلا تقبل
 شهادة مجنون والرابع **الحرية** ولو
 بالدار فلا تقبل شهادة رقيق قنّا
 كان او مديرا او مكاتبا والخامس
العدالة وهي لغة التوسط وشرعا
 ملكة في النفس تمنعها من اقتراف
 الكباير والرزائل المباحة **والعدالة**
خمس شرائط وفي بعض النسخ خمس
 شروط

شروط احدها ان يكون العدل **مجتنباً**
للكباير اي الحل فرد فرد منها فلا
 تقبل شهادة صاحب كبيرة كالزنا
 وقتل النفس بغير حق والثاني ان
 يكون **غير مصر علي القليل من الصغار**
 فلا تقبل شهادة المصر عليها وعدد
 الكباير مذكورة في المطولات و
 الثالث ان يكون العدل **سليماً**
السريرة اي العقيدة فلا تقبل شهادة
 مبتدع يكفر او يفسق ببدعة فلاول
 كنكر البعث والثاني كساب الصحابة
 اما الذي لا يكفر ولا يفسق ببدعة
 فتقبل شهادته ويستثنى من هذه
 الخطاييه فلا تقبل شهادة تم وهم
 فرقة تجوزون الشهادة لصاحبهم

مذكور في المطولات منها تقدم
 الصلاة وتاخيرها اليك عذر وضع
 الزكاة ونزك الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر مع القدرة ونسب ان الوقت
 بعد حفظه والسياس من الرحمة اليه
 والامن من منكره والكرامات والامان
 اليه والافتقار في رمضان بل عذر وعقوب
 الوالد والاب والولاء وطاعة الله الزور
 وضرب المسلم بغير حق والنية مطلقا
 ونهية الهل نكاح حمله القرآن وتترك
 الواجبات البينية واما الصغار منها
 النظر المحرم وهو المسلم فوق ثلاثة
 والنياحة وثيقة الجيب والنكاح في
 المشية وادخال من عليه خائفة من
 الصبيان والمجنون المسجون
 ستماع الجاسة ونية فعل الكبيرة
 واللعن بالطلاب وسماع الملاة وسنن
 الجذران بالحقير وتضويع الجوان
 والنكاح علي ما لا يجوز ومنه الزانية
 التي حرمت العادة بقولها

اذا سمعوه يقول لي علي فلان كذا
فان قالوا راينا به يقرضه كذا قبلت
شهادتهم **والرابع** ان يكون العدل
مامون ~~في~~ **الغضب** وفي بعض
النسخ مامونا عند الغضب فلا
تقبل شهادته من لا يومن عند غضبه
والخامس ان يكون العدل **مخاف**
علي مروة مثل والمرؤة تخلق الانسان
بخلق امثاله من ابناء عصم في زمانه
ومكانه فلا تقبل شهادته من لا مروة
له كمن يعيش في سوق مكشوف
الراس او البدن غير العورة ولا
يليق به ذلك اما كشف العورة
محرام **والحقوق ضربان** احدها
حق الله تعالى وسياقي الكلام عليه

و

212
والثاني **حق الادمي** فاما حقوق
الادميين **فهي ثلاثة اقسام** وفي
بعض النسخ **في** ثلاثة **اضرب ضرب**
لا يقبل الا شاهدان **ذكر ان**
فلا يكفي رجل وامرأتان وفسر المص
هذا الضرب بقوله **وهو ما لا يقصد**
منه المال ويصلح عليه الرجال
غالباً كطلاق ونكاح ومن هذا
الضرب ايضا عقوبة الله تعالى
كحد شرب او عقوبة لادمي لتعزير
وقصاص **وضرب اخر يقبل فيه**
احد امور ثلاثة **اما شاهدان**
اي رجلان او رجل وامرأتان
او شاهد واحد ويمين المدعي
وانما يكون ويمينه بعد شهادته شاهد

فيه ح

وبعد تعديله ويجب ان يذكر في
حلفه ان شاهده صادق فيما شهد
به فان لم يحلف المدعي وطلب
يمين خصمه فله ذلك فان نكل
خصمه فله ان يحلف يمين الرد
في الاظهر وفسر المصم هذا الضرب
بقوله **وهو ما كان القصد منه**
المال فقط وضرب اخر يقبل فيه احد
امرين اما رجل وامرأتان او اربع
نساء وفسر المصم هذا الضرب بقوله
وهو ما لا يطلع عليه الرجال غاليا
بل نادرا كولاوة او حيض ورضاع
واعلم انه لا يثبت شي من الحقوق
بامراتين ويمين **واما حقوق**
الله تعالى فلا يقبل فيه النسوة
بل.

بل الرجال فقط **وهي اي حقوق**
الله تعالى علي ثلاثة اضرب
ضرب لا يقبل فيه اقل من اربعة
من الرجال **وهو الزنا ويكون**
نظرهم له لاجل الشهادة فلو تعدوا
النظر لغيرها فسقوا وردت
شهادتهم اما اقرار شخص بالزنا
فيكفي في الشهادة عليه رجلان
في الاظهر **وضرب اخر من حقوق**
الله تعالى يقبل فيه اثنتان
اي رجلان وفسر المصم هذا الضرب
بقوله **وهو ما سوي الزنا من**
الحدود كحد شرب وضرب اخر
يقبل فيه رجل وهو هلال شهر
رمضان دون غير من الشهور

وفي المبسوطات مواضع تقبل فيها
شهادة الواحد فقط منها شهادة
اللوث ومنها انه يكتفي ^{في} الحرس
بعد واحد **ولا يقبل شهادة الاعمي**
الا في خمسة وفي بعض النسخ خمس
مواضع والمراد بهذه الخمسة ما
يثبت بالا ستفاضة مثل **الموت**
والنسب لذكر او انثى من اب
او قبيلة وكذا الام يثبت النسب
فيها بالا ستفاضة على الاصح **ومثل**
الملك المطلق والتزجيه وقوله
وما شهد به قبل العمي ساقط في
بعض نسخ المتن ومعناه لو تحمل
الشهادة فيما يحتاج للبصر قبل
عروض العمي له ثم عي بعد ذلك
شهد

شهد بما تحمله ان كان المشهود له
وعليه معروف في الاسم والنسب **وما**
شهد به **علي المصنوط** وصورته ان
يقر شخص في اذن اعمي بعق
او طلاق لشخص عرف اسمه ونسبه
وبد الاعمي على راس ذلك المقرر
فيتعلق الاعمي به ويضبطه حتي
يشهد عليه بما سمعه منه عند قاض
ولا تقبل شهادة شخص جاز
لنفسه نفعا ولا دافعا عنها ضررا
وحينئذ يرد شهادة السيد لعبد
المازوت له في التجارة ومكاتبه
كتاب احضكا
العق وهو لغة ما خوذ من قولهم
عق الفرخ اذا طار واستقل

وشرعا اذالة ملك ^{عبد} آدمي لا الي
مالك تقربا الي الله تعالى وخرج
بادمي الطير والسمية فلا يصح
عتقها **ويصح العتق من كل مالك**
جايز الامر وفي بعض النسخ جايز
التصرف في ملكه فلا يصح عتق
غير جايز التصرف كصبي ومجنون
وسفيه وقوله **ويصح العتق**
بصرح العتق كذا في بعض النسخ
وفي بعضها **ويصح العتق** بصرح
العتق واعلم ان صريحه الاعتاق
والتحريم وما تصرف منهما كانت
عتيق ومحرر ولا فرق في هذا
بين هازل وغيره ومن صريحه
في الاصح فك الرقبة ولا يحتاج
الصريح

97
الصريح للنية ويقع العتق ايضا
بغير الصريح كما قال **والكنابة**
مع النية كقول السيد لعبد لملك لي
عليك لاسلطان لي عليك ونحو ذلك
واذا اعتق جايز التصرف **بعض عبد**
مثلا **عتق** عليه **جميعه** مو س كان السيد
او لا معين كان البعض **ولا وان اعتق**
وفي بعض النسخ وان عتق **شركاء**
اي نصيبا له **في عبد** مثلا او اعتق
جميعه **وهو مؤس** بباقيه **سرا**
العتق الي باقيه اي العبد او سرا
الي ما ايسر به **العبد** من نصيب
شريكه علي الاصح وثقع السراية في
الحال علي الاظهر وفي قول باداء
القيمة وليس المراد بالموسرها هو

من
 الغني بل له من المال وقت الاعتاق
 ما يفي بقيمة نصيب شريكه فاضلا عن
 قوته وقوت من تلزمه نفقته في
 يومه وليلته وعن دسث ثوب
 يليق به وعن سكنى يومه **وكان عليه**
 اي المعتق **قيمة نصيب شريكه**
 اي يوم اعتاقه **ومن ملك واحدا من**
والديه او من مولوديه عتق عليه
 بعد ملكه سواء كان المالك من اهل
 التبرع او لا كصبي ومجنون
فصل في احكام الولاة
 وهو لغة مشتق من الموالة وشرعا
 عصوبة سببها زوال الملك عن
 رقيق معتق **والولاة بالمد من**
حقوق العتق وحكمه اي حكم
 الارث

الارث بالولاة **حكم التعصيب عند**
عدمه وسبق معني التعصيب في
 الغرايض **وينتقل الولاة عن المعتق**
الي الذكور من عصبته المتعصبين
 بانفسهم لا كبنت المعتق واخته و
 ترتيب العصبات في الولاة ترتيبهم
 في الارث لكن المظهر في باب
 الولاة ان اخا المعتق وابن اخيه
 مقدمان علي جده المعتق بخلاف
 الارث فان الاخ والجدة شريكان
 ولا ترث المرأة بالولاة الا من شخص
 باشرت عتقه او من اولاده و
عتقائه ولا تجوز اي لا يصح بيع
الولاة ولا هبته وحينئذ لا ينتقل
 الولاة عن مستحقه **فصل في احكام**

وقد اشار السبكي الى مسيله القضاء بقوله
 اذا اشتهر بعتق مع ابن اباها وصدره الفتاوى موالي واعتقهم ثم ابيدهم
 علمه وما نفي بعد صلباني وقد خلفوا ما لا يحكم ما لهم من الولاة يكون وليس يبيح
 هو الحق تكون مع اخيهما شريكة وهذا من الذكور جلا موالي ولها ان تقول
 لا يجمع الا اذا هو عاصبه وليس لغرض البنت ارض موالي واعتاقها تدلي
 بعد عاصبه بد اخيهما فانه موالي وقد عطف فيه طويلا في اربع بيبي
 قضاء ما وعوه ببال اه بالحواري

التدبير وهو لغة النظر في عواقب
الامور وشرعا عتق عن دبر الحياة
وذكر المص في قوله **ومن** اي السيد
اذا قال **لعبد** مثلا اذا امت انا
فانت حر فهو اي العبد مدبر يعتق
بعد وفاقه اي السيد من ثلثه
اي ثلث ماله ان خرج كله من
الثلث والا عتق منه بقدر ما يخرج
ان لم تجز الورثة وما ذكر المص
هو من صريح التدبير ومنه
اعتقتك بعد موتي ويصح التدبير
ايضا بالكناية مع النية كخليت
سبيلك بعد موتي **وتجوز له**
اي السيد ان يبيعه اي المدبر
في حال حياته ويبطل تدبيره وله
ايضا

قوله ويجوز له
اي يبيعه

ايضا التصرف فيه بكل ما ينزل الملك
كهبه بعد قبضها وجعله صداقا
والتدبير تعليق عتق بصفة في
الاظهر وفي قول وصية للعبد هـ
بعتقه فعلى الاظهر لو باعه السيد
ثم ملكه لم يغير التدبير على المذهب
وحكم المدبر في ^{حال} حياة السيد حكم
العبد القن وحينئذ يكون اكتساب
المدبر للسيد وان قتل المدبر
فالسيد القيمة او قطع المدبر
فالسيد الارش ويبقى التدبير بحاله
وفي بعض النسخ وحكم المدبر في
حياة سيد حكم العبد القن
فصل في احكام الكتابة
بكر الكاف في الشهر وقيل بفتحها

قوله الحق
اي خالص
الحرية

كالعتاقة وهي لغة مأخوذة من
 الكتب بمعنى الضم لان فيها ضم نجم
 الي نجم وشرعا عتق معلق علي مال
 منجم بوقتين معلومين فاكثر و
 الكتابة مستحبة اذا سالها العبد
 او الامة وكان كل منهما مامونا
 اي امينا مكتسبا اي قويا علي
 كسب يوفي به ما التزمه من
 النجوم ولا تصح الا بمال معلوم
 كقول السيد لعبدك كاتبتك علي
 دينارين مثلا ويكون المال المعلوم
 مؤجلا الي اجل معلوم واقله بثمانه
 كقول السيد لعبدك في المثال
 المذكور تدفع الي الدينارين
 في كل نجم دينار فاذا اديت
 ذلك

قوله معلوم
 جنة و
 صفة

ذلك فانت حر وهي اي الكتابة
 الصحيحة من جهة السيد لازمة
 فليس له فسخها بعد لزومها الا ان
 يعجز المكاتب عن اداء النجم او
 بعضها عند المحل كقوله عجزت عن
 ذلك فلا سيد حينئذ فسخها وفي
 معني العجز امتناع المكاتب من
 اداء النجوم مع القدرة عليها
 والكتابة من جهة العبد المكاتب
 جائزة وله بعد عقد الكتابة
 تعجيل نفسه بالطريق السابق
 وله ايضا فسخها متى شاء وان
 كان معه ما يوفي به بنجوم الكتابة
 وافهم قول المصممي شي اي
 ان اختار الفسخ اما الكتابة

اي حلولها اي حلول
 الكتابة

ان له اختيار الفسخ

الفاسدة فحايضة من جهة المالك
 والسيد **والمالك التصرف فيها**
في يده من المال يبيع وشرا ويجار
 ويخود ذلك لا بهيمة ويخوها وفي
 بعض النسخ المثلث ويملك المالك
 التصرف فيما فيه قيمة المال
 والمراد ان المالك يملك بعقد
 الكتابة منافعه واكتسابه
 الا انه محجور عليه لاجل السيد
 في استهلاكها بغير حق **وتجب**
على السيد بعد صحة كتابة عبد
 ان يضع اي يخط عنه **من مال**
الكتابة ما اي شيا يستعين به
 على اداء نجوم الكتابة ويقوم
 مقام الخط ان يدفع له السيد
 جزا

جزا معلوما من مال الكتابة ولكن
 الخط اولى من الدفع لان القصد
 من الخط الاعانة على العتق وهي
 محققه في الخط موهومة في الدفع
ولا يعتق المالك الا باذن جميع
المال اي مال الكتابة **بعد القدر**
الموضوع من جهة السيد **فصل**
احكام امهات الاولاد واذا افضا
 اي وطى السيد مسلما كان او كافرا
امته ولو كانت حايضا او محرما
 له او من وجه او لم يصيبها الكن
 استدخلت ذكره او ماله المحترم
فوضعت حيا او ميتا او ما يجب
 فيه غرة وهو ما اي **لحمين** فيه
 شي من خلق ادمي وفي بعض

والامهات الخمس لم تخلق
 وهي ام الكتاب وام ولد
 فولد وهي ام القربان وام ولد
 ولم تولد وهي حوا وام ولد
 ولم تنح وهي ضريم وام ولد
 ولم تنح وهي الام المعروفة

النسخ من خلق الادميين لكل احداو
لاهل الخبز من النساء ويثبت بوضعها
ما ذكر كونها مستولدة لسيدها وحينئذ
حرم عليه بيعها مع بطلانه ايضا
الا من نفسها فلا يحرم ولا يبطل وحرم
عليه ايضا رهنها وهبتها والوصية
بها وجاز له التصرف فيها بالاستخدام
والوطي وبالاجارة والاعارة وله
ايضا ارش جنايته عليهما وعلي
اولادها التابعين لها وقيمتهم
اذا قتلوا وقيمتها اذا قتلت
وتزوجها بغير اذنهما الا اذا كان
السيد كافرا وهي مسلمة فلا يزوجها
واذا مات السيد ولو بقتلها له
عتقت من راس المال وكذا العتق
اولادها

٢١١
اولادها قبل دفع الديون التي
علي السيد والوصايا التي اوصي
بها وولدها اي المستولدة من
غيره اي من غير السيد بان ولدة
بعد استيلادها ولدا من زوج
او زنا بمنزلتها وحينئذ فالولد
الذي ولد للسيد يعتق ومن اصاب
اي وطي امة غير بنكاح او زنا
واحبلها فولدت منه فولد منها
مملوك لسيدها اما لو غر شخص
بحرية امة واولدها فالولد حر
وعلي المغرور قيمته لسيدها
وان اصابها اي امة الغير
بشبهة منسوبة للفاعل كظنها
امته او زوجته الحرم فولد منها

حر وعليه قيمة للسيد ولا تصير
ام ولد في الحال بلا خلاف وان
ملك الواطي بالنكاح امة المطلقة
منه بعد ذلك لم تصير ام ولد
له بالوطي في النكاح السابق
وصارت ام ولد بالوطي بالثمة
علي احد القولين والقول الثاني
لا تصير ام ولد وهو الرابع في
المذهب والله اعلم بالصواب و
قد ختم المصنف كتابه بالعتق رحا
لعتق الله له من النار وليكون
سببا في دخوله الجنة دار الابرار
وهذا اخر شرح الكتاب غاية
الاختصار بلا اطناب فالحمد لرئيسنا
المنعم الوهاب وقد افنته عاجلا
في

الحمد لله

في مدة يسيرة والمرجو ممن اطلع
فيه علي هفوة صغيرة او كبيرة ان
يصلحها ان لم يمكن الجواب عنها
علي وجه حسن ليكون ممن يدفع
السيئة بالتي هي احسن وان يقول
من اطلع فيه علي فوايد من جاء
بالخيرات ان الحسنات يذهبن
السيئات جعلنا الله واياكم
بحسن الدية في تاليفه مع النبيين
والصدقين والشهداء والصالحين
وحسن اوليك رفيقا في دار
الجنان ونسال الله الكريم
المنان الموت علي الاسلام والايمان
بجاه سيدنا محمد سيد المرسلين
وحبيب رب العالمين وحسبنا

عبد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم السيد الكامل الغني الناصر
والحمد لله الهادي اليك ربيل الرشاد

الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا
بالله العلي العظيم وصلي الله علي
سيدنا محمد وعلي اله وصحبه وسلم
ثم هذا الكتاب المبارك
من فضل الله تعالى علي
بك كاتبة عفا الله له
ولو الله ولجميع
المسلمين امين
في ١٩ شهر رجب
الفردوسية
اشرفي وسعني
وقامه والي
عفا الله
اشرفي
م

٩

